وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعــة 8 مــاي 1945

قــالمــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدّمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

-دراسة حالة في مكتب محافظ الحسابات -

إعداد الطالبتين:

- حمزة وئام
- زوايمية نزهة

تحت إشراف الأستاذ:

- العابد محمد

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وعملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ»

نتقدم بأسمى عبارات التقدير إلى كل من حمل القلم وعلم وفهم وأنار درب الجهل بعلمه وتكرم.

إلى أستاذنا المشرف "محمد العابد" حفظه الله ورعاه وسدد خطاه، الذي تفضل بإشرافه على مذكرتنا هذه فله جزيل الشكر والتقدير.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية المؤسسة جامعة 8 ماي 1945 قالمة الذين كانوا نعم السند في تحضير هذه المذكرة وخاصة الأستاذ الفاضل الدكتور "لياس قلاب ذبيح" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

أوجه الشكر والتقدير لمكتب محافظ الحسابات السيد "رجيمي العربي" التي ساعدنا كثيرا رغم ضيق وقته.

كما ندعو الله أن يبارك لنا في هذا العمل إستدلال بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَه ۝ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَه﴾ [الزلزلة:7، 8]

الإهداء

سجدة طويلة تضرعا لخالقي وحمدا كبيرا على توفيقه لي وإستجابته لدعواتي، اللهم إجعلني خيرا مما يظنون ولا تؤاخذني بما يقولون، وإغفر لي ما لا يعلمون.

أهدي ثمرة جهدي:

إلى من إنتظرت هذه اللحظة بفارغ الصبر وعلمتني أن الحياة كفاح وعزيمة للوصول إلى النجاح "والدتي العزيزة" حفظها الله.

إلى من يزيدني في إنتسابي له وذكره فخرا وإعتزازا "والدي الغالي" حفظه الله.

إلى من هم عون الحاضر وسند المستقبل "نسيم، سيف، ريهام، وجدان".

إلى رفيق دربي ومصدر قوتي "سامي" .

إلى من ساندتني في رحلة التميز والنجاح وكانت لي نعم الصديقة والأخت "هديل".

إلى من شاركتني هذا الجهد "نزهة".

إلى من كتبهم قلبي ولم يكتبهم قلمي إلى كافة الأهل والأقارب وكل من ساعدني في هذا العمل من قريب ومن بعيد.

وئـــام

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز ما أملك في الدنيا، إلى التي حزنت لنفرح وبكت لنبتسم، إلى التي مهما قلنا وقلت فلن نوفيها، إلى أحن وأروع وأعظم أم في العالم: "أمي"

أطال الله في عمرها وأبقاها تاجا فوق رؤوسنا.

إلى رمز القوة والتضحية الذي تعب لنرتاح إلى الذي تعلمنا في مدرسته كيف تكون الهمم العالية، والنفوس السامية: "أبي أدامك الله".

إلى أطيب قلب ومصدر قوتي: "أخي أكرم"

إلى من يذكرهم القلب قبل أن يكتبهم القلم "عبير وفريال"

إلى من تقاسمت معي الأحزان قبل الأفراح إلى أغلى صديقة "شهيناز"

إلى صديقاتي الأوفياء وزملاء الدراسة "نور وأماني"

إلى من شاركتني هذا الجهد: "وئام"

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل هذا العمل نفعا يستفيد منه جميع الطلبة.

نـزهــة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير	//
الإهداء	//
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة العامة	أ-هـ
الفصل الأول: **الإطار النظري للتدقيق ومهنة محافظ الحسابات**	
تمهيد	7
المبحث الأول: مدخل عام حول التدقيق	8
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق	9-8
المطلب الثاني: تعريف وخصائص التدقيق	11-10
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق	13-11
المطلب الرابع: تصنيفات ومعايير التدقيق	20-13
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والقانوني لممارسة مهنة محافظ الحسابات	21
المطلب الأول: تعريف وصفات محافظ الحسابات	22-21
المطلب الثاني: تنظيم مهنة محافظ الحسابات	26-22
المطلب الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات	28-26
المطلب الرابع: أتعاب ومسؤوليات محافظ الحسابات	30-28
المبحث الثالث: منهجية محافظ الحسابات لتدقيق الحسابات	30
المطلب الأول: إجراءات تنفيذ عملية التدقيق	35-31
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول تقرير محافظ الحسابات	36-35
المطلب الثالث: مضمون تقرير محافظ الحسابات	38-36
المطلب الرابع: أنواع تقارير محافظ الحسابات	39-38
خلاصة الفصل	40

الفصل الثاني: **الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بمحافظ الحسابات**	
تمهيد	42
المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المحاسبية	43
المطلب الأول: ماهي نظام المعلومات المحاسبية	48-43
المطلب الثاني: تعريف وأهمية المعلومات المحاسبية	50-48
المطلب الثالث: أنواع المعلومات المحاسبية	51-50
المطلب الرابع: مستخدمو المعلومات المحاسبية	54-52
المبحث الثاني: الإطار العام لجودة المعلومات المحاسبية	54
المطلب الأول: ماهية جودة المعلومات المحاسبية	58-54
المطلب الثاني: قياس جودة المعلومات المحاسبية	60-58
المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية	62-60
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية	65-62
المبحث الثالث: مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية	65
المطلب الأول: الأبعاد المحاسبية للتدقيق وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية	68-65
المطلب الثاني: تقرير محافظ الحسابات كمعيار لجودة المعلومات المحاسبية	70-68
المطلب الثالث: تأثير محافظ الحسابات على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية	71-70
المطلب الرابع: المسؤولية المهنية لمحافظ الحسابات اتجاه جودة المعلومات المحاسبية	72-71
خلاصة الفصل	73
الفصل الثالث: **دراسة حالة في مكتب محافظ الحسابات**	
تمهيد	75
المبحث الأول: تقديم عام لمكتب محافظ الحسابات	76
المطلب الأول: التعريف بالمكتب وهيكله التنظيمي	77-76
المطلب الثاني: الخدمات التي يقوم بها المكتب	78-77
المطلب الثالث: الإجراءات التمهيدية في إطار قبول التوكيل أو رفضه	79-78
المبحث الثاني: عرض وتحليل عناصر المقابلة	79

المطلب الأول: تعريف وأنواع المقابلة	81-80
المطلب الثاني: عرض عناصر المقابلة	88-81
المطلب الثالث: تحليل عناصر المقابلة	89
المبحث الثالث: عرض وفحص تقرير محافظ الحسابات	90
المطلب الأول: تقديم القوائم المالية	93-90
المطلب الثاني: فحص وتدقيق القوائم المالية	101-93
المطلب الثالث: تقرير المصادقة على الحسابات السنوية	103-101
خلاصة الفصل	104
الخاتمة	108-106
قائمة المراجع	120-110
الملاحق	126-122
ملخص الدراسة	//

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1 - 01	أوجه الإختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	15
1 - 03	أصول الميزانية في 2012/12/31	90
2 - 03	خصوم الميزانية في 2012/12/31	91
3 - 03	حسابات النتائج للمؤسسة (س) في 2012/12/31	92
4 - 03	إجمالي التثبيتات العينية للسنتي 2012/2011	94
5 - 03	يفصل التثبيتات العينية لسنة 2012	94
6 - 03	حساب المخزون للسنتي 2012/2011	96
7 - 03	يفصل حساب الزبائن	96
8 - 03	خزينة الأصول	97
9 - 03	الأموال الخاصة	97
10 - 03	الديون المحققة للسنتي2012/2011	98
11 - 03	الأعباء للسنتي 2012/2011	99
12 - 03	تطور المنتوجات للسنتي 2012/2011	100
13 - 03	صافي نتيجة السنة المالية للسنتي 2012/2011	100

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1 - 01	تصنيفات التدقيق	17
2 - 01	معايير التدقيق المتعارف عليها	20
3 - 01	نموذج لتقرير محافظ الحسابات الكامل	38
1 - 02	معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية	60
2 - 02	معايير جودة المعلومات المحاسبية	62
3 - 02	دور تقرير محافظ الحسابات في جودة المعلومات المحاسبية	70
1 - 03	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات	77

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	ميزانية الأصول	122
02	ميزانية الخصوم	123
03	جدول حسابات النتائج	124
04	إهتلاكات التثبيتات العينية	125
05	تقرير المصادقة على الحسابات	126

مقدمة

المقدمة:

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الإقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر بالمؤسسة، وهذا ما أدى إلى ظهور التدقيق كأداة فعالة للرقابة وضمانا لحقوق الملاك وحماية لممتلكاتهم، ولأجل هذا عملت مختلف الدول على تنظيم مهنة التدقيق من الناحية النظرية والمهنية وجعلت لها مجموعة من الضوابط والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الجودة في المعلومات الواردة في القوائم المالية.

فالمعلومات المحاسبية تعد أحد أهم الإهتمامات لدى المؤسسات والمنظمات والهيئات على إختلاف أهدافها وأشكالها، حيث تكمن أهميتها في شدة الحاجة إليها لأنها تساعد في إتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة، كما أنها تمكّن المدراء ومتخذي القرار من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بشكل سليم ودقيق.

وعلى هذا الأساس أصبحت قضية الحصول على المعلومات المحاسبية وحرية تداولها ومصداقيتها من القضايا التي أظهرت الحاجة إلى مهنة محافظ الحسابات، فقد أصبحت جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على مدى إستقلالية محافظ الحسابات وحيادية إبداء رأيه ومدى إلتزامه بقواعد المهنة.

1-الإشكالية:

من خلال كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن أن يساهم محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني بتدقيق الحسابات؟
- ماذا نعني بجودة المعلومات المحاسبية؟ وما هي أهم خصائصها؟
- ما هي مهنة محافظ الحسابات؟
- فيما يتمثل الدور الأبرز لمحافظ الحسابات في المؤسسة؟

2-فرضيات الدراسة:

بغرض الإجابة على تساؤلات الدراسة تم صياغة مجموعة من الفرضيات المتمثلة فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** التدقيق هو رقابة تمارس من طرف مهنيين مؤهلين قانونيا للمصادقة على دقة وصدق القوائم المالية.

- **الفرضية الثانية:** تعتبر جودة المعلومات المحاسبية معيارا يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، ومن أهم خصائصها الملائمة والمصداقية (الموثوقية).

- **الفرضية الثالثة:** محافظ الحسابات هو شخصية قانونية تحكم على سلامة سير المؤسسة، حيث يتم المصادقة على القوائم المالية من خلال الإطلاع على المعلومات المحاسبية الخاصة بها.

- **الفرضية الرابعة:** يتمثل الدور الأبرز لمحافظ الحسابات في فحص وتقييم وتفعيل نظام الرقابة الداخلية من أجل الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة وتحقيق الأهداف المرجوة في المؤسسة محل المراقبة.

3-أسباب إختيار موضوع الدراسة:

يرجع إختيار هذه الدراسة لعدة إعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية هي:

- الإهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لإرتباطه المباشر بالتخصص المدروس؛
- إمكانية البحث في هذا الموضوع وقدرة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛
- تعتبر مهنة محافظ الحسابات موضوع حي يتعلق بأحداث اليوم ويجب تجديده بإستمرار؛
- الرغبة الخاصة في السعي نحو الحصول على خبرات تساعدنا في طريقة الحصول على الإعتماد كمحافظي حسابات وخبراء في المحاسبة مستقبلا.

4-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مهنة التدقيق والخدمات التي يقدمها محافظ الحسابات لجهات مختلفة والتعرف على الطرق والأساليب والإجراءات المتبعة من طرفه من أجل تحسين الأداء التسييري للمؤسسة وضمان شفافية التسيير. وكذلك توضيح الدور الأساسي لمحافظ الحسابات حيث أنه يمثل الركيزة الأساسية في المؤسسات نظرا إكتشافه للغش والأاء والعمل على تصحيحها.

5-أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ التعرف على القانون 10-01 الذي ينظم مهنة محافظ الحسابات؛
- ✓ إبراز مدى مسؤولية محافظ الحسابات؛

- ✓ بيان أهمية جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدميها من أجل إتخاذ القرار؛
- ✓ الوقوف على دور محافظ الحسابات الذي يلعبه للكشف على التلاعب ومكافحة الغش والأخطاء المحاسبية.

6-منهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات تم إستخدام المنهج الوصفي التحليل وذلك للتعرف على متغيرات الدراسة المتمثلة في محافظ الحسابات وجودة المعلومات المحاسبية وتحليل العلاقة بينهما، وقد تم إستخدام أسلوب دراسة حالة من خلال محاولة إسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على مكتب محافظ الحسابات.

7-حدود الدراسة:

هناك حدود مكانية وأخرى زمانية:

الحدود المكانية: دراسة حالة في مكتب محافظ الحسابات ولاية قالمة.

الحدود الزمانية: سنعتمد في هذا البحث على تقرير محافظ الحسابات المأخوذ من المؤسسة خلال الفترة الزمنية 2012/2011.

8-الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت تقريبا لنفس موضوع دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

الدراسة01:

"دور محافظ الحسابات في تحسين المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية لمكتب محافظ الحسابات والخبرة القضائية"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم المالية والمحاسبية، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة 2022/2021، من إعداد الطالب إسماعيل بن ساعد، تطرقت هذه المذكرة إلى بيان دور محافظ الحسابات في تحسين المعلومات المحاسبية من خلال إبداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية التي تعبر عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، حيث توصلت إلى أن محافظ الحسابات في المؤسسة يكمن في إضفاء الثقة وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

الدراسة02:

"دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية: دراسة ميدانية لدى مؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية المسيلة"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، سنة 2022/2021، من إعداد الطالبتين شيماء بوراية وأمينة شعراوي، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال إكتشاف الأخطاء والإنحرافات والعمل على تصحيحها، وهذا ما يوفر الخصائص المطلوبة للمعلومات المالية حتى تتسم بالجودة.

الدراسة03:

"دور محافظ الحسابات في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على عينة من محافظي الحسابات وأساتذة جامعية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، سنة 2021/2020، من إعداد الطالبتين حنان زوالي وخديجة عوينة، عالجت هذه المذكرة دور كفاءة محافظ الحسابات في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية حيث تم التوصل إلى أن لمحافظ الحسابات دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال المعايير التي تحكم التدقيق المحاسبي في تطبيقها لضمان سير نشاط المؤسسة وتأكيد مصداقية المعلومات المحاسبية.

الدراسة04:

"تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية: دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، سنة2017/2016، من إعداد الطالب محمد أمين لونيس، تدرس هذه الأطروحة أثر تطور مهنة التدقيق على جودة المعلومة المالية من خلال دراسة مدى مواكبتها للتطورات العالمية على مختلف الأصعدة إنطلاقا من معايير مهنة التدقيق، وكذا معايير إعداد التقارير وصولا للمسؤوليات وحرص محافظ الحسابات على تطبيقها كما هو معمول به.

9-هيكل الدراسة:

بغرض الإحاطة بالموضوع محل الدراسة، وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي وذلك على النحو التالي:

في الفصل الأول تناولنا للإطار النظري لتدقيق ومهنة محافظ الحسابات متضمنا ثلاث مباحث من خلالها تطرقنا إلى التعرف على التدقيق، الإطار المفاهيمي والقانوني لمهنة محافظ الحسابات، منهجية محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسة.

كما تناولنا في الفصل الثاني إلى الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بمحافظ الحسابات متضمنا ثلاث مباحث من خلالها تطرقنا إلى عموميات حول المعلومات المحاسبية، الإطار العام لجودة المعلومات المحاسبية، مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

وأخيرا الفصل الثالث خصصناه إلى الدراسة الميدانية في مكتب محافظ الحسابات، متضمنا ثلاث مباحث من خلالها تطرقنا إلى تقييم لمكتب محافظ الحسابات، تحليل عناصر المقابلة، ثم عرض وتحليل تقرير محافظ الحسابات.

10- صعوبات الدراسة:

لقد إعترضت هذه الدراسة جملة من الصعوبات أهمها:

- صعوبة الوصول إلى مكاتب محافظي الحسابات وذلك لقلة عددهم وعدم وجود دليل واضح لأماكن مكاتبهم؛
- عدم التمكن من الحصول على المعلومات اللازمة وذلك بحجة السرية المهنية وتحفظ مصالح مكتب محافظي الحسابات؛
- رفض أغلبية محافظي الحسابات فكرة إجراءنا التربص التطبيقي مما أدى إلى ضياع الوقت في البحث عن أماكن جديدة.

الفصل الأول:

االإطار النظري للتدقيق ومهنة محافظ الحسابات

تمهيد:

تعتبر مهنة التدقيق من بين أهم الوسائل الرقابية التي تعتمدها الدولة بصفة عامة والمؤسسات الإقتصادية بصفة خاصة للوقوف على حقيقة الوضعية المالية التي تسود أعمال المؤسسات الإقتصادية العمومية أو الخاصة، وعلى هذا الأساس أصبح من الضروري وجود طرف مستقل ومحايد يتمتع بالتأهيل العلمي والخبرة الكافية للتدقيق والحكم على مدى مطابقة عناصر القوائم المالية للواقع الفعلي للمؤسسة والمتمثل في محافظ الحسابات.

وحتى يتمكن محافظ الحسابات من تولي مهمة التدقيق وبلوغ أهدافه والمصادقة على القوائم المالية، عليه الإلتزام بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وقياس مدى فعاليته، إذ يقوم بتحديد نقاط القوة والضعف فيه وتحديد مواقع الإنحرافات عن القوانين واللوائح التشريعية والإجراءات الموضوعة للتأكد من صحة المعلومات والبيانات المحاسبية، وذلك بإتباع أساليب وإجراءات وطرق ممنهجة في تقييم نظام الرقابة لضمان تحقيق الهدف الرئيسي لعملية التدقيق والمتمثل في إبداء الرأي حول القوائم المالية عن طريق إصدار التقرير في نهاية عملية التدقيق.

وعليه سنحاول في هذا الفصل بتقديم دراستنا النظرية الأولى المتمحورة حول التدقيق ومهنة محافظ الحسابات من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل عام حول التدقيق؛

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والقانوني لممارسة مهنة محافظ الحسابات؛

المبحث الثالث: منهجية محافظ الحسابات لتدقيق الحسابات.

المبحث الأول: مدخل عام حول التدقيق

لقد نشأت مهنة التدقيق* منذ القدم فقد كانت تعرف بمصطلحات مغايرة لما عليه الآن، أي يطلق عليها عدة تسميات كالمراجعة، المراقبة والرقابة.. إلخ، حيث تعتبر شكلا من أشكال الرقابة وقد تطورت مع تطور الحياة الإنسانية وخاصة الإقتصادية منها إذ تغيرت النظرة إلى التدقيق نتيجة لزيادة الحاجة إليه، فقيمة التدقيق موجودة في كل مؤسسة مهما إختلف نوعها وهذا لما له من دور في صيانة وحماية أموال المؤسسة ومساعدتها في إتخاذ القرارات المختلفة.

ونظرًا لعنوان المبحث فقد قمنا بتوحيد المصطلح، حيث إعتمدنا على مصطلح التدقيق.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مدى مطابقة تلك البيانات للواقع[1].

ففي البداية لم تكن الحاجة للتدقيق أو حتى أشخاص يقومون بهذه العملية، فكان كل فرد قادرًا على أن يتفقد أعماله بنفسه نظرا لقلة الصفقات وصغر العمليات التجارية التي كانت آنذاك، إلا أن تكوّن الدول من جهة وتطوّر الحياة الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى أدى إلى تطور المحاسبة وازدياد حجم عملياتها، فإنعكس هذا إنعكاسا مباشرا على التدقيق، الذي تطور هو الآخر وإنتشر بنفس درجة إنتشار المحاسبة[2].

إن المتتبع لأثر التدقيق عبر التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والإحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم، فعلى حسب خالد أمين فإن التدقيق يرجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين إستخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة.

---

* بعض المراجع تطلق كلمة المراجعة على التدقيق.

[1] أحمد نور الدين قايد، **التدقيق المحاسبي**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص9.

[2] زوليخة بختي، التدقيق المالي، **محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر**، كلية الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، 2020، ص3.

التدقيق "AUDIT"مشتقة من الكلمة اللاتينية "AUDIRE" ومعناها يستمع، حيث كان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء، بالتالي صحتها[1].

وتتمثل أهم المراحل التاريخية للتدقيق فيما يلي[2]:

المرحلة الأولى: الفترة من العصر القديم حتى 1500 ميلادية: في أوائل هذه الفترة كانت المحاسبة تقتصر على سلطات الدولة والمشروعات العائلية التي كانت تهتم خاصة بجرد المخزون السلعي حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة، والهدف منها هو الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر.

كما تميزت هذه الفترة بممارسة التدقيق عن طريق الإستماع، أي إستماع الشخص الذي يقوم بهذه العملية للحسابات التي كانت تتلى عليه، وإستعمال تجربته لمعرفة مدى دقة ما كان يسمعه، فهذه العملية كان يستعملها ملاك الأراضي حتى يراقبوا أعمال فلاحيهم.

المرحلة الثانية: الفترة ما بين 1500–1850: تميزت هذه الفترة بالتمهيد للثورة الصناعية، ولعل ما يمكن إستخلاصه فعلا من هذه الأخيرة هو إنفصال ملكية المؤسسة عن إدراتها وزيادة الحاجة لمدققين.

المرحلة الثالثة: الفترة ما بين 1850–1905: إن النمو الإقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة خاصة بعد إنطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة والإنفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة، وظهور الحاجة لمالكي المؤسسات والمشاريع لمن يحافظ على أموالهم خاصة بعد ظهور قانون الشركات البريطاني 1862 الذي أقر ضرورة إستعمال مدققي الحسابات لتدقيق شركات المساهمة. فبعد كل هذه التطورات أصبح المجال مفتوحا للتدقيق حتى يبرز كمهنة ونشاط مهم لا يستهان به خاصة بعد تدعيمه بقوانين.

المرحلة الرابعة: الفترة ما بين 1905 إلى يومنا: ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى والإعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية من طرف المدقق إعتمادا كبيرا في عملية التدقيق، وكذلك الإعتماد على

[1] محمد طواهر التهامي، صديقي مسعود، **المرجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 6، 7.

[2] يزيد محمد صالحي، **التدقيق الإجتماعي ودوره في تحسين أداء الموارد البشرية**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 36 - 38.

المراجعة الإختيارية، أي إستخدام أسلوب العينات الإحصائية في التدقيق، كما أصبح الهدف الأساسي للتدقيق هو إبدأ الرأي الفني والمحايد حول القوائم المالية ومدى سلامتها في تمثيل المركز المالي للمؤسسة والنتائج المسجلة.

المطلب الثاني: تعريف وخصائص التدقيق

في هذا المطلب سيتم التطرق لعدة تعاريف لبعض الإقتصاديين تتناول التدقيق من زوايا مختلفة، كما سنوضح أهم الخصائص التي ترتكز عليها عملية التدقيق.

أولا: تعريف التدقيق

هناك تعريفات عديدة ومتنوعة لجهات مختلفة إلا أنها تصب في نفس الهدف، ومن أهم تلك التعاريف ما يلي:

- عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية AAA التدقيق على أنه: "عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات بشكل موضوعي تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث إقتصادية، بهدف توفير تأكيد على وجود درجة تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين"[1].

- وعرف الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC التدقيق على أنه: "الغرض من التدقيق هو تعزيز درجة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية، ومن خلالها يبدي المدقق رأيه حول القوائم المالية المنجزة ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية المتفق عليها"[2].

- كما عرف التدقيق أيضا على أنه: "فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجميع دفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية، فحصا حسابيا والتحقق من نتيجة أعمال المؤسسة من الربح والخسارة والتأكد من سلامة المركز المالي، للخروج برأي محايد ومستقل حول صحة القوائم المالية خلال فترة مالية معينة"[3].

من خلال ما سبق يمكننا إستنتاج أن التدقيق هو: «أسلوب من أساليب الرقابة وهو عبارة عن مجموعة من العمليات والخطوات التي يتخذها أشخاص مؤهلون هم المدققون بهدف فحص وتقييم الإجراءات المحاسبية والإدارية وغيرها السارية داخل المؤسسة وذلك من أجل التعبير عن رأيهم الفني المحايد حول مدى صحة وصدق القوائم المالية».

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص18.

[2] Mémento pratique, **Audit et commissariat aux comptes 2005-2016**, Edition Francis LEFEBURE, France, 2014, p515.

[3] رأفت محمود سلامة وآخرون، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص19.

ثانيا: خصائص التدقيق

يمكن أن نستخلص أهم سمات أو خصائص التدقيق إنطلاقا من التعريف الوارد عن جمعية المحاسبة الأمريكية، وذلك على النحو التالي[1]:

- عملية التدقيق هي عملية منتظمة وبالتالي تستوجب وضع خطة عمل مسبقة؛
- ضرورة التقييم الموضوعي والخالي من الذاتية أي ذاتية المراجع القائم بالعملية؛
- تبرير النتائج التي يتوصل إليها المراجع بمجموعة من الأدلة والقرائن؛
- ضرورة تطابق العمليات والأحداث الإقتصادية محل الدراسة والتقييم من طرف المراجع مع المعايير الموضوعة، وضرورة وجود هذه المعايير حتى يتمكن المراجع من إبداء الرأي وإصدار حكم موضوعي حول البيانات والمعلومات التي يقوم بدراستها؛
- إيصال نتائج الفحص والدراسة إلى المستعملين المعنيين أي الأطراف الطالبة لتقييم المراجع.

كما تشمل عملية التدقيق على كل من[2]:

- **الفحص:** يقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها؛
- **التحقيق:** يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة؛
- **التقرير:** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، نستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق

يحتوي هذا المطلب على كل من أهمية التدقيق وأهدافه التقليدية وحتى الحديثة.

أولا: أهمية التدقيق

تتمثل أهمية التدقيق بإعتباره وسيلة تخدم مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد إعتمادا كبيرا على القوائم المالية لإتخاذ قراراتها أو رسم خططها المستقبلية، وهذه الجهات هي:

[1] حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009، ص ص 12، 13.

[2] محمد طواهر التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12.

1- إدارة المؤسسة: تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم المالية التي يتم تقييمها من قبل مدقق الحسابات المحايد والمستقل مما يزيد الثقة في هذه القوائم، كما يزيد درجة الإعتماد عليها، كما أنها تعد وسيلة لإثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى تجديد الثقة في أعضاء مجلس الإدارة وكذلك زيادة مكافأتهم؛

2- المستثمرين: أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأس مالها على عدد كبير من المساهمين وإنفصال الملكية عن إدارة الشركة، مما جعل الحاجة ماسة إلى تعيين مدقق حسابات قانوني مستقل ومحايد بحيث يطمئن المستثمرين بأن أموالهم سوف لا تتعرض للإختلاس والسرقة نتيجة قيام المدقق بمراقبة تصرفات إدارة الشركة والتأكد من عدم إنتهاك عقد الشركة الأساسي وقانون الشركات؛

3- البنوك: تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة؛

4- الهيئات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض منها: مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسة الإقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، ولايمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون قوائم موثوق فيها ومعتمدة من جهات محايدة؛ إهتمامهم بالقوائم المالية المعتمدة[1]؛

5- رجال الإقتصاد: إزداد إهتمامهم بالقوائم المالية المعتمدة وما تحويه من بيانات محاسبية في تحليلها وتقدير الدخل القومي ورسم برامج الخطط الإقتصادية، وتعتمد دقة تقديراتهم وكفاءة برامجهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمدين عليها؛

6- **نقابة العمال:** تعتمد على البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة في مفاوضاتهم مع الإدارة لرسم السياسة العامة للأجور وتحقيق مزايا العمال[2].

ثانيا: أهداف التدقيق

يستطيع الباحث في التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومضمونه المهني أن يلاحظ التغير الهائل الذي طرأ على الأهداف وبالتالي المضمون، حيث يمكن حصر أهداف التدقيق في مجموعتين أساسيتين تقليدية وأخرى حديثة كما يلي:

[1] يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 8، 9.

[2] خالد الخطيب، خليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعملي**، دار البداية ناشرون وموزعون، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 12، 13.

1-الأهداف التقليدية: وهي نوعان[1]:

أ- أهداف رئيسية:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الإعتماد عليها؛
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

ب- أهداف فرعية:

- إكتشاف ما يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش؛
- تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك؛
- إعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية وإتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا؛
- طمأنينة مستخدمي القوائم المالية، وتمكينهم من إتخاذ قرارات مناسبة لإستثماراتهم؛
- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

2-الأهداف الحديثة (المتطورة): أما اليوم فقد تعدت عملية التدقيق هذه الأهداف إلى أهداف وأغراض أخرى أهمها[2]:

- مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها للتعرف على ما حققته من أهداف؛
- تقييم نتائج أعمال النشاط بالنسبة للأهداف المرسومة؛
- تقييم وتحسين الأداء والكفاءة الإنتاجية مع رفع مستوى الفعالية والحد من الإسراف في جميع نواحي نشاط المؤسسة.

المطلب الرابع: تصنيفات ومعايير التدقيق

تصنف عملية التدقيق إلى أنواع عديدة كما تحظى بمعايير مهمة تساعد في تسييرها حيث سنوضح في هذا المطلب كل من تصنيفات التدقيق والمعايير المتعارف عليها.

أولا: تصنيفات التدقيق

تتمثل تصنيفات التدقيق فيما يلي:

[1] رأفت محمود سلامة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 9، 10.

1-من حيث نطاق عملية التدقيق:

أ- التدقيق الكامل: هو تدقيق شامل لكافة عمليات المؤسسة محل التدقيق بمختلف أقسامها ومديرياتها للوقوف على الأخطاء أو التأكد من صحة القوائم المالية، لأجل إعطاء رأي فني محايد، لكن قل إعتماده نظرا لكبر حجم المؤسسات مقارنة مع حجمها فيما مضى[1].

ب- التدقيق الجزئي: يقتصر هنا عمل المدقق على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كأن يعهد إليه بمراجعة النقدية فقط، أو جرد المخازن...إلخ، وفي هذه الحالة لا يمكنه الخروج برأي حول القوائم المالية ككل وإنما يقتصر تقرير التدقيق على ما حدد له من مواضيع في العقد الذي يحدد نطاق العملية[2].

2-من حيث التوقيت:

أ- التدقيق النهائي: يتميز بأنه يتم بعد إنتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم التي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة[3].

ب- التدقيق المستمر: وهنا يقوم المدقق بتدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمرة حيث يقوم بزيارات متعددة للمؤسسة موضوع التدقيق طوال الفترة التي يدققها، ثم يقوم في نهاية العام بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية، ومن الواضح أن هذا النوع يصلح في تدقيق المؤسسات الكبيرة حيث يصعب تدقيقها عن طريق التدقيق النهائي [4].

3-من حيث الهيئة القائمة بعملية التدقيق[5]:

أ- التدقيق الداخلي: يقوم به موظف من داخل المؤسسة ويهدف أساسا إلى التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية الموضوعة، وإكتشاف ومنع الأخطاء والتلاعب وهو يعتبر أداة من أدوات الرقابة الداخلية.

---

[1] محمد أمين لونيسة، **تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية: دراسة عينة مكاتب الخبرة المحاسبية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر،2017، ص14.

[2] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص17.

[3] كهينة بن عمارة، **المراجعة الخارجية وسيلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية: دراسة حالة مؤسسة النقل والشحن الإستثنائيين للتجهيزات الصناعية والكهربائية**، مذكرة مقدمة ضمن الحصول على شهادة الماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص43.

[4] سعد فؤاد علي حبابة، **أصول تدقيق الحسابات**، دار الإبتكار للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 20،21.

[5] إدريس عبد السلام إشتيوي، **المراجعة معايير وإجراءات**، دار جامعة قان يونس، ليبيا، الطبعة الأولى، 2008، ص21.

ب– التدقيق الخارجي: وهي أن تقوم جهة مستقلة من خارج المؤسسة (مدقق خارجي) بعملية التدقيق، وذلك لهدف إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية.

وسيتم توضيح هذا الإختلاف ما بين التدقيق الداخلي والخارجي في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01 – 1): أوجه الإختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

معيار التفرقة	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
1– الهدف	خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة ويكون الهدف كشف ومنع الأخطاء والإنحراف عن السياسات الموضوعة.	خدمة الملاك عن طريق إبداء رأي فني بعدالة القوائم المالية، بينما إكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي.
2– نوعية القائم	موظف من داخل الهيئة التنظيمية للمؤسسة ويعين بواسطة الإدارة.	شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة يعين بواسطة الملاك.
3– درجة الإستقلال	يتمتع بإستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الإدارات، مثل إدارة الحسابات والمالية، ولكن يخدم رغبات وحاجات الإدارات جميعها.	يتمتع بإستقلال كامل من الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي.
4– المسؤولية	مسؤول أمام الإدارة، ومن ثم يقدم تقريره بنتائج الفحص والدراسة إلى المستويات الإدارية العليا.	مسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني في القوائم المالية إليهم.
5– نطاق العمل	تحدد الإدارة نطاق العمل، فبمقدار المسؤوليات التي تعهد للتدقيق الداخلي يكون	يحدد ذلك أمر التعيين والأعراف السائدة والمعايير المهنية وما تنص على القوانين والأنظمة.
6– توقيت التدقيق	يتم الفحص بشكل مستمر على مدار السنة المالية.	يتم الفحص غالبا مرة واحدة نهاية السنة المالية وقد يكون أحيانا خلال فترات متقطعة من السنة.

المصدر: يعقوب ولد الشيخ محمد، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية: دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، الجزائر، 2015، ص40.

4-من حيث درجة الإلزام:

أ- التدقيق الإلزامي: هو التدقيق الذي تكون المؤسسة ملزمة بالقيام به حسب النصوص التشريعية والقوانين النافذة، إذ يتميز هذا النوع من التدقيق بوجود عنصر الإلزام، وذلك من خلال وجود نص صريح في التشريع المعني، وبالتالي يمكن فرض عقوبات وإجراءات قانونية على المخالفين لأحكام هذه التشريعات[1].

ب- التدقيق الإختياري: هذا النوع من التدقيق يطلبه أصحاب المؤسسة دون إلزام قانوني، ويتم التدقيق عن طريق عقد بين العميل والمدقق وهذا يحفظ لأصحاب المؤسسة حقوقهم من أرباح تنشأ في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة[2].

5-من حيث الفحص[3]:

أ- التدقيق الإختياري: وفي هذه الحالة يقوم المدقق بتدقيق جزء من الكل، حيث يقوم بإختيار عدد من المفردات لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم إختيار هذا الجزء منها.

ب- التدقيق الشامل (التفصيلي): ويعني التدقيق الشامل أو التفصيلي أن يقوم المدقق بتدقيق جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات، أي أن يقوم بتدقيق جميع المفردات محل الفحص، ومن الملاحظ أن هذا التدقيق يصلح للمؤسسات صغيرة الحجم.

6-من حيث الغرض:

أ- التدقيق المالي: ويقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا إنتقاديًا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع، في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى عدالة تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة، وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعا في الإستعمال[4].

---

[1] محمد يزيد صالحي، **أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة: دراسة حالة صيدال خلال الفترة 2010/2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016، ص25.

[2] توفيق مصطفى أبو رقبة، عبد الهادي أسحق المصري، **تدقيق ومراجعة الحسابات**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص22.

[3] يوسف محمد مطرية، **أثر التكامل بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية على تعزيز نظام الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على البنوك الوطنية في قطاع غزة**، رسالة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،غزة ، 2017، ص ص 31، 32.

[4] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات: الناحية العلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2004، ص12.

ب– التدقيق لغرض معين: ويكون هذا النوع من التدقيق بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج محددة يستهدفها الفحص. وقد تكون الحسابات والبيانات موضوع التدقيق قد سبق تدقيقها عاديا بهدف الخروج برأي محايد حول المركز المالي ونتائج الأعمال. ومن الأمثلة على "الفحص لغرض معين" فحص الدفاتر والسجلات بهدف إكتشاف غش ما[1].

مما سبق ذكره نلخص تصنيفات التدقيق في الشكل أدناه:

الشكل رقم (01 – 1): تصنيفات التدقيق

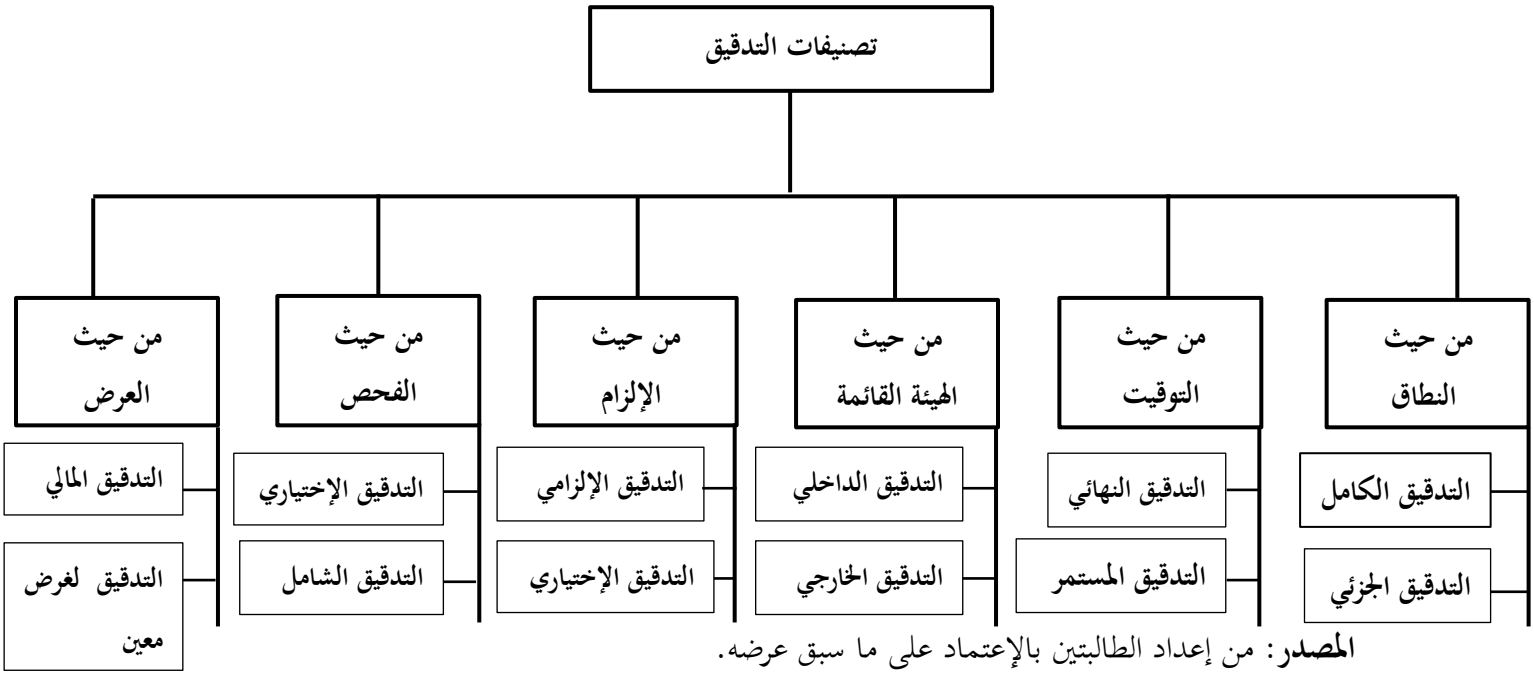

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق عرضه.

ثانيا: معايير التدقيق المتعارف عليها

إن من أهم المقومات الأساسية لأية مهنة متطورة وجوب وجود معايير أو مستويات أداء معينة ومتعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة يعملون في ضوئها، حيث تقسم معايير التدقيق المتعارف عليها إلى ثلاث مجموعات رئيسية ولكل مجموعة معايير خاصة بها وهي:

1– المجموعة الأولى: المعايير العامة أو الشخصية: وتوصف هذه المجموعة من المعايير بأنها عامة لكونها تعد كمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير، كما أنه توصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات الخارجي. وتتكون المعايير العامة أو الشخصية من:

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص22.

أ- المعيار الأول: التأهيل العلمي والعملي: تنبع أهمية هذا المعيار في وجود أطراف متعددة تعتمد على رأي المدقق الخارجي عن القوائم المالية الختامية للمشروع، أي ضرورة توفر الثقة لدى هؤلاء الأطراف وينقسم هذا المعيار إلى:

- **التأهيل العلمي أو الدراسي:** أن يكون للمدقق درجة من التأهيل الفني في مجال المواد المحاسبية المراقبة.
- **التأهيل العلمي والخبرة المهنية:** تتطلب ممارسة مهنية من أعضائها لفترة زمنية محددة.

ب-المعيار الثاني: الإستقلال والحياد: تنبع أهمية هذا المعيار من أن مدى الثقة ودرجة الإعتماد على رأي المدقق الخارجي يتحدّدان بمدى إستقلال وحياد المدقق من إبداء ذلك الرأي ولقد تعددت الكتابات التي تناولت تحديد المقصود بإستقلال المدقق وقد حددت تلك الكتابات مفهوم الإستقلال في مجالين:

- **الإستقلال المادي:** بمعنى عدم وجود مصالح مادية للمدقق، أو لأحد أفراد أسرته في المؤسسة التي يقوم بتدقيق عملياتها.
- **الإستقلال الذاتي أو الذهني:** بمعنى إستقلال المدقق مهنيا من خلال عدم وجود أية ضغوط أو تدخل من جانب العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المدقق بشأن التحقق من سلامة الدفاتر والقوائم[1].

ج- المعيار الثالث: العناية المهنية اللازمة: يعني هذا المعيار أنه يجب على المراجع أن يلتزم بالمعايير الفنية أو الأخلاقية للمهنة، وأن يجتهد بإستمرار لتحسين كفاءة وجودة خدماته وأن يقوم بمسؤولياته المهنية بأفضل ما في مقدرته. وتتطلب العناية المهنية أن يقوم عضو المهنة بمسؤولياته المهنية بكفاءة وإجتهاد وهي تفرض عليه إلتزاما بأداء الخدمات المهنية بأفضل ما في إستطاعته مع الإهتمام بتحقيق أفضل مصلحة ممكنة لمن يقدم إليهم الخدمات وبما يتسق مع مسؤولية المهنة تجاه المجتمع[2].

2-المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني: وهي مجموعة من المعايير المتعلقة بإجراءات تنفيذ عملية التدقيق وتشتمل المعايير التالية:

[1] أحمد نور الدين قايد، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-34.

[2] محمد سمير الصبان، عوض لبيب فتح الله، **الأصول العلمية والمهنية للمراجعة**، الدار الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 1996، ص42.

أ- المعيار الأول: التخطيط والإشراف: يجب أن يقوم المدقق بإعداد خطة لعملية التدقيق والإشراف على مساعديه (إن وجد)، يمكن للخطة الملائمة أن تساعد في تنفيذ عملية التدقيق في الوقت الملائم كما أن الإشراف على مساعدي المدقق هام جدًا لأنهم يقومون بأداء جزء كبير من العمل الميداني[1].

ب- المعيار الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية: يقضي المعيار الثاني بأنه: "يجب دراسة وتقييم أساليب الرقابة الداخلية المطبقة كأساس للإعتماد عليها، ولتحديد مدى الإختبارات المطلوبة والتي سوف تحدد إطار التدقيق". وعلى ضوء نتيجة التقييم الذي يجريه مدقق الحسابات لنظام الرقابة الداخلية يتحدد نطاق الفحص الذي يجريه، ومدى ونوع الإجراءات التي يجب إتباعها، وطبيعة ومدى عمق أدلة التدقيق الواجب جمعها[2].

ج- المعيار الثالث: أدلة وقرائن الإثبات: من الضروري أن تكون أدلة التدقيق كافية من حيث الكمية والتنوع[3]، حيث يبرر المدقق الرأي الذي وصل إليه في نهاية عملية التدقيق بالإعتماد على جملة من الأدلة الأساسية أو بعضها مثل: المستندات، الجرد المادي، المصادقات، والبيانات المقدمة من طرف أعضاء الإدارة وغيرها[4].

3- المجموعة الثالثة: معايير إعداد التقرير: وهي مجموعة من المعايير المتعلقة بإعداد التقرير النهائي وتتمثل في:

أ- المعيار الأول: إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها: يتطلب أول معيار من معايير إعداد التقرير ضرورة تبيان التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهو ما يعني ضمنيا أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمثل معيارا يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم المالية، وذلك إذا ما كانت القوائم المالية تصور المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها.

ب- المعيار الثاني: ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: يتطلب هذا المعيار ضرورة تبيان تقرير التدقيق ما إذا كانت المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت ومتسق.

---

[1] حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة: مدخل معاصر**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص80.

[2] عبد الفاتح الصحن وآخرون، **أسس المراجعة: الأسس العلمية والعملية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2004، ص40.

[3] خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الإستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية**، دار البداية، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص94.

[4] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص40.

ج- المعيار الثالث: الإفصاح الكافي والمناسب: يقضي هذا المعيار بضرورة إشارة المراجع وإفصاحه في تقرير التدقيق عن أي معلومات مالية لازمة وهامة بالنسبة لصدق وعدالة عرض القوائم المالية، ومعنى ذلك أن الإفصاح المناسب للقوائم هو القاعدة وهو الأساس ما لم يكشف أو يشير تقرير التدقيق إلى غير ذلك[1].

د- المعيار الرابع: إبداء الرأي: يقضي هذا المعيار بأن يتضمن التقرير تعبير المدقق عن مدى صدق وعدالة ووضوح القوائم المالية ومطابقتها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة، أما في حالة إمتناع المدقق عن إبداء رأيه فيتوجب عليه إنطلاقا من معايير التقرير أن يوضح أسباب هذا الإمتناع[2].

كما يمكن توضيح معايير التدقيق المتعارف عليها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01 – 2): معايير التدقيق المتعارف عليها

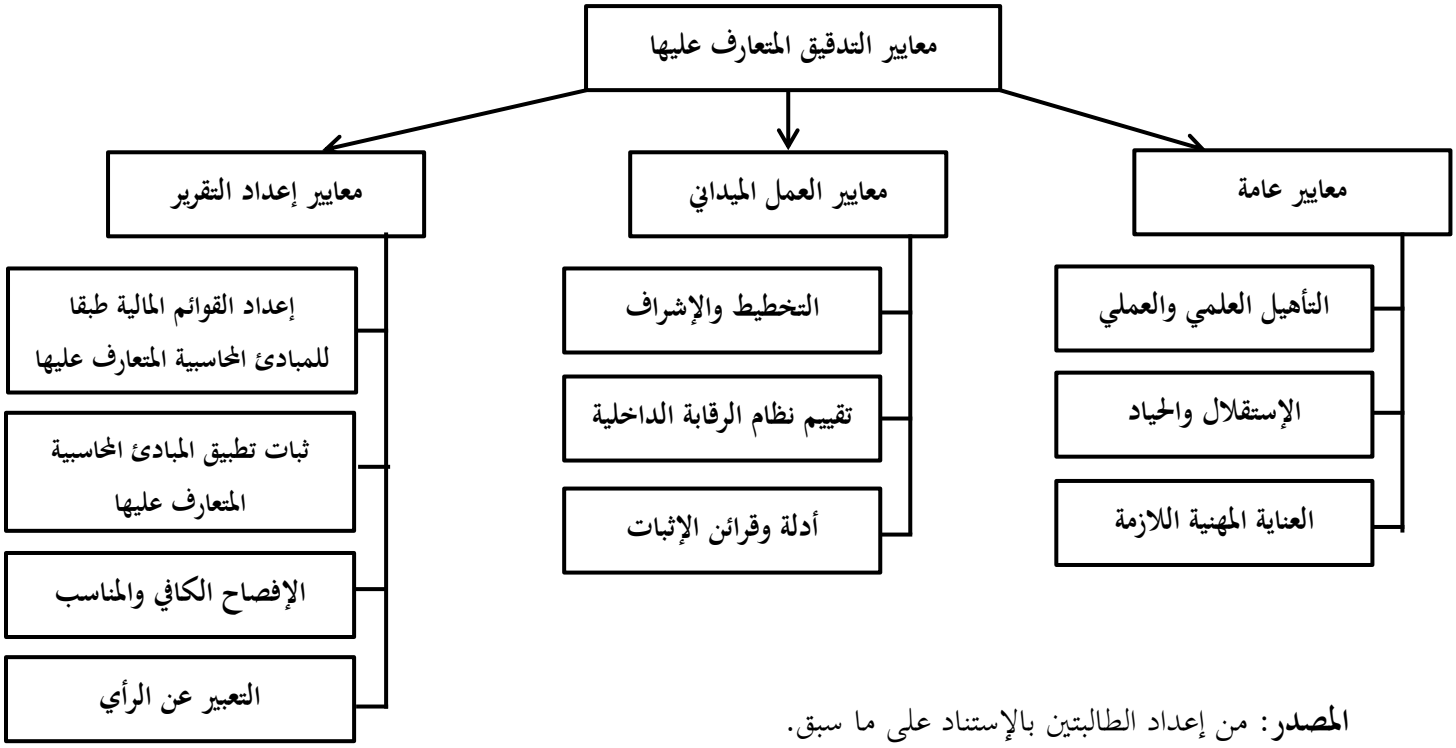

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستناد على ما سبق.

[1] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري، المعايير والقواعد – مشاكل التطبيق العملي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص45.

[2] محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011، ص26.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والقانوني لممارسة مهنة محافظ الحسابات

بعد تطرقنا لماهية التدقيق، فإن هذا المبحث يختص بإعطاء نظرة على مهنة محافظ الحسابات وتوضيح مختلف الجوانب القانونية لها، حيث تعد كأحد المهن الأساسية المساهمة في تقديم خدمات التدقيق الخارجي فنجد أن مهنة مدقق الحسابات عرفت في الجزائر تحت تسميت محافظ الحسابات كما نضيف أنه توجد عدة تسميات مرافقة تستخدم حسب كل بلد منها إسم محاسب قانوني، مدقق، مراجع.. إلخ، ونظرا لعنوان المبحث فقط قمنا بتوحيد المصطلح حيث إعتمدنا على مصطلح محافظ الحسابات.

المطلب الأول: تعريف وصفات محافظ الحسابات

إن محافظ الحسابات يمثل التدقيق الخارجي القانوني وفي هذا المطلب سنتطرق إلى إبراز مفهومه والصفات التي يجب أن يتحلى بها:

أولا: تعريف محافظ الحسابات

تعددت التعاريف الخاصة بمحافظ الحسابات سنذكر منها ما يلي:

- عرف القانوني التجاري من خلال المادة 715 مكرر 4 محافظ الحسابات كما يلي: "تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصف وتتمثل مهمتهم الدائمة، بإستثناء أن تدخل في التسيير، في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة، وفي مراقبة إنتظام حسابات الشركة وصحتها. كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين، حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها..." [1].

- حسب المادة 22 من قانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في الجزائر على أنه: "يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وإنتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول بها"[2].

---

[1] أمر رقم 75-59 مؤرخ في 20رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون التجاري، المادة 715 مكرر4، 2005، ص128.

[2] القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 **المتعلق بمهن الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد42 الصادرة بتاريخ 2010/07/11، الجزائر، ص7.

- كما يعرف محافظ الحسابات على أنه:" شخص قد يكون طبيعيا أو إعتباريا، يكلف بمهمة قانونية للتصديق على الحسابات وفقا للأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها"[1].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن محافظ الحسابات هو: «شخص مهني مستقل مسجل على جدول المصف الوطني لمحافظي الحسابات يقوم بتدقيق الحسابات من أجل إبداء رأيه».

ثانيا: صفات محافظ الحسابات

يجب توفر صفات شخصية وأخلاقية معينة في مدقق الحسابات تؤهله للقيام بواجباته المهنية على أفضل وجه ممكن بالإضافة إلى الإلمام بالمعلومات والعلوم المرتبطة بعمله وأهم هذه الصفات هي:

1-الأمانة: أن يكون أمينا ونزيها في عمله وأن يعطي هذا العمل حقه الوافي وأن يعرض النتائج التي يتوصل إليها بدقة دون تحريف وألا يضمن تقريره سوى البيانات التي يثق في سلامتها والحقائق التي يعتقد بصحتها.

2-المحافظة على أسرار المهنة: حيث أن محافظ الحسابات موضع ثقة عملائه ويطلع بحكم عمله على حقائق أسرارهم، لذلك يجب ألا يقوم بإفشائها أو إستخدامها ضد عملائه وأن يكون دائما كتوما وموضع ثقة.

3-الصبر واللباقة والقدرة على التصرف: تعتبر عملية التدقيق شاقة تحتاج إلى الصبر وتأني في دراسة وتحقيق وتحليل عمليات المؤسسة والبحث عن الحقيقة وتستدعي اللباقة في التعامل مع العملاء وموظفي المؤسسة حتى يكسب ثقتهم ويحصل على تعاونهم[2].

4-الثقافة والمعرفة: أن يكون متمكنا من علم المحاسبة وتدقيق الحسابات، وأن يكون على معرفة بكثير من العلوم الإجتماعية الإنسانية الوثيقة الصلة بالمحاسبة والتدقيق، وكذلك ما تصدره الدولة من قوانين ضريبية، أو القانون التجاري أو قانون الشركات[3].

المطلب الثاني: تنظيم مهنة محافظ الحسابات

تعرف مهنة محافظ الحسابات بعض المميزات خصصها المشرع الجزائري في مجالات معينة من أجل تنظيم المهنة وفرض رقابة عليها، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى إبراز مختلف الجوانب المتعلقة بمحافظ الحسابات من خلال توضيح شروط ممارسة المهنة وتعينيه وكذلك مهامه.

---

[1] Djkidel Boudjelel, **contribution de l'audit financier à la bonne gouvernance des entreprises**, journal economic issue, vol12, N02, 2021, p480.

[2] مصطفى يوسف كافي، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية وإقتصاد المعرفة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 115، 116.

[3] إيهاب نظمي، هاني العرب، **تدقيق الحسابات**، دار رائد للنشر، الأردن، 2012، ص36.

أولا: شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات

حتى يكون محافظي الحسابات على قدر من الكفاءة، ألزمت التشريعات التجارية على كل من يريد ممارسة هذه المهنة أن تتوفر فيه الشروط التالية[1]:

- أن يكون جزائري الجنسية؛
- أن يكون حائز على شهادة جزائرية لممارسة مهنة محافظ الحسابات التي تمنح من طرف معهد التعليم المختص لوزارة المالية أو شهادة معترف بمعادلتها؛
- أن يكون متمتعا بكافة الحقوق المدنية والسياسية؛
- أن لا يكون قد صدر بشأنه حكم نتيجة إرتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
- أن يكون معتمدا من وزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- أن يؤدي اليمين القانونية، فبعد الإعتماد من قبل وزير المالية وقبل التسجيل في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات يجب على محافظ الحسابات تأدية اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبه حسب نص 02/06 من القانون 10-01 بقولها: «أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأكتم سر المهنة وأسلك في الأمور سلوك المحترف الشريف والله على ما أقول شهيد». وبعد الإنتهاء يقدم للمترشح محرر بذلك يقدمه في ملف التسجيل.

ثانيا: تعيين وعزل محافظ الحسابات

نظرا لأهمية تعيين وعزل مدقق الحسابات في تنظيم علاقاته مع موكليه من جهة وعلاقاته مع الشركة المدققة من جهة أخرى، فقد تناوله المشرع الجزائري في أكثر من نص تشريعي بما يضمن إستقلاليته خلال أدائه لعمله وأثناء إصداره لتقريره، وحماية له من العزل التعسفي.

1-تعيين محافظ الحسابات: يتم تعيين محافظ الحسابات في الشركات الفردية بواسطة صاحب المشروع، أما في شركات المساهمة فأمر تعينه يكون بإتفاق الشركاء، ويكون بواسطة الجمعية العمومية للمساهمين في شركات المساهمة وأحيانا تفوض الجمعية العمومية مجلس الإدارة أو الإدارة العليا لتعيين محافظ الحسابات لكن يجب أن يتم

[1] عبد المجيد قادري، **مدى إستقلالية محافظ الحسابات على ضوء القانون 10-01**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري، الجزائر، المجلد31، العدد02، 2020، ص44.

هذا التفويض في أضيق الحدود وذلك حفاظا على إستقلالية وحياد المراجع لأن عمله هو إبداء الرأي حول القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة[1].

لقد أوضح المشرع الجزائري شروط وكيفيات تعيين محافظ الحسابات لدى الشركات والهيئات المنصوص عليها قانونيا بالنسبة لتعيين محافظ الحسابات في الجزائر فقد نصت المادة (26) من القانون رقم 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على أنه: «تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا وعلى أساس دفتر الشروط، محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم»، بالإضافة إلى ذلك فقد نصت المادة (27) من نفس القانون على تحديد عهدة محافظ الحسابات ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة كما نصت المادة (2) من المرسوم 11-32 الموافق لـ 27 جانفي 2011 على ما يلي: «طبقا لأحكام المادتين 600 و609 من القانون التجاري، يكون تعيين محافظ أو محافظي الحسابات الأوائل عند تأسيس الهيئة أو المؤسسة معفى من الإجراء المنصوص عليه في هذا المرسوم»[2].

بالإضافة إلى ما نصت عليه المادة (03) من المرسوم 11-32 الموافق لـ 27 جانفي 2011 التي تنص على: «خلال أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة لعهدة محافظ الحسابات، يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب المسير أو المسير أو الهيئة المؤهلة إعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ أو محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة»[3].

2-عزل محافظ الحسابات: فيما يخص عزل محافظ الحسابات (أي إستبعاده) من مهام عمله بشكل تعسفي وليس بإستقالته الإختيارية، أعتبر المشرع أن من له حق التعيين يكون له حق العزل. وعلى ذلك فإن الهيئة العامة للمساهمين بالشركات المساهمة العامة والخاصة وذات المسؤولية المحدودة هي الجهة التي لها الحق في عزل محافظ الحسابات الذي يقوم بتدقيق حساباتها[4].

وعملية عزل محافظ الحسابات تكون وفق إجراءات معينة يلزم إتباعها، كإرسال إخطار مسبق له بإقتراح عزله وأسباب معقولة ومبررات شائعة وقانونية لهذا العزل ليتسنى له مناقشة هذه الأسباب والدفاع عن نفسه في

[1] عاطف زاهر سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الرابية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص136.

[2] أخضر لقليطي، **دراسات في المالية والمحاسبة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، الجزائر، 2018، ص ص 34، 35.

[3] القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2011/01/27 **المتعلق بمهن الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد07 الصادر بتاريخ 2011/04/02، الجزائر، ص23.

[4] رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص69.

حالة رأى أن عزله غير مؤسس أو تعسفي، وقد حدد المشرع الأسباب الموضوعية والمبررة لعزل محافظ الحسابات كإنتهاء عهدته الأولى ورغبة الجهة التي وكلته بتغييره، إنتهاء عهدته الثانية المتتالية، تعليق أو توقيف إنتسابه للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، وجود مانع أو خلل في تعيينه، وجود قلة من المساهمين رفضت تعيينه، إخلاله بأخلاقيات المهنة وإفشائه سر الشركة لجهات غير مخولة أو إستحالة تأديته لعمله لإفتقاره للموارد المادية والبشرية اللازمة[1].

ثالثا: حالات التنافي والموانع

إن ضرورة الإستقلالية والحياد التي يتوجب توفرها في محافظ الحسابات، أوجبت وضع قوانين لحماية ممارسي هذه المهنة وضمان مصداقية عملهم، حيث توجد أعمال تتنافى مع مهنة محافظ الحسابات كما يمنع أيضا من القيام ببعض الأعمال.

1- حالات التنافي: تتمثل فيما يلي[2]:

- كل نشاط تجاري لاسيما في شكل وسيط أو وكيل بالمعاملات التجارية والمهنية؛
- كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري، غير ذلك المنصوص عليها في المادة 46 من القانون 10-01؛
- كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني؛
- الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس الشركة؛
- كل عهدة برلمانية حيث يتعين على المهني المنتخب لعضوية البرلمان أو لعضوية الهيئة التنفيذية لمجلس محلي منتخب إبلاغ التنظيم الذي ينتمي إليه في أجل أقصاه شهر واحد (1) من تاريخ مباشرة عهدته ويتم تعيين مهني لإستخلافه يتولى تصريف الأمور الجارية لمهنته طبقا لأحكام المادة 76 من نفس القانون؛
- كل عهدة إنتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة.

2- حالات الموانع: طبقا لنص المادة (65) من القانون 10-01 يمنع محافظ الحسابات من[3]:

- القيام مهنيا بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

[1] محمد سيد، **مسار مزاولة مهنة محافظ الحسابات بالجزائر**، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد02، العدد15، 2016، ص84.

[2] بوحفص رواني، **التدقيق المالي والمحاسبي**، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق في علوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، الجزائر، 2018، ص67.

[3] عبد المجيد قادري، مرجع سبق ذكره، ص47.

- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة من المسيرين؛
- قبول ولو بصفة مؤقتة مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير؛
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها؛
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباته ا؛
- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث سنوات من إنتهاء عهدته؛
- القيام بأي مهمة في المؤسسات التي تكون له فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة المادة (67).

رابعا: مهام محافظ الحسابات

يتقيد محافظ الحسابات بجملة من المهام دون أن يتدخل في أعمال التسيير أو مهام التنظيم والإشراف على أعمال المؤسسة، ومن هذه المهام نذكر:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو المشتركين؛
- يقدر شروط إبرام الإتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التي تتبعها أو بين المؤسسات التي يكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكشفه وإطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل إستمرار المؤسسة[1]؛
- إعداد التقارير والمصادقة عليها، فبعد أن يتأكد محافظ الحسابات من صدق المعلومة وكذا الحسابات التي قدمها مسيرو الشركة، ينبغي عليه إعداد التقارير والمصادقة عليها[2].

المطلب الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات

من أجل قيام محافظ الحسابات بمهامه على أكمل وجه وبكل إستقلالية، حدد له القانون واجباته وحقوقه داخل المؤسسة محل التدقيق. ومن خلال هذا المطلب سنعرض هذه العناصر فيما يلي:

[1] علي معطى الله حسينة شريخ، **عن المهن الحرة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحسب المعتمد**، دار هومة للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص8.

[2] فتحي طيطوس، **محافظ الحسابات في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة طاهر مولاي، الجزائر، العدد09، 2013، ص42.

أولا: حقوق محافظ الحسابات

لقد منحت القوانين والتشريعات حقوقا وجدت أنها ضرورية لكي يتمكن محافظ الحسابات من أداء واجبه على خير ما يرام وهذه الحقوق هي:

- حق الإطلاع في أي وقت على كافة السجلات والمستندات التي تكون في حوزة المؤسسة أو تحت تصرفها؛
- حق الحصول على المعلومات التي يراها ضرورية لأداء عمله؛
- الحق في إستلام دعوة حضور إجتماع الهيئة العامة العادية وغير العادية؛
- الحق في الدعوة إلى إجتماع الهيئة العامة إجتماعا غير عادي وذلك عندما يجد محافظ الحسابات أن هناك طرفا أو خطرا يوجب الدعوة إلى هذا الإجتماع[1]؛
- حق حضور الجمعية العمومية (محافظ الحسابات أو من ينيبه من مساعديه) وأن يتأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت في الدعوة إلى الإجتماع، وأن يدلي في الإجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله كمراقب للشركة[2]؛
- حق مناقشة عزله حيث يحق لمحافظ الحسابات مناقشة إقتراح عزله عن طريق مذكرة خطية ترسل إلى المؤسسة كذلك يحق له مناقشة إقتراح عزله والرد والدفاع عن موقفه أمام الجمعية العامة للمساهمين[3].
- حق إحتجازه للأوراق والمستندات حتى يحصل على أتعابه، حيث يحق لمحافظ الحسابات قانونيا أن يحتجز الأوراق والمستندات للمطالبة بأتعابه والحصول عليها كاملة[4].
- يحق لمحافظ الحسابات تحديد وقت الجرد لممتلكات المؤسسة وإلتزاماتها حتى يتحقق من عدالة تصوير القوائم المالية لواقع المؤسسة، وأن يتم الجرد تحت إشرافه أو بحضور من ينوب عنه[5].

---

[1] عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص34.

[2] عبد الفتاح الصحن، **مبادئ وأسس المراجعة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص82.

[3] سارة حدادي، **دور محافظ الحسابات في إكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2020، ص80.

[4] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2006، ص91.

[5] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص75.

ثانيا: واجبات محافظ الحسابات

تتمثل الواجبات المفروضة على محافظ الحسابات لأداء مهمته فيما يلي[1]:

1-مراعاة أصول المهنة: وهذه العبارة مشتقة عن القسم الذي يؤديه محافظ الحسابات؛

2-وضع تقرير سنوي خطيا عن حالة المؤسسة وميزانياتها: حيث يتم توضيح في هذا التقرير ما يلي:

- مطابقة الحسابات الختامية والمركز المالي المعروضة على الهيئة العامة للقوانين ولدفاتر المؤسسة؛
- موقف المديرين وأعضاء مجلس الإدارة من حيث تقديمهم للمدققين جميع البيانات التي طلبوها للقيام بمهنتهم.

3-الرقابة على صحة إجراء تأسيس لمؤسسة: ويقوم محافظ الحسابات بهذه المهمة تلقائيا ما لم يعين لرفع أية مسؤولية قد تتحقق عليه؛

4-رقابة سير أعمال المؤسسة وتدقيق حساباتها: وذلك دون التدخل في الإدارة وأن يبحثوا في تنظيم الدفاتر وأصولها؛

5-حضور إجتماع الهيئة العامة للمساهمين: وذلك ليتمكن من مناقشة تقريره والتأكد من صحة النصاب القانوني لعقد الإجتماع؛

6-التدقيق والتحقيق في موجودات المؤسسة وإلتزاماتها: إن محافظي الحسابات مسؤولين عن إقتطاع المبالغ المخصصة للإحتياطي الإجباري والإحتياطات الأخرى والإستهلاكات حسب النسب الوارد في النظام.

المطلب الرابع: أتعاب ومسؤوليات محافظ الحسابات

تنجر عن المهام المنوطة لمحافظي الحسابات مسؤوليات تثقلهم إذ أنها قد تصل إلى حد سلب الحرية، وإخلال المحافظ بواجباته ومسؤولياته المهنية أو عدم وفائه بها، يترتب عليها عدة أنواع من المسؤوليات التي سوف يتم عرضها في هذا المطلب مع تحديد الأتعاب التي يتقضاها.

أولا: أتعاب محافظ الحسابات

حددت المادة (37) من القانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بصفة دقيقة أتعاب محافظ الحسابات، حيث جاء فيها ما يلي: «تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات، أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهنته، لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يتلقى أي أجرة أو إمتياز مهما يكن شكله بإستثناء الأتعاب والتعويضات المنفقة في إطار مهمته، ولا يمكن إحتساب الأتعاب في أي حال من

[1] عيسى زهير، **تدقيق الحسابات الإجراءات العلمية**، دار البداية للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص105.

الأحوال على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أو الهيئة المعنية»[1]. ومن العوامل التي يعتمد عليها في تحديد أتعاب محافظ الحسابات لقاء أداء مهامه ما يلي[2]:

- حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها؛

- نظام الرقابة الداخلية المطبقة، حيث أن النظام الجيد الكفؤ يؤدي لتقليل الأخطاء الجوهرية، وبالتالي تضييق مدى الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات ومن ثم زمن وجهد محافظ الحسابات مما يقلل تكلفة تنفيذ عملية المراجعة؛

- درجة المخاطرة من وجهة نظر محافظ الحسابات حيث أنه زيادتها تؤدي لتوسيع نطاق الإجراءات وبالتالي زيادة الوقت المستغرق في عملية المراجعة وإرتفاع التكلفة.

ثانيا: مسؤوليات محافظ الحسابات

إن مهنة محافظ الحسابات بإعتبارها مهنة حرة تخضع إلى قيود وأحكام تنظمها وتعاقب كل من يقوم بمخالفتها بحسب نوع الخطأ المرتكب، فطبيعة الخطأ تحدد طبيعة المسؤولية التي تقع على المحافظ سواء كانت مسؤولية مدنية أم تأديبية أو جنائية.

1-المسؤولية المدنية: إن محافظ الحسابات يعد مسؤولا تجاه المؤسسة وتجاه الغير وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة إرتكاب أخطاء وتقصير، مع إثبات أن الضرر ناتج بصفة مباشرة أو غير مباشرة من تلك الأخطاء وذلك التقصير، ولا يكون محافظ الحسابات مسؤولا مدنيا عن المخالفات التي يرتكبها القائمون بشؤون الإدارة أو أعضاء مجلس المديرين حسب الحالة، إلا إذا لم يكشف عنها في تقريره للجمعية العامة ولوكيل الجمهورية أو لأحدهما رغم إطلاعه عليها[3].

2-المسؤولية الجنائية (القانونية): وهي المسؤولية التي يتحملها محافظ الحسابات بحكم القانون إن توفر القصد الجنائي أي عمله بالجريمة وقصد المشاركة فيها[4]. فهي مسؤولية ناتجة عن فعل جرمي يقوم به محافظ

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] عاطف زاهر سواد، مرجع سبق ذكره، ص137.

[3] خالد بعاشي، إلهام عطاوي، **مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، الجزائر، 2020، ص ص 74، 75.

[4] عبد الجليل لخذاري، عيسى زين، **مسؤولية المراجع الجزائري في الحد من مخاطر المراجعة الخارجية: دراسة ميدانية في البيئة الخارجية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، المجلد04، العدد01، 2018، ص125.

الحسابات أثناء ممارسة عمله بموجب دعوى عامة تحركها النيابة العامة وليس المتضررون كما في المسؤولية المدنية، إذ أن الفعل الجرمي يؤدي إلى إلحاق الأضرار بالمجتمع[1].

ومن هذه التصرفات أو الأفعال التي يترتب عليها المسؤولية الجنائية لمحافظ الحسابات ما يلي[2]:

- إغفال محافظ الحسابات وتغاضيه عن بعض الإنحرافات التي إرتكبها بعض المسؤولين في الشركة وعدم تضمين تقريره ذلك خوفا على مصالحه الشخصية دون مصلحة باقي الأطراف في الشركة؛
- الكذب في كتابة تقريره أو في شهادته أمام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشة جوانب هامة وخطيرة بالنسبة لنشاط الشركة ومصالح المساهمين؛
- إرتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر بمصالح الشركة ومن ذلك إفشاء بعض أسرار الشركة في مجالات مختلفة إلى الشركة المنافسة لغرض أو لآخر يخص محافظ الحسابات شخصيا.

3-المسؤولية التأديبية: إن لم يتولى القضاء الجنائي فيتم مساءلة محافظ الحسابات تأديبيا بسبب مخالفته لقواعد السلوك المهني والتي تتضمنها القوانين المنظمة لمهنة التدقيق، ولا تقوم المسؤولية التأديبية إلا بتوافر ركنين أساسيين[3]:

أ- الركن المادي: يتمثل هذا الركن في العامل الإيجابي أو السلبي الذي يصدر من محافظ الحسابات فإذا لم يوجد خطأ ولم يثبت إخلاله بواجبه الوظيفي أو إلتزامه المهني فلا يمكن مساءلة محافظ الحسابات تأديبيا وتقوم الجريمة التأديبية بمجرد وقوع الخطأ الوظيفي والمهني ولو لم يقع ضرر فعلي يترتب عليه مسؤولية تأديبية؛

ب-الركن المعنوي: لا يكفي صدور الخطأ من محافظ الحسابات حتى يحاكم تأديبيا بل لابد أن يصدر الفعل الخاطئ عن إرادة أثمة ولا يعني أن الخطأ التأديبي يكون دائما متعمدا فهو قد يكون عمديا أو غير عمدي كل ما هنالك أنه إذا ثبت التعمد أصبح ظرفا مشددا عند تقدير العقوبة.

المبحث الثالث: منهجية محافظ الحسابات لتدقيق الحسابات

بعد عرضنا لكل ما سبق أصبحت لنا خلفية نظرية حول كل ما يتعلق بمحافظ الحسابات ومهنة التدقيق، ومن أجل قيام محافظ الحسابات بعمله على أكمل وجه يجب أن تكون لديه رؤية واضحة المعالم في كيفية سير

[1] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، دار الثقافة للنشر، الأردن، الجزء الأول، 2009، ص192.
[2] سامي محمد الوقاد، لؤي محمد ويدان، **تدقيق الحسابات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 111، 112.
[3] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص88.

عملية التدقيق من قبول المهمة إلى تحرير التقرير، متعمدا في ذلك على خطوات وأدوات العمل المطلوبة لكي تساعده في القيام بمهامه وفق أساليب معينة تجتمع فيها الخبرة والكفاءة المهنية اللازمة.

المطلب الأول: إجراءات تنفيذ عملية التدقيق

لتنفيذ عملية التدقيق يحتاج محافظ الحسابات إلى الكثير من الجهد للتحضير والإعداد والتخطيط، ومعرفة الخطوات التمهيدية اللازمة عند البدء في عملية التدقيق وما تتطلبه من وضع برامج حسن الأداء، بالإضافة إلى حسن تنظيم مكتبه، كذلك لا بد له من إستخدام بعض الوسائل أو الأدوات التي تساعده وتسهل عليه عمله ومن بين هذه الأدوات نجد أوراق، علامات ومذكرات.

على ضوء هذا سنقوم بشرح كل الإجراءات كما يلي:

أولا: التنظيم الداخلي لمكتب التدقيق

إن حسن تنظيم وإعداد مكتب التدقيق يعتبر دعامة أساسية لنجاحه وكسب ثقة عملائه والإحتفاظ بهم وإكتساب سمعة جيدة، كما يحقق رفع الكفاية الإنتاجية لعمله الفني في أداء ما يوكل إليه من أعمال أو خدمات بأفضل مستوى علمي وفني وبأقل تكلفة ممكنة، فيتطلب ضمان أداء الأعمال والخدمات الموكلة إليه على أفضل صورة حسن إختيار أعضاءه الفنيين بمختلف المستويات ممن يتوافر فيهم التأهيل العلمي والتدريب اللازمان للمهنة وطبيعتها، والإشراف عليهم بعناية أثناء تأدية الأعمال والإجراءات الفنية، كل ذلك ليتأكد من تحريهم وإحترامهم لمستويات المهنة في أعمالهم والتمسك بقواعد آداب السلوك المهني[1].

ثانيا: الخطوات التمهيدية لعلميات التدقيق

عند قيام محافظ الحسابات بعملية التدقيق تكون معرفته بالمؤسسة معدومة. لذا هناك عدد من الخطوات التمهيدية التي يتعين عليه مراعاتها قبل الشروع في تنفيذ إجراءات التدقيق، والمتمثلة فيما يلي:

1- التأكد من سلامة التعيين وتحديد مجال العمل: يتطلب هذا الأمر من محافظ الحسابات التأكد من صحة توكيله وما جاء فيه من شروط وتعليمات، فضلا عن التأكد من مجال وطبيعة ونوعية التدقيق التي سوف يجريه سواء كان تدقيق كامل تفصيلي، أم تدقيق كامل إختياري أم تدقيق جزئي؛

[1] خالد الخطيب، خليل الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 137، 138.

2- الإتصال بمحافظ الحسابات السابق: يقوم محافظ الحسابات الجديد حسب هذا الإجراء بربط إتصال شفوي أو كتابي مع محافظ الحسابات السابق في حال وجوده لمعرفة أسباب رفض تجديد وكالته، وكذلك معرفة كل ما يمكن عن هذه المؤسسة ونشاطها وأعمالها من هذا المحافظ ضمن ما تسمح به قواعد السلوك المهني التي أجازت هذا الإتصال بين المحافظين، بغرض الحصول على معلومات تساعد في إتخاذ قرار بقبول أو رفض عملية التدقيق؛

3- المعرفة الشاملة للمؤسسة: تتمثل هذه الخطوة في جمع المعلومات الهامة التي تخص المؤسسة محل التدقيق، وذلك من أجل التعرف على طبيعتها ونظمها الإدارية والمالية والقانونية حتى يمكن وضع الخطة الملائمة للتدقيق[1]؛

4- زيارة للمؤسسة والتعرف على النواحي الفنية: عليه القيام بزيارة إستطلاعية للمؤسسة لتفهم طبيعة نشاطها وكيفية سير عملياتها وإبرام عقوده؛

5- فحص النظام المحاسبي للمؤسسة: عليه دراسة النظام المحاسبي المتبع والإطلاع على السجلات والدفاتر والإلمام بكل خطوات التسجيل والترحيل، لأنه ملزم في نهاية عملية التدقيق بإصدار رأي فني محايد حول مدى إنتظام هذه القوائم؛

6- الإطلاع على الحسابات الختامية والقوائم المالية الخاصة بالفترات السابقة: فعليه أن يطلع على الحسابات الختامية التي أعدت في السنوات السابقة، كما يفحص بنفسه أية تحفظات في تقارير محافظ الحسابات السابق، وتقارير مجلس الإدارة[2]؛

7- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: وهي من أهم الخطوات التي يجب أن يتولها محافظ الحسابات عنايته وإهتمامه، ونعني بالرقابة الداخلية هي عملية الإشراف على الموظفين وحثهم على العمل، لذا يتوجب على نطاق محافظ الحسابات فحص نظام الرقابة الداخلية فحصا دقيقا وتحديد نقاط الضعف والقوة في هذا النظام؛

8- فحص التنظيم الإداري: فيتعرف من خلاله على السلطات الممنوحة للمدراء والموظفين، فعليه طلب كشف بأسماء الموظفين المسؤولين بالمؤسسة ومدى الإختصاص لكل منهم وصورة من توقيعاتهم وتحديد وتوزيع السلطات والمسؤوليات بالمؤسسة؛

---

[1] بولحبال فريد، **أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات: دراسة مجموعة شركات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2018، ص ص 37، 38.

[2] شفيقة بوزيد، **التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013، ص59.

9- دراسة وفحص المركز الضريبي: الناحية الضريبية ليست إلتزامًا مباشرا للمحافظ الحسابات، ولكن لها تأثير واضح وبارز على سلامة وحقيقة المركز المالي الطالب الإفصاح عن سلامته وحقيقته في تقريره. لذلك عليه أن يولي عناية خاصة فيستفسر عن الفحص الغير لدائرة الضرائب لحسابات المؤسسة ونتائجه[1].

ثالثا: برامج التدقيق

لا يمكن وضع برنامج موحد للتدقيق بكافة أنواعها بحيث يطبق على المؤسسات المختلفة أو حتى المتماثلة وذلك بسبب إختلاف الظروف الخاصة بكل مؤسسة والتي تميزها عن غيرها. حيث هناك نوعين من برامج التدقيق هما[2]:

1-برامج تدقيق ثابتة أو مرسومة مقدما: من أهم مزاياها ما يلي:

- هي عبارة عن تعليمات واضحة صريحة لخطوات العمل؛
- أنها تساعد على تقسيم العمل بين محافظ الحسابات ومساعديه كل حسب خبرته وكفاءته؛
- يتمكن محافظ الحسابات من معرفة ما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه من أعمال أولا بأول بمجرد الإطلاع على برنامج التدقيق؛
- يعتبر البرنامج قرينة قوية على ما قام به محافظ الحسابات من أعمال ويمكن إستخدام ذلك للدلالة على قيام المدقق بالعمل طبقا لمستويات الأداء المهني.

2-برامج تدقيق متدرجة: يتم إعدادها أثناء التنفيذ وتحتوي على تحديد الخطوات العريضة لعملية التدقيق، وأما التفاصيل وكمية الإختبارات فيتم تقريرها أثناء القيام بعملية التدقيق.حيث هذا النوع من البرامج يترك لموظفي مكتب التدقيق مجالا واسعا لإستخدام خبرتهم الفنية في إتباع ما يرونه مناسبا وضروريا من الخطوات والأساليب، كما يتطلب هذا النوع من التدقيق أيضا خبرة عملية واسعة وممارسة كافية، وتأهيل علمي وعملي مناسبين.

رابعا: أوراق وعلامات ومذكرات التدقيق

يملك محافظ الحسابات أدوات عمل تتمثل في أوراق، علامات ومذكرات يحرص على إستعمالها بشكل سليم مع مساعديه لتحقيق الأهداف المرسومة مسبقا وفق برامج عمل معينة تتلاءم مع كل مرحلة من مراحل التدقيق.

[1] خالد الخطيب، خليل الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص142.

[2] محي الدين عبد الرزاق حمزة، أصول **مراجعة الحسابات1**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 56، 57.

1-أوراق التدقيق: عند جمع أدلة الإثبات المؤيدة لرأي محافظ الحسابات يجب عليه أن يحتفظ بها في ملفات العمل بهدف الرجوع إليها عند الحاجة وهما نوعين[1]:

أ- الملف الدائم: يحتوي على البيانات الثابتة عن المؤسسة محل التدقيق لها صفة الإستمرارية، ولا تقتصر فائدتها على سنة مالية واحدة تتضمن ما يلي:

- إسم العميل وعناوين مكاتبه المسجلة، مصانعه وفروعه ووكلائه...؛
- الطبيعة القانونية للمؤسسة، طبيعة النشاط، الهيكل التنظيمي، القانون الداخلي، العقد التأسيسي، السجل التجاري...؛
- الأنظمة المحاسبية المستغلة، السجلات والدفاتر، القوائم المالية للسنوات السابقة...؛
- قرارات مجلس الإدارة، محاضر الجمعية العامة للمساهمين، العقود والصفقات....

ب-الملف التجاري: يحتوي على البيانات الجارية المتعلقة بعملية التدقيق تتعلق بالسنة المالية محل الفحص، تتضمن ما يلي:

- مراسلات المحافظ، برامج العمل، نسخ من الوثائق الخاضعة للفحص؛
- الإستفسارات والحوارات مع المسؤولين والعمال، والمصدقات المرسلة للغير؛
- محاضر الجرد، القوائم المالية للسنة محل الفحص....

2-علامات التدقيق: ليست هناك علامات أو رموز متعارف عليها بين المحافظين الممارسين، فلكل محافظ حسابات علاماته ورموزه الخاصة به والتي يحتفظ بسريتها، فعندما ينتهي المحافظ من خطوة ما يؤشر عليها برمز خاص يفيد فحصه وطبيعته. كما يجب على محافظ الحسابات أن يعد قائمة بالعلامات والرموز التي يستخدمها في عملية التدقيق وأن يوضح أمام كل علامة أو رمز مدلوله حتى يكون معروفا لموظفيه ويكون هناك توحيد في إستعمال العلامات مما يسهل عليه تتبع أعمال مساعديه ومندوبيه.

وفيما يلي أمثلة لبعض العلامات أو الرموز الممكن إستخدامها:

< للدلالة على مطابقة العملية مع المستند المؤيد لها.

× للدلالة على تدقيق المجموع حسابيا.

[1] لياس قلاب ذبيح، **التدقيق المالي**، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2020، ص49.

ر للدلالة على صحة رصيد الحساب.

3-مذكرات التدقيق: أثناء عملية التدقيق كثيرا ما يصادف محافظ الحسابات أمورًا تحتاج إلى تفسير وإيضاح من الهيئة الإدارية أو الموظف المختص. لهذا فعليه تدوين ذلك في سجل خاص وتدوين ما تم بشأنها ومن الملاحظات التي يدونها السجل ما يلي[1]:

- بيانات بالمستندات المفقودة؛
- بيانات بالأخطاء التي عثر عليها أثناء عملية التدقيق؛
- بيان بالثغرات التي عثر عليها في نظام الرقابة الداخلية؛
- المسائل التي يرغب محافظ الحسابات إستكمالها في المرات القادمة؛
- تحفظاته وملاحظاته في عملية التدقيق.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول تقرير محافظ الحسابات

يعتبر تقرير محافظ الحسابات آخر مرحلة من مراحل عملية التدقيق فهو يعطي ملخصا وافيا لمحتواه يؤكد صحة المعلومات في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

أولا: تعريف تقرير محافظ الحسابات

هناك العديد من الأطراف قامت بتعريف تقرير محافظ الحسابات فيما يلي:

- عرف التقرير من طرف (ألفين) و(جيمس) على أنه: "المرحلة الأخيرة بعملية التدقيق، وهو يمثل أداة لتوصيل النتائج لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وتختلف التقارير في طبيعتها ولكنها في كافة الأحوال تهدف إلى إعلام القراء بدرجة التوافق بين المعلومات والمعايير"[2].

- كما عرف (التميمي) تقرير محافظ الحسابات بأنه: "يعتبر التقرير خلاصة ما توصل إليه محافظ الحسابات من خلال تدقيقه والتعرف على أنشطة المؤسسة وفحص الأدلة والمستندات والإستفسارات والملاحظات والأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية، ويعتبر التقرير الوثيقة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المحافظ"[3].

[1] خالد الخطيب، خليل الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص147، 148.

[2] ألفين أرينز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002، ص22.

[3] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2004، ص161.

- أما (أحمد حلمي) فيعتبر تقرير محافظ الحسابات على أنه: "وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلاً لإبداء رأي فني محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الإقتصادية بمعناها المهني المتعارف عليه"[1].

إنطلاقا مما سبق يمكننا القول أن تقرير محافظ الحسابات هو: «عبارة عن ملخص مكتوب يبدي فيه محافظ الحسابات رأيه الفني المهني المحايد عن صحة وصدق المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي يمكن الإعتماد عليها من طرف الملاك في إتخاذ قراراتهم».

ثانيا: أهمية تقرير محافظ الحسابات:

تنبع أهمية تقرير محافظ الحسابات من عدة عوامل، أهمها[2]:

- يعتبر التقرير خلاصة ما وصل إليه محافظ الحسابات من عمله، حيث أن عملية التدقيق تتيح للمحافظ التعرف على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بعمليات المؤسسة والتي إنعكست في النهاية على نتائج الأعمال والمركز المالي. ومن ثم يكون تقرير المحافظ بمثابة كشف يقدمه لمن يهمه الأمر بصفة خاصة الملاك؛
- يعتبر تقرير المحافظ الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المحافظ المدنية والجنائية، للوقوف على إهماله أو تقصيره في الرقابة؛
- تزايد الطلب على الرأي الفني المحايد لمحافظ الحسابات نتيجة لما يواجهه مستخدم المعلومات من صعوبة في تقييم جودة المعلومات المقدمة إليه وتحديد درجة الاعتماد عليها.

المطلب الثالث: مضمون تقرير محافظ الحسابات

إن تقرير محافظ الحسابات يعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وكافة متعامليها كما تطرقنا سابقا، إلا أننا لم نشر إلى مضمون هذا التقرير حتى يتميز بالصحة والمصداقية، لذلك سنتطرق إلى ذكر العناصر الأساسية لتقرير محافظ الحسابات فيما يلي:

1- إسم وعنوان محافظ الحسابات: من الضروري أن يتضمن التقرير إسم محافظ الحسابات الذي أجيز بممارسة المهنة كما يجب أن يتضمن التقرير عنوان الموقع المحدد لمكتب محافظ الحسابات؛

[1] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص

[2] محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص ص 366، 368.

2- عنوان التقرير: يجب أن يحتوي تقرير محافظ الحسابات على العنوان المناسب له، وقد يكون من الملائم إستعمال إصطلاح "مراجع مستقل" في العنوان وذلك لتمييز تقرير محافظ الحسابات عن التقارير التي قد تصدر عن الآخرين؛

3- تاريخ التقرير: على محافظ الحسابات أن يؤرخ تقريره بتاريخ إكمال عملية المراجعة، وهذا من شأنه إبلاغ القارئ بأن محافظ الحسابات قد أخذ بعين الإعتبار تأثير الوقائع والمعاملات ذات التأثير على القوائم المالية وعلى التقرير، والتي قد حدثت ووصلت إلى علم محافظ الحسابات لغاية ذلك التاريخ؛

4- الجهة التي يوجه إليها التقرير: يتم توجه تقرير محافظ الحسابات بشكل مناسب حسب متطلبات ظروف التكليف بالمراجعة والأنظمة المحلية ويوجه التقرير عادة إلى الجهة التي قامت بتعيين المراجع أو الجهة المشار إليها في القوانين ذات الصلة بتقديم التقارير الخاصة؛

5- الفقرة الإفتتاحية: يجب أن يحدد تقرير محافظ الحسابات القوائم المالية للمؤسسة الخاضعة للمراجعة بما في ذلك التاريخ والفترة المعطاة بالقوائم المالية، كما يجب أن يتضمن التقرير بيانا بأن إعداد القوائم المالية هي من مسؤولية الإدارة، حيث أن تهيئة مثل هذه القوائم تتطلب قيام الإدارة بعمل تقديرات وإجتهادات محاسبية مهمة، وكذلك تحديد المبادئ والطرق المحاسبية المناسبة؛

6- فقرة النطاق: يجب أن يصف تقرير محافظ الحسابات نطاق المراجعة، وذلك بالنص على أن عملية المراجعة قد تم إنجازها وفقا للمعايير والممارسات السائدة، إضافة إلى تضمين التقرير عددا من الأمور ذات العلاقة لتنفيذ مهمة المراجعة[1]؛

7-فقرة الرأي: يجب أن يبين تقرير محافظ الحسابات بوضوح رأيه بعدالة الإفصاح في القوائم المالية، كما يتم تحديد إطار إعداد التقارير والقوائم المالية بواسطة المبادئ المحاسبة المقبولة عموما، إضافة إلى ذلك يحتاج محافظ الحسابات إلى إبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع القوانين والأنظمة المعمول بها؛

8-توقيع محافظ الحسابات: يجب أن يوقع التقرير بإسم مؤسسة المراجعة أو بالإسم الشخصي لمحافظ الحسابات أو بكليهما حسب الحالة[2].

ويبن الشكل التالي نموذجا لتقرير محافظ الحسابات الكامل متضمنا العناصر الأساسية المشار إليها سابقا كما يلي:

[1] هاشم حازمي الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجامعة المفتوحة طرابلس، ليبيا، الجزء الأول، ص ص 294، 295.

[2] مفيد عبد اللاوي، **المعايير الأساسية لإعداد تقرير محافظ الحسابات وعناصره وفقا للقانون 10-01**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد04، العدد06، 2013، ص199.

شكل رقم (01 – 3): نموذج لتقرير محافظ الحسابات الكامل

العربي وشركاؤه

محاسبون قانونيون وإستشاريون

.....، .....، ..... (العنوان)

تقرير محافظ الحسابات

التاريخ: يوم / شهر / ××20

إلى الإخوة مساهمي شركة أ ب ج المحترمين:

لقد قمنا بمراجعة الميزانية المرفقة لشركة أ ب ج كما في 31/ كانون (ديسمبر) / ××20 وقوائم الدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذات التاريخ، إن إعداد هذه القوائم المالية هي من مسؤولية الإدارة، وأن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم مستندين إلى مراجعتنا لها.

لقد قمنا بالمراجعة وفقا للمعايير والممارسات السائدة، وأن هذه المعايير تتطلب بأن تقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة لغرض الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة. كما تتضمن عملية المراجعة فحصا للأدلة على أساس الإختبار، وتحديد المبادئ المحاسبية المستعملة والتقديرات المهمة التي قامت بها الإدارة.

وحسب رأينا فإن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي لشركة أ ب ج كما في 31/ كانون (ديسمبر) / ××20، ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المالية بذات التاريخ ووفقا للتشريعات النافذة.

المرجع

المصدر: هاشم حازم الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجامعة المفتوحة طرابلس، ليبيا، الجزء الأول، ص297.

المطلب الرابع: أنواع تقارير محافظ الحسابات

تختلف التقارير التي يقدمها محافظ الحسابات بإختلاف الزاوية التي ينظر لها منها وتتعدد هذه التقارير بتعدد المهام التي توكل إليه، وهناك أنواع عديدة لإبداء الرأي بتقارير المراجعة، ومن خلال هذا المطلب سيتم إنجازها على النحو التالي:

1- تقرير بدون تحفظات: ويكون الرأي بالتقرير بدون تحفظ ويسمى رأي نظيف، ويقيد بسلامة القوائم المالية ويكون التقرير نظيف بدون تحفظات. ويصدر محافظ الحسابات تقرير غير متحفظ عندما يقتنع بأن القوائم

المالية تعبر بعدالة ووضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة؛

2- تقرير متحفظ: يقوم محافظ الحسابات بإبداء رأيه عن القوائم المالية في تقرير يعبر عن بعض التحفظات، ويكون الرأي بتحفظ هو رأي مقيد ويبدي فيه بعض الملاحظات والتي لها أثر على المركز المالي ونتائج الأعمال. ويصدر محافظ الحسابات تقرير متحفظ نتيجة وجود قيود على نطاق عمل المراجعة، أو عدم الإلتزام بالمعايير المحاسبية، أو عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية[1]؛

3- تقرير برأي معاكس: يدلي محافظوا الحسابات برأي عكسي إذا وجدوا من فحصهم ومن القرائن المؤيدة أن القوائم المالية لا تمثل بصدق وعدالة حقيقية أوضاع المؤسسة[2]؛

4- تقرير بدون رأي: يصدر هذا الرأي عندما لا يحصل محافظ الحسابات على أدلة إثبات كافية لإبداء رأي فني محايد في القوائم المالية [3].

[1] مبروك محمد نصير، **خدمات المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2018، ص ص 239، 240.

[2] محمد الفيومي، عوض لبيب، **أصول المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص406.

[3] علي بن قطيب، **دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحيين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2017، ص62.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن لمحافظ الحسابات مهمة هامة تتمثل في فحص والتحقق من صحة الحسابات والقوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة وهذا ما يسمى بعملية تدقيق الحسابات، التي هي بدورها تعتبر عملية منظمة وهادفة ومخطط لها مسبقا من أجل التأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة، وكذا التحقق من مدى تطبيقها للمبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما، ويكون ذلك من خلال تقرير محافظ الحسابات الذي يعبر فيه عن رأيه الفني المحايد حول صحة وصدق القوائم المالية خلال فترة مالية معينة مدعما رأيه بأدلة وبراهين هذا من جهة، أما من جهة أخرى تعتبر مهنة محافظ الحسابات تخدم عدة أطراف منهم المستثمرين والهيئات الحكومية والبنوك، فنتيجة لما تؤديه من خدمات إلى تلك الجهات العديدة فإنها تخدم الإقتصاد الوطني بصفة عامة وتساهم بشكل كبير في تنمية المجتمعات، وهي تعتبر أحد العوامل المؤثرة في المردودية لأن الملاحظات التي يعطيها محافظ الحسابات تساعد في إتخاذ القرارات الصائبة وبالتالي إرتفاع فعالية المؤسسة إلى الأحسن.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بمحافظ الحسابات

تمهيد:

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد المؤسسات بالمعلومات الضرورية لتسيير شؤونها، حيث أن أغلب المعلومات المطلوبة من قبل المؤسسات هي المعلومات المحاسبية والتي تعد من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

إن صحة المعلومات المحاسبية ودقتها يتوقف على كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي، والمعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية تلعب دورا هاما في مجال ترشيد القرارات المالية، كما أنها تساعد في تحقيق الأهداف المسطرة بدون أي عراقيل وتكون النتائج دقيقة ومضمونة ولها شفافية ومصداقية، حيث أن محافظ الحسابات يسعى إلى تحسين هذه الجودة من خلال إصدار رأي فني محايد ومستقل.

حيث تم معالجة هذا الفصل من خلال التطرق إلى المعلومات المحاسبية وجودتها، وكذلك علاقتها بمحافظ الحسابات من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المحاسبية؛

المبحث الثاني: الإطار العام لجودة المعلومات المحاسبية؛

المبحث الثالث: مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: عموميات حول المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية لإدارة أي مؤسسة إقتصادية، حيث أنها تمثل مخرجات النظام المحاسبي الناتجة عن معالجة البيانات المحاسبية، كما أنها تمثل عنصر ربط بين المؤسسة ومختلف الأطراف المتعاملة معها، وتعد ذات أهمية بالغة يستند إليها مختلف المستخدمون عند عملية إتخاذ القرارات، ونظرا للأهمية التي تكتسبها هذه المعلومات فسيتم التطرق بصفة عامة إلى نظام المعلومات المحاسبي ثم إبراز مفهوم المعلومات المحاسبية وأنواعها ومستخدميها.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من أهم نظم المعلومات لما له من أهمية في تسجيل ومعالجة البيانات فهو وسيلة للترجمة والتعبير عن الواقع المالي والإقتصادي للمؤسسة وذلك عن طريق تقديم وحفظ وتكييف المعلومات المالية بشكل ملائم، وفي هذا المطلب سنقوم بإعطاء مفهوم واضح عن نظام المعلومات المحاسبية وإبراز مكوناته والوظائف التي يقوم بها.

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبية

بهدف إعطاء مفهوم واضح عن نظام المعلومات المحاسبية، لابد من تناول المفاهيم المكونة له بصورة تحليلية من خلال التطرق إلى مفاهيم كل من: البيانات، المعلومات، نظام، نظام المعلومات.

1-مفهوم البيانات: هي مواد وحقائق خام أولية ليست ذات قيمة بشكلها الأولي ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة، أو هي مجموعة من الحقائق والمشاهدات قد تكون أرقاما أو كلمات أو رموز أو حروف، ومن الأمثلة على ذلك كميات الإنتاج، حجم المبيعات، أسماء الطلبة، أعداد الطلبة، ويمكن أن تجمع عن طريق الملاحظة أو المشاهدة وتخزن بأسلوب معين ويمكن أن تعبر عن حقائق حالية أو تاريخية أو مستقبلية[1].

2-مفهوم المعلومات: هي عبارة عن بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح بإستخدامها والإستفادة منها وبالتالي فالمعلومات لها معنى إذ تؤثر في ردود أفعال وسلوك من يستقبلها، أي أنها البيانات التي تم إعدادها

[1] جمال عبد الله محمد، **نظم المعلومات الإدارية**، دار المعتز للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 23، 24.

لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد والتي لها قيمة مدركة في الإستخدام الحالي المتوقع أو في القرارات التي يتم إتخاذها[1].

3-مفهوم النظام: تشير كلمة نظام إلى مجموعة من الأجزاء أو العناصر التي تعمل معا بتنسيق وترتيب حسب إجراءات وقواعد محددة من أجل تحقيق هدف معين أو مجموعة معينة من الأهداف[2]. فالنظام هو مجموعة موحدة من الأجزاء المتفاعلة التي تؤدي سوية وظيفة لتحقيق أهدافه[3].

4-مفهوم نظام المعلومات: هو نظام من الأنظمة الأخرى الموجودة بالمشروع يقوم بمهمة تجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات حسب إجراءات وقواعد محددة تساعد بها الإدارة وفئات أخرى في إتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة التي تتعلق بالتخطيط والرقابة، والعناصر الرئيسية لنظام المعلومات هي تجميع البيانات وتشغليها وتخزينها وإسترجاعها وتحويلها[4].

5-نظام المعلومات المحاسبية: لنظام المعلومات المحاسبية عدة تعاريف، سنذكر منها ما يلي:

- يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: "ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة الإقتصادية"[5]؛

- عرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: "أحد عناصر المنظمة، والذي يقوم بتشغيل البيانات الخاصة بعمليات المؤسسة المالية بهدف إنتاج معلومات لمستخدمي هذه المعلومات سواء كانوا داخل أو خارج المؤسسة لأغراض قياس أداء المؤسسة وخدمة الإدارة في إتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية"[6]؛

---

[1] أحمد عطا الله الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2020، ص36.

[2] محمد طلال علي الجحاوي، فؤاد عبد المحسن الجبوري، **نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها في ظل الدور الإستراتيجي لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2013، ص10.

[3] إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2009، ص19.

[4] صلاح الدين عبد المنعم، **نظم المعلومات المحاسبية وإقتصادياتها**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص42.

[5] أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997، ص47.

[6] دينا فضل الحاج صالح، **تطوير نظام المعلومات المحاسبية في ضوء المتغيرات المحاسبية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)**، رسالة ماجيستر في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2011، ص15.

- يعرف نظام المعلومات المحاسبي الداخلي على أنه: "ذلك الجزء من نظام المعلومات الكلي الذي يختص بتجميع وتشغيل وتخزين وإسترجاع البيانات الكمية النقدية وغير النقدية لأغراض توفير المعلومات لمتخذي القرارات من خلال التنظيم"[1].

ومن خلال هذه التعاريف نجد أن نظام المعلومات المحاسبية هو: «نظام فرعي داخل المؤسسة يقوم بتجميع البيانات المالية وغير المالية وتحليلها وتبويبها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات مفيدة تقدم إلى الأطراف المختلفة داخل وخارج المؤسسة وذلك بهدف مساعدة الأطراف في إتخاذ القرار».

ثانيا: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدة وحدات كل وحدة تؤدي وظيفة محددة يمكن عرضها على النحو التالي:

1-وحدة تجميع البيانات: تقوم هذه الوحدة بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام، كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة.

2-وحدة تشغيل البيانات: البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبية قد تستخدم في الحال إذا كانت مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتصبح معلومات مفيدة في عملية إتخاذ القرارات وبالتالي فإنها ترسل إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية[2].

3-وحدة إدخال وإخراج البيانات: وتمثل الوسائل المستخدمة في تخزين وإسترجاع البيانات والمعلومات سواء تم التخزين آليا أو في السجلات[3].

4-وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات): قنوات المعلومات هي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية، وقد

[1] صلاح الدين عبد المنعم، **إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2001، ص69.

[2] لبنى بن زاف، نور الدين أحمد قايد، **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية: دراسة عينة في المؤسسات الإقتصادية**، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2019، ص91.

[3] عبد المقصود ديبان وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص74.

تكون قنوات الإتصال هذه آلية أو يدوية على شاشات أو على ورق حسب الغرض والإمكانيات المتاحة للمشروع.

5-دورة القرارات الإدارية: القرارات الإدارية عادة ما تكون اختيار بين البدائل، ويقوم متخذ القرارات بمراجعة أهداف المشروع ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل نتائج ممكنة، وفي ضوء المحددات والقيود المفروضة[1].

ثالثا: مقومات نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل في الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتوفر في نظام النظام الجيد، ولا شك أن هذه الخصائص يجب أن ترتبط بمقدرة النظام على تحقيق أهدافه التي يتم تصميمه من أجلها وبإختصار فإن مقومات النظام تتلخص في[2]:

- أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يتم تصميمه بالطريقة التي تتلائم مع الهدف العام للمؤسسة؛
- أن يكون النظام ملائما، ويتسم بالمرونة الكافية؛
- أن يكون النظام مستقلا حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة مع القيم الأخرى؛
- أن يكون بالنظام علاقات كافية تربط أركانه الأساسية والبيئة التي تحيط به والتي يمكن التأقلم والتلاؤم معها في الوقت المناسب للوصول إلى حالة الإستقرار المنشودة والمرغوبة.

رابعا: وظائف نظام المعلومات المحاسبية

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة تتلخص في خمسة وظائف أساسية وفيما يلي توضيح لكل من هذه الوظائف:

1-تجمع البيانات: هناك عدة خطوات تتم في هذه المرحلة كجذب البيانات، إلى نظام المعلومات وتسجيلها عن طريق كتابة ما يسمى بمستندات المصدر، ثم تصنيفها إلى أقسامها الرئيسية، وأخيرا نقلها من نقطة الحصول عليها إلى مكان تشغيلها[3].

---

[1] كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص51.

[2] عبد الحي مرعي، **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في إتخاذ القرارات**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص48.

[3] عمر يزن البرباوي، **العلاقة بين مخاطر تشغيل نظم المعلومات المحاسبية وجودة الإفصاح المحاسبي**، رسالة ماجيستر في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2012، ص15.

2-تشغيل البيانات: يمكن تجميع البيانات في دفعات ذات طبيعة متشابهة ثم يتم ترتيب كل دفعة حسب خاصية معينة بالبيانات، وقد يحتاج الأمر إلى مراجعة عمليات حسابية في كل مستند بيانات[1].

3-إدارة البيانات: وظيفة إدارة البيانات تتكون من ثلاث خطوات هي تخزين، تحديث، وإستدعاء. والتخزين يعني وضع البيانات في ملفات أو قواعد بيانات وتقدم البيانات المخزونة تاريخ للأحداث، وتعكس حالة المؤسسة الإقتصادية كما تخدم في عملية التخطيط ويتم تخزين البيانات إما على أساس دائم أو بصورة مؤقتة إنتظارا لمزيد من التشغيل لهذه البيانات. وتحديث البيانات يتمثل في تعديل البينات المخزونة لتعكس الأحداث والعمليات والقرارات المتخذة حديثا، أما إستدعاء البيانات فتعني إستخراج البيانات المخزونة لإجراء مزيد من عمليات التشغيل عليها أو لتحويلها إلى معلومات لمستخدمي نظام المعلومات[2].

4-إنتاج المعلومات: الوظيفة الرابعة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير المعلومات المفيدة للإدارة لإتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين، تصنف المعلومات المحاسبية في فئتين رئيسيتين[3]:

- **القوائم المالية:** التي تحتوي على المعلومات المحاسبية المعدة أساسا للإستخدام من طرف الجهات الخارجية، وهي تتعلق بالنشاط العام الذي قامت به المؤسسة الإقتصادية، وغالبا ما يهتم نظام المحاسبية المالية بهذه المجموعة.
- **التقارير الإدارية:** التي تحتوي عليها المعلومات المحاسبية المعدة أساسا من طرف الجهات الداخلية وهي غالبا ما تتعلق بالنشاط الداخلي الذي تقوم به المؤسسة الإقتصادية، وغالبا ما يهتم نظام المحاسبية المالية بهذه المجموعة.

5-تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات: الوظيفة الأخيرة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير رقابة داخلية كافية لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي[4]:

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام؛
- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفؤ ودقيق لكي تكون هذه الأعمال متطابقة السياسات الإدارية؛
- حماية أصول المؤسسة وبياناتها.

---

[1] علي ثناء القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الأردن، 2008، ص15.

[2] كمال الدين الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص ص 40، 41.

[3] ناجي بن يحي، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي: دراسة حالة شركة المطاحن الكبرى GMSUD**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2013، ص39.

[4] عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2004، ص51.

وتهدف الرقابة على البيانات إلى التأكد من حماية أصول المؤسسة من المخاطر والتأكد من صحة البيانات المسجلة ودقتها، لذلك تشمل عمليات الرقابة على البيانات والرقابة على المدخلات والمعالجة والمخرجات.

المطلب الثاني: تعريف وأهمية المعلومات المحاسبية

تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين الداخليين والخارجيين في تقديم معلومات هامة تخدمهم في إتخاذ القرارات كلا حسب إستفادته من تلك المعلومات، وسنتطرق في هذا المطلب إلى توضيح مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها.

أولا: تعريف المعلومات المحاسبية

أشرنا سابقا أن المعلومات تعد المنتج النهائي للمادة الخام في البيانات، أي أنها تتكون من البيانات التي تم تشغيلها وتحويلها لتصبح لها قيمة بشكل يسمح بإستخدامها والإستفادة منها، أما المعلومات المحاسبية بشكل خاص فتعرف على النحو التالي:

- تعرف المعلومات المحاسبية على أنها: "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الإقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا"[1]؛

- ويقصد بالمعلومات المحاسبية هي: "مجموعة البيانات التي جمعت وأعدت بطريقة ما جعلتها قابلة للإستخدام وتمثل النتائج التي يتم الحصول عليها من عملية معالجة البيانات بعد أن يتم إدخال البيانات إلى نظام المعلومات التي تخضع إلى عدة عمليات معالجة مثل التبويب والتحليل والعرض في تقارير تتناسب مع غرض الإستخدام الذي تطلب من أجله"[2]؛

- يمثل مفهوم المعلومات المحاسبية:"مخرجات النظام المحاسبي الناتجة عن معالجة البيانات المحاسبية، من خلال مدخلات البيانات، تشغيل أو معالجة البيانات، ثم المخرجات في شكل معلومات محاسبية، فالغرض الرئيسي للمحاسبة يتمثل في توفير المعلومات المفيدة لإتخاذ القرارات، والمنتج النهائي للمعلومات المحاسبية يتجسد في القرار

[1] صورية كحول، **دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، الجزائر، العدد01، 2022، ص607.

[2] موسى الطيب حامد إدريس، **مخاطر المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للمعلومات المحاسبية: دراسة تحليلية تطبيقية**، رسالة ماجيستر في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، مصر، 2008، ص108.

الذي يتم التوصل إليه بإستخدام المعلومات المحاسبية، فالمعلومات المحاسبية تمثل ببساطة الوسائل التي تستخدم لقياس وتوصيل الأحداث الإقتصادية"[1].

ومن خلال هذه التعاريف نجد أن: «المعلومات المحاسبية هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، لتصبح لها معنى وبالتالي تستخدم كأساس في عملية إتخاذ القرار والتنبؤات بالمستقبل».

ثانيا: أهمية المعلومات المحاسبية

نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملائمة للنشاط الإقتصادي، وبذلك فإن الهدف من تقديم وتوفير المعلومات المحاسبية تحدد في تحقيق حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات ولاسيما متخذي القرارات، ومن هنا تتضح لنا أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات، حيث أن متخذ القرار إذ أراد حل مشكلة معينة فإنه يلجأ إلى تعريفها ثم تطوير بدائل الحلول لها، ومن ثم جمع المعلومات لكل بديل لها.

وعليه فإن أهمية المعلومات المحاسبية تكمن في شدة الحاجة إليها لأنها تساعد المؤسسة في إتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف الموجودة، كما أنها تمكن المدراء ومتخذي القرار من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بشكل سليم ودقيق، فالمعلومات هي أحد الموارد الهامة في المؤسسة ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمؤسسات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها، وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية إتخاذ القرار، وتكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فعالة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها[2].

وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتميزات الإقتصادية والإجتماعية والسلوكية والتي يمكن بيانها فيما يلي[3]:

[1] نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد09، ص2013، ص35.

[2] لبنى بن زاف، أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص118.

[3] إبراهيم أحمد علي عمايره، **أثر هيكلة إجراءات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية على موثوقية المعلومات**، رسالة ماجيستر في المحاسبية، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2012، ص ص 65، 66.

1-الثورة العلمية التكنولوجية: وهي ثورة تسري في كافة أركان المجتمع وتنتشر تطبيقاتها في كل إتجاه وقد إنعكست آثارها على الوحدات والمنظمات الإقتصادية كما إمتدت أثارها لتشمل كافة الأنظمة المنتجة للمعلومات لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات من خلال توفير المعلومات الملائمة.

2-العوامل الإقتصادية: أدى كبر حجم المشروعات وتنوع أهدافها وظهور الشركات متعددة الجنسيات والسياسات وإنتشار التجارة الإلكترونية وفي ظل الظروف الإقتصادية العالمية التي تعاني من إستمرار حالة التضخم بالإضافة إلى إقتصاديات العولمة ومخاطرها، إلى مزيد من التركيز على نفعية البيانات لأغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات.

3-العوامل البيئية والإجتماعية: لقد أدى إتساع حجم المؤسسات وتنوع أنشطتها إلى تزايد العناية بالمسؤولية الإجتماعية لهذه المؤسسات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى المعلومات الملائمة للتعبير عن هذا الدور وتحقيق الأهداف.

4-العوامل القانونية والتشريعية: حيث تفرض الإحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة بهذه المتطلبات وتلبيتها.

5-العوامل الجغرافية: حيث أدى وجود المؤسسات الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية المتعددة إلى إزدياد الحاجة إلى المعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية.

6-العوامل الثقافية: وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية إحدى المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصيانة نمط تفكيرها والتي تستند إلى المعرفة والمشاركة الجماعية في صنع القرار.

المطلب الثالث: أنواع المعلومات المحاسبية

تعرف المعلومة المحاسبية في الوقت الحالي تطورا هاما من حيث النوعية وطرق إيصالها للمستخدمين، حيث يكون النظام المحاسبي الفعال والمصمم بكيفية متطورة كفيلا بإنتاج معلومات محاسبية صحيحة وصادقة.

يرى بعض الباحثين أن أنواع المعلومات المحاسبية تنقسم إلى ما يلي[1]:

[1] نور الدين أحمد قايد، إسلام هلايلي، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد الجزائر، العدد01، 2019، ص246.

1-معلومات تاريخية: وهي معلومات تختص بتوفير سجل الأحداث الإقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الإقتصادية التي تمارسها المؤسسة الإقتصادية، لتحديد نتيجة النشاط وقياسها (من ربح أو خسارة) عن مدة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة المؤسسة الإقتصادية ومدى الوفاء بإلتزاماتها.

2-معلومات عن التخطيط والرقابة: وهي معلومات تختص بتوجيه إهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها وإتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب.

3-معلومات لحل المشكلات: وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والإختيار بينهما وتعد ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات أو تقارير محاسبة خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل.

ويرى البعض الآخر أن أنواع المعلومات المحاسبية تنحصر في المدة الزمنية التي يتم فيها الإستفادة من المعلومات وهي[1]:

1-معلومات محاسبية عن الفترة السابقة: وهي عبارة عن معلومات محاسبية فعلية تتضمنها القوائم المالية، ممثلة في كافة أرصدة الحسابات التي تظهرها كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والتي تعكس النتائج الفعلية عن الفترة أو الفترات المالية السابقة للحكم على مستوى الأداء الفعلي ومدى إنسجام مستوى الإنجاز مع الأهداف المبرمجة.

2-معلومات محاسبية عن الفترة الحالية: لأن البيانات الفعلية عن النتائج السابقة تكون عاجزة عن معالجة أي خلل يحدث للوقوف عليه حال حدوثه مما يستلزم ضرورة تأمين معلومات محاسبية تعكس مستوى الأداء المالي الحالي ليتم مقارنته بما كان ساندا في الفترة السابقة وبالتالي يمكن التنبؤ بأفاق التطور مع معالجة الخلل والقصور.

3-معلومات محاسبية عن الفترة اللاحقة: بالرغم من كون المعلومات المحاسبية التي تعكس مستوى الأداء الحالي تعتبر أفضل لأغراض الرقابة من تلك التي تعكس مستوى الأداء السابق لكنها عاجزة عن أداء دورها التخطيطي لفترات مستقبلية، والإفصاح عنها ليس مجرد التعرف عن الأخطاء وأوجه الخلل حال حدوثها ومحاولة معالجتها، بل تساهم وبشكل فعال في إمكانية التصدي لتلك المشاكل قبل حدوثها ومحاولة تجنبها.

[1] رحمة سكينة، ميلود تومي، **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد02، 2019، ص116.

المطلب الرابع: مستخدمو المعلومات المحاسبية

يوجد العديد من الأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية ويمكن تقسيم هذه الأطراف إلى مجموعتين هما المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين، هم عبارة عن الأطراف التي لا تشترك بشكل مباشر في إدارة المؤسسة الإقتصادية ولكنهم يستخدمون المعلومات الخاصة بهذه المؤسسة في إتخاذ القرارات المرتبطة بها، ومن خلال هذا المطلب سنقوم بعرض هذه الأطراف بإيجاز فيما يلي:

1-المستخدمون الداخليون: تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المؤسسة، وإستخدام مواردها الإقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية، وقد تم تحديد ثلاثة إهتمامات رئيسية لدى الإدارة تنصب في إستعمال المعلومات المحاسبية هي[1]:

أ- قياس النتائج: تتمثل بقدرة المؤسسة الإقتصادية على تشغيل عوامل الإنتاج بكامل طاقتها وعلى تحقيق مستوى مقبول من الربحية.

ب-مساعدة في النمو والتوسع: ويقصد به رؤية إدارة المؤسسة الإقتصادية إلى وضعها المالي من ناحية كفاية أموالها الداخلية (التمويل الذاتي) من عدمها لأغراض النمو والتوسع، وكذلك النظر إلى حاجة المؤسسة من الأموال الخارجية للغرض نفسه.

ج- ضمان الأمان: يبحث مستخدم المعلومات المحاسبية عن تقييم مخاطرة عدم تحقيق التوقعات أو التقديرات وتقويم نقاط الوهن التي يمكن أن تربك عمل المؤسسة والوضع المالي لها، وتعتمد المخاطرة بشكل واسع على درجة ترابط أهداف المؤسسة (معدل النمو) ونتائجها التي تحدد نمو يساعد في عملية تحسين وضع الهيكل المالي للمؤسسة.

2-المستخدمون الخارجيون: توجد عدة أنواع للمستخدمون الخارجيون للمعلومات المحاسبية تتمثل فيما يلي:

أ- المستثمرون الحاليون والمتوقعون: وهم مقدمي رأس المال الحاليين بالإضافة إلى أولئك الذين يفكرون جديا في الأمر، ولديهم القدرة على ذلك وهذه الفئة تشمل غالبا رجال الأعمال أو الشركات الأخرى أو أي جهة لديها فائض من المال ترغب في إستثماره في المؤسسة، وهم يعتمدون على التقارير المالية كمصدر أساسي

[1] عبد الجنابي عبد خلف، أحمد مقداد نوري النعيمي، **دور الجانب الأخلاقي للمحاسب الإداري في جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، العدد79، 2014، ص412.

للمعلومات، ويهتم هذا القطاع بتوفر المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات بشأن الإبقاء أو بيع إستثماراتهم في المؤسسة أو عدم الإستثمار.

ب–المقرضون الحاليون والمرتقبون: وتشمل دائني المؤسسة من المقرضين العاديين كالمصارف أو جملة السندات أو صناديق التنمية أو المؤسسات المالية الأخرى غير الهادفة للربح، وهؤلاء يعتمدون على التقارير المالية في إتخاذ قرارات الإئتمان أو الإقراض أو شراء سندات سواء في الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير.

ج–الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة: تتنوع هذه الدوائر وبالتالي تتنوع إستخداماتها للتقارير المالية وهي:

– وزارة المالية ودوائر الضرائب والضريبة المضافة والجمارك والمكوس فيها تهتم بالمعلومات التي تمكنه من التقدير الضريبي، أو وضع السياسات الضريبية وفحص مدى الإلتزام بقانون ضريبة الدخل؛

– سلطة النقد تطلع على التقارير المالية للبنوك لأغراض الرقابة والإشراف عليها؛

– دائرة الإحصاء المركزية تطلع على التقارير المالية لأغراض الإحصاءات العامة...إلخ وغيرها من الإحتياجات؛

– وزارة التخطيط تحتاج المعلومات التي يمكن إستخدامها في التخطيط الشامل والتنمية المستديمة؛

– أسواق المال والبورصات العالمية والمحلية تدرس التقارير المالية بعناية لتستطيع قبول أو عدم قبول تداول الأوراق الحالية للمؤسسات لها بناءا على الكثير من المعايير التي تتطلبها والتي تحاول من خلالها توخي أعلى حد من الشفافية؛

– غرف التجارة والصناعة واتحادات أرباب العمل لإستخدامه في الترويج للإقتصاد الوطني وتبادل المعلومات[1].

د–السلطات القضائية: وتتمثل إحتياجاتهم من المعلومات والقوائم المالية للفصل في أمور المنازعات القضائية.

هـ– النقابات العمالية: فهي تحتاج إلى المعلومات عن المؤسسة الإقتصادية للإطلاع على الوضع المالي ومستوياتها ومقدار الأرباح المتحققة فيها للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل.

و– المحللون الماليون والوسطاء الماليون: فهم يحتاجون إلى البيانات والقوائم لغرض إجراء التحليلات المالية وتقديم الإستشارات لإتخاذ قرارات إستثمارية.

[1] خيرة معمري، قويدر حاج قورين، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد21، 2019، ص250.

ز- المستهلكون أو العملاء المنافسون: يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة المؤسسة على الإستمرار بتزويدهم بالسلع وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وأسعار معقولة.

ح- المخططون الإقتصاديون: فهم يحتاجون إلى معلومات محاسبية لتحليل النشاط الإقتصادي والتنبؤ بتطويره واتجاهاته[1].

المبحث الثاني: الإطار العام لجودة المعلومات المحاسبية

تعتبر جودة المعلومات المعلومات المحاسبية من الموضوعات التي نالت قدر كبير من الإهتمام وخاصة بعد الإنهيارات الكبيرة لعدد من الشركات الكبرى، حيث أصبح مستخدموا المعلومات المحاسبية يشككون في دقة القوائم المالية ومدى صدق تعبيرها عن المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة، ولكي تكون هذه المعلومات المحاسبية ذات فائدة لمستخدميها في إتخاذ القرارات فإنه يجب أن تتميز بخصائص معينة إلى وجود معايير وعوامل تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها، وتعتمد تلك القرارات على جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: ماهية جودة المعلومات المحاسبية

حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص والمميزات، بحيث تساعد مستخدميها من إتخاذ القرارات المناسبة، وفي هذه الصدد سنقوم بتطرق في هذا المطلب إلى تعريف جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية كما سنشير أيضا إلى أهداف جودة المعلومات المحاسبية.

أولا: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المجامع المهنية، وذلك لما له من أهمية عند إعداد القوائم والتقارير المالية.

وقبل التطرق إلى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وجب تعريف ولو بإختصار مفهوم الجودة، "حيث تتعدد إستعمالات مصطلح (الجودة) ومدلولاته في الحياة اليومية، فقد تستعمل للإشارة إلى ما هو ممتازة"[2].

[1] إبراهيم أحمد علي عمايره، مرجع سبق ذكره، ص ص 65، 66.

[2] عبد الله رعد الطائي، عيسى قدادة، **إدارة الجودة الشاملة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص28.

- كما عرف (Deming) الجودة على أنها: "التوافق مع إحتياجات المستهلك ومتطلباته مهما كانت، وبأنها تعني أيضا التحسين المستمر في جميع النشاطات والتخفيض المستمر للخسائر والتكاليف"[1].

- وعرف أيضا (Juran) الجودة بأنها: "مدى ملائمة المنتج للإستخدام، أي القدرة على تقديم أفضل أداء وأصدق صفات"[2].

لقد اختلفت وجهات نظر الباحثين حول مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، فلم يتم التوصل إلى تعريف جامع وشامل لها، وهذا بسبب إختلاف المداخل ووجهات النظر الخاصة بها، وعليه سنحاول التطرق إلى بعض التعاريف الأكثر تداولا كما يلي:

- يقصد بجودة المعلومات المحاسبية: "تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب إستخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية وإعداد القوائم المالية، كما تساعدهم في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة"[3]؛

- وتعرف جودة المعلومات المحاسبية على أنها: "مدى الإمتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بإنتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة"[4]؛

- كما تعني جودة المعلومات المحاسبية بأنها: "مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية والفنية بما يحقق الهدف من إستخدامها"[5]؛

ونستخلص عموما تعني جودة المعلومات المحاسبية: «ما تتمتع به هذه المعلومات من شفافية ومصداقية ووضوح، كما تعد معيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لمستخدميها المنفعة

[1] لعلي بوكميش، **إدارة الجودة الشاملة**، أيزو9000، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص14.

[2] محمد عبد الوهاب العزاوي، **دارة الجودة الشاملة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص15.

[3] جمعة هوام، نوال لعشوري، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، أفاق)**، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2011، ص12.

[4] Céline Michailexo, **Qualité de l'information comptable, Manuxrit auteur**, Public dan « Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, 2009, pp 1023-1033 », p2.

[5] أحلام بلقاسم كحلولي، خير الدين معطى الله، **دور التحقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيكدة**، مجلة الباحث الإقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، المجلد06، العدد01، 2018، ص203.

والأهداف المرجوة في إطار المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية وذلك من خلال خلوها من التحريف والتضليل».

ثانيا: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

يقصد بالخصائص النوعية تلك الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين.

وفيما يلي بيان هذه الخصائص مقسمة إلى قسمين على النحو الآتي:

1- الخصائص الأساسية: لقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FA5B) عناصر جودة المعلومات المحاسبية في عنصرين أساسيين كما يلي[1]:

أ- الملاءمة: يقصد بها قدرة المعلومات على إجراء تغيير عند إتخاذ القرار بواسطة مستخدم تلك المعلومات، الأمر الذي يمكن متخذ القرار من التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل في ضوء نتائج الماضي والحاضر، كما تمكنه من معرفة مدى نجاحه في التنبؤات السابقة وبالتالي تصحيح قراراته وتعديلها في ضوء هذه المعلومات.
وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص الآتية:

- يجب أن تكون المعلومات متاحة في الوقت المطلوب توفرها فيه والمتعلق بزمن إتخاذ القرار، إذ لا جدوى ترتجى أو فائدة تتحقق من معلومات متأخرة؛
- يجب أن تكون المعلومات المستخدمة في إتخاذ القرارات ذات قدرة تنبؤية بالمستقبل، بحيث يمكن إستخدامها في تصميم نماذج التنبؤ بالأحداث الإقتصادية على المدى القصير؛
- يجب أن تكون للمعلومات القدرة على التقويم والتصحيح، أي أن تكون لهذه المعلومات قيمة إسترجاعية، بمعنى أن تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.

ب- المصداقية (الموثوقية): من دون شك أنه لا يمكن أن تكون المعلومات ذات فائدة للمستخدم إذا لم تحظى بثقته، فعادة ما يفضل من يستخدم المعلومات أن تكون على درجة عالية من الأمانة، بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية والموضوعية في عرض الحقائق، أي أن هذه الخاصية تمنح حالة من الإطمئنان لدى

[1] فيروز رجال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاساتها على كفاءة الأسواق المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2018، ص ص 91-93.

مستخدميها، مما يبرر ثقتهم في تلك المعلومات لإتخاذ القرارات. وحتى تحقق هذه الخاصية يجب أن تتسم المعلومات بما يأتي:

- أن تعبر بصدق وأمانة عن الحدث أو الموضوع الذي يتم عرضه، حيث أن المعلومات الصادقة جد مهمة في إتخاذ القرارات السليمة:

- أن لا تكون المعلومات متحيزة لمستخدم معين على حساب المستخدمين الأخرين، أي أن تكون حيادية بحيث تفي بإحتياجات مختلف مستخدميها؛

- أن تكون المعلومات قابلة للتحقق، بمعنى أن النتائج التي يتوصل إليها الشخص القائم بإستخدام أساليب القياس المحاسبي يمكن أن يتوصل إليها غيره بتطبيق الأساليب ذاتها.

2-الخصائص الثانوية: علاوة على ما سبق ذكره عن الخاصيتين الأساسيتين، هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية أوصى بها (FA5B)، والتي تسهم جنبا إلى جنب حتى تكون المعلومات المحاسبية نافعة ومفيدة لمتخذي القرارات، وتتمثل هذه الخصائص في[1]:

أ- القابلية للمقارنة: أي أن المعلومة المحاسبية تمكن مستخدمها من إجراء مقارنة بين سنة وأخرى كما يمكن له أن يقارن نتائج المؤسسة مع مؤسسة أخرى تعمل في نفس المجال الإقتصادي.

ب-الشمول: يقصد بهذه الخاصية أن تتضمن كافة المعلومات عن حقوق المؤسسة وإلتزاماتها ومواردها...إلخ.

ج- الدقة: أي خلو المعلومة الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية من الأخطاء.

د- الوضوح: أي خلوها من الغموض والتعقيد.

هـ- قابلية القياس: أي إمكانية إعطاء تعبير كمي للمعلومات، وفي العادة فإن المعلومات المحاسبية كمية بطبيعتها، ولكن يمكن إرفاقها بتقارير عن معلومات كيفية مهمة تساعد متخذ القرار أثناء قيامه بعملية إتخاذ القرار.

و- الثبات: أي الثبات على إستخدام نفس الطرق والأساليب المتبعة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية.

ثالثا: أهداف جودة المعلومات المحاسبية

تهدف جودة المعلومات المحاسبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في المؤسسة ومن أهمها[2]:

[1] صورية كحول، مرجع سبق ذكره، ص609.

[2] شرين مامون سيد أحمد محمد، **أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، كلية الفجر للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد07، العدد01، 2020، ص ص 262، 263.

- إتخاذ قرارات مرتبطة بإستخدام مجموعة من الموارد للمؤسسة؛
- توفير معلومات تفيد الإدارة في عملية إتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة وتوفير هذه المعلومات إلى جهات داخل المؤسسة وإلى أطراف خارجية؛
- توفير معلومات مفيدة لمن يتخذون القرارات التي يمكن أن يستفاد منها المستثمرين والدائنون؛
- تهدف جودة المعلومات المحاسبية لمعرفة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية والمالية المرتبطة بالأنشطة المختلفة للمؤسسة ومدى قدرتها على التسديد ومساعدتها في عملية إتخاذ قرارات سليمة؛
- توفر جودة المعلومات المحاسبية بيانات مالية كافية من حيث النوعية والكمية وتكون ذات أهمية وتستفيد منها الوحدات المؤسسة بكافة أقسامها؛
- شمول نظم المعلومات المحاسبية على معلومات الرقابة بأنواعها منها الرقابة التنظيمية ورقابة المعايير؛
- توفر جودة المعلومات المحاسبية بيانات تستفيد منها جهات خارجية تتسم بالدقة والتوقيت المناسب؛
- قرارات تخصيص الموارد والخاصة بربحية المنتجات وغيرها تساعد جودة المعلومات المحاسبية على تقويم أساليب الرقابة.

المطلب الثاني: قياس جودة المعلومات المحاسبية

إن قياس جودة المعلومات المحاسبية يعتبر أمرًا نسبيا غير دقيق، ومع ذلك هناك بعض المعايير التي إجتمع عليها الباحثون تستخدم كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية ويمكن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي:

1-الدقة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات المحاسبية: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الثقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي، الحاضر والمستقبل، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية، وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليها القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من التيقن وعدم التأكد، لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات[1]؛

[1] عبد الباسط مداح، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2018، ص94.

2-المنفعة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات المحاسبية: تتمثل المنفعة للمعلومات المحاسبية في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة إستخدامها، ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية[1]:

أ- المنفعة الشكلية: وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية؛

ب-المنفعة الزمنية: وتعني إرتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فإن الإتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات؛

ج- المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني إرتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارت، وكذا قدرتها على تصحيح إنحرافات هذه النتائج.

3-الفاعلية بوصفها مقياسا لجودة المعلومات المحاسبية: تحدد الفاعلية مدى ودرجة تحقيق المؤسسة لأهدافها، بالنسبة للمعلومات فإن الفاعلية هي مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال إستخدام موارد محددة؛

4-التنبؤ بوصفها مقياسا لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها إستعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط وإتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد؛

5-الكفاءة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالكفاءة حسن إستخدام الموارد، أي تحقيق أهداف المؤسسة بأقل إستخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ إقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي لا يجب أن تزيد عن قيمة المعلومة[2].

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا نوضح معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية في الشكل الموالي:

---

[1] علي حامدي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرارات في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2011، ص107.

[2] صدام محمد محمود الحيالي وآخرون، **أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة تكريب للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريب، العراق، المجلد06، العدد03، 2006، ص136.

الشكل (02 – 1): معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية

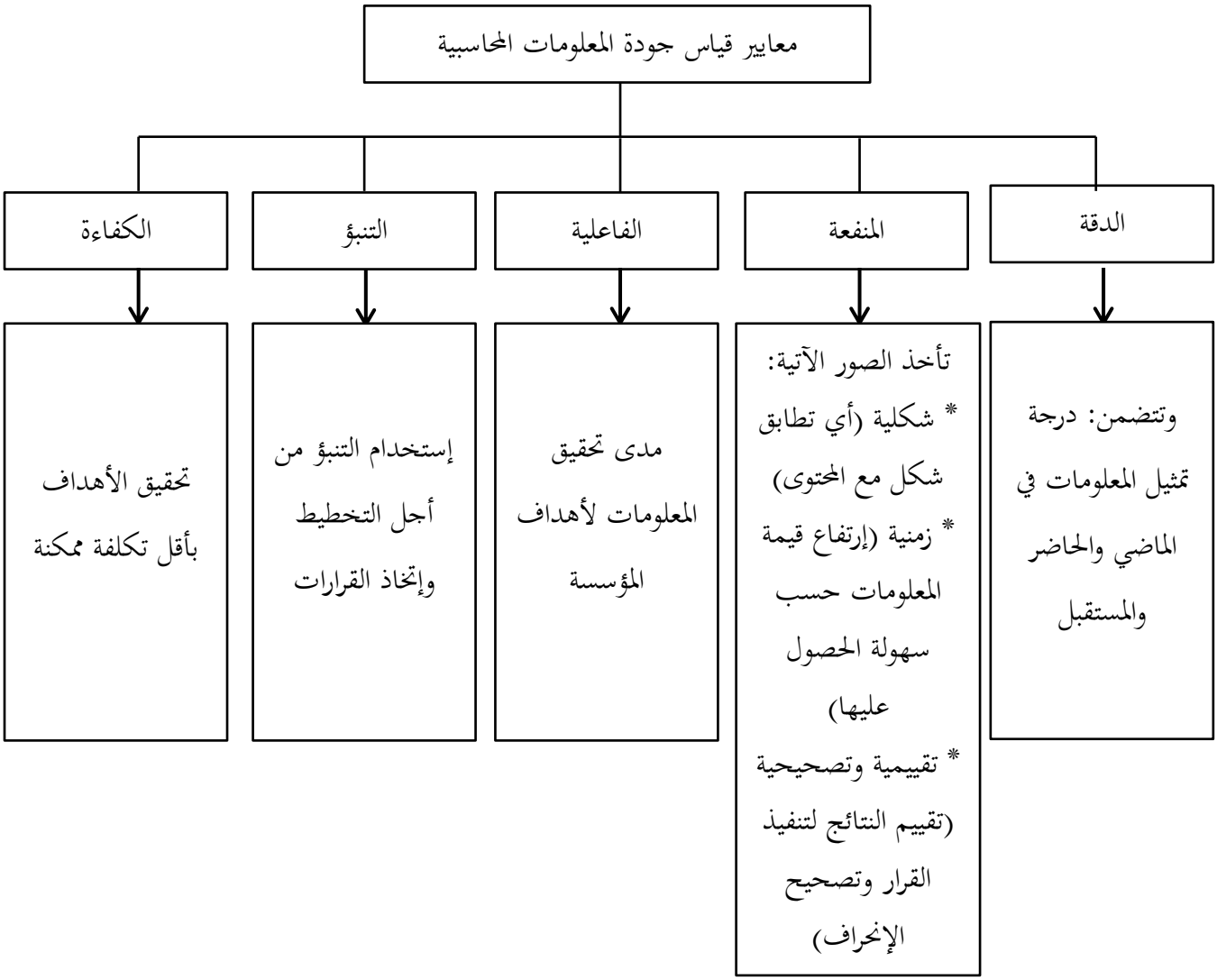

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءًا على ما سبق.

المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية

تتحقق جودة المعلومات المحاسبية من خلال توافر مجموعة من المعايير التي يكون لها الأثر الإيجابي لدى متخذي القرار، كما تعد ضرورية عند إعداد التقارير المالية وتتمثل هذه المعايير فيما يلي[1]:

1- المعايير القانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير المعايير الخاصة بجودة التقارير المالية وتحقيق الإلتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات، مع

[1] مصطفى العثماني، **جودة المعلومات المحاسبية كآلية لتحقيق أهداف المؤسسة الإقتصادية**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، المجلد01، العدد07، 2017، ص ص 399، 400.

توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم بها الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها؛

2-المعايير الرقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي ترتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على تفعيله دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجات المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابة للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الإلتزام بالقواعد والقوانين المطبقة؛

3-المعايير المهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية مما برز مفهوم مسألة الإدارة من قبل الملاك للإطمئنان على إستثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير المالية تتمتع بالنزاهة والأمانة؛

4-المعايير الفنية: إن توفر معايير فنية بما يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية، ويزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالقوائم المالية للمؤسسات مما يؤدي إلى رفع الإستثمار فيها.

من خلال ما سبق ذكره يمكن تلخيص معايير جودة المعلومات المحاسبية في الشكل الآتي:

الشكل (02 – 2): معايير جودة المعلومات المحاسبية

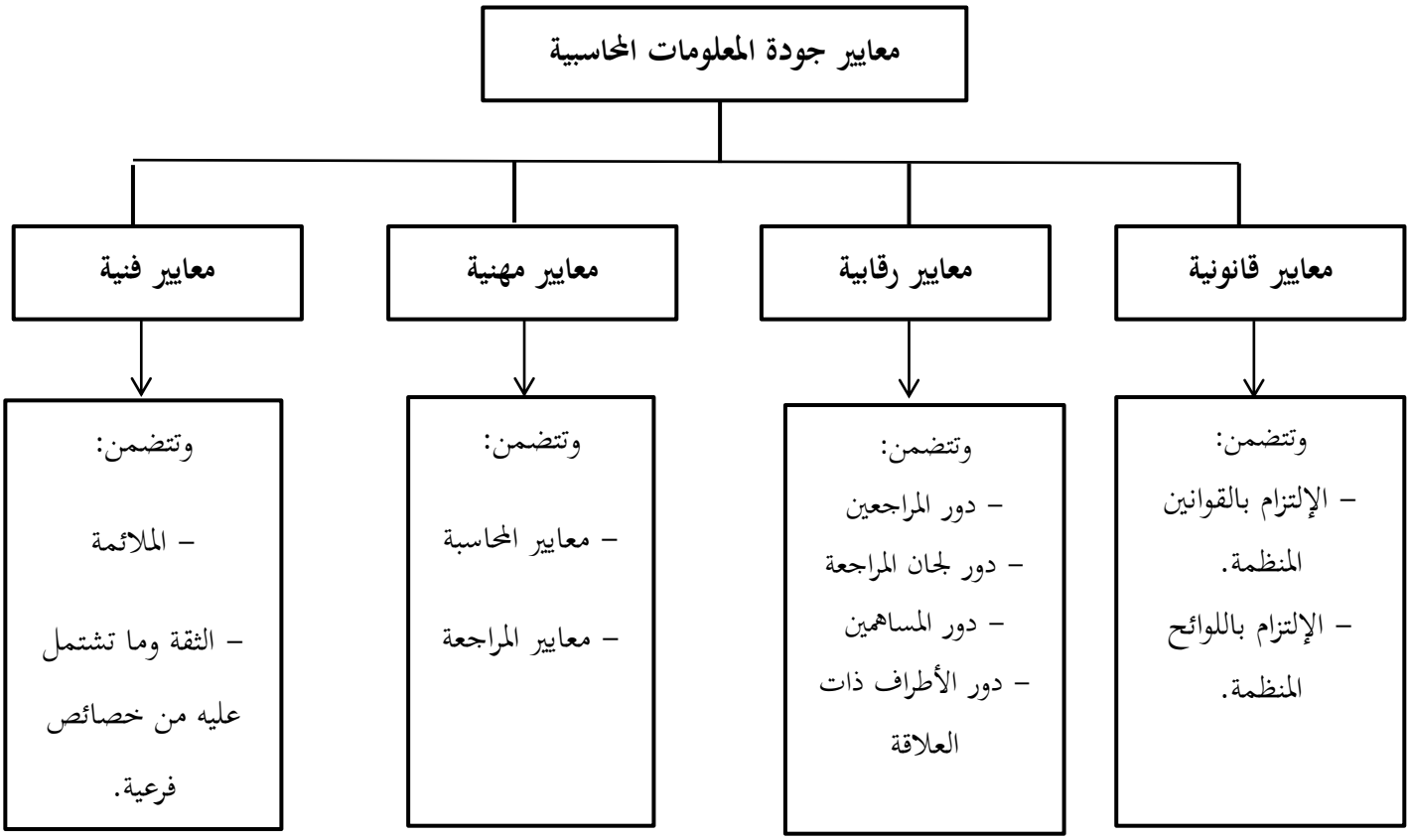

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على ما سبق.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

تتأثر جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية بعدة عوامل، شأنها في ذلك شأن أي وسيلة توصيل أخرى، ويمكن حصر أهم هاته العوامل فيما يلي:

1– العوامل البيئية (البيئة المحاسبية): إن الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة لها تأثير على المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية وعلى مستوى جودتها، وتختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها من دولة لأخرى، وهذا التباين سببه هو التنوع والإختلاف في الظروف البيئية من بلد لأخر، وبما أن النظم المحاسبية تعمل في ظل هذه البيئات فإن هذه الأخيرة تؤثر بصورة مباشرة على أهداف المحاسبة والمبادئ والقواعد المحاسبية التي تحدد جودة المعلومات ومقدراها وأثرها على المؤسسة ومقدار الإستفادة منها.

وتتكون البيئة المحاسبية من الظروف والقيود والمؤثرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية التي تختلف من بلد لأخر وتتغير من وقت لأخر، وعلى هذا الأساس سنحاول توضيح تأثير عوامل البيئة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية فيما يلي:

أ- العوامل الإقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية بإختلاف النظام الإقتصادي ففي الإقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لإحتياجات المستخدمين، بينما في الإقتصاد الإشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

ب- العوامل السياسية: إن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم بتحديد الإحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر معينة، وعلى المؤسسات تطوير إمكانياتها وقدراتها نحو تحقيق هذه الإحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه،

ج- العوامل الإجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الإجتماعية مثل إتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت ...إلخ، فالسرية تؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد المعلومات المحاسبية خلال فترات متقاربة ربع سنوية مثلا، والعكس للدولة التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي.

د- العوامل الثقافية: وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص، فالدول التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على أغلبية الناس فهم وإستيعاب محتوى التقارير المالية وإستخدامها في إتخاذ القرارات، وعلى العكس في البلدان التي لها مستوى تعليمي أفضل، وكذلك بالنسبة لوضع التنظيمات المهنية، فالدول التي لها السبق في إنشاء الإتحادات والجمعيات والتنظيمات المهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسات المحاسبية وفيها تكون جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المحاسبية أفضل[1].

[1] عبد الحكيم سليماني، **دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الإستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد: دراسة حالة مؤسسة إقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2020، ص ص 157-158.

هـ- العوامل القانونية: تأثرت نظرية المحاسبة سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى على سبيل المثال قوانين تطبيقات الإحتكار والتجارة المقيدة وقانون تنظيم أسعار الصرف الأجنبية، ولا شك أن تلك القوانين قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعية أو التمسك والإلتزام الدقيق بها أمرا مرغوبا[1].

كما أن العوامل القانونية من أهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بإنفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية، وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة للمستخدمين للمعلومات[2].

2-العوامل المتعلقة بالمعلومات: حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة، يجب أن تتوفر فيها جملة من الخصائص إذا أنه بموجب هذه الخصائص النوعية يتم التمييز بين المعلومات الأقل وكذا الأكثر منفعة لإتخاذ القرار، وعليه يجب وضوح الخصائص الأساسية للمعلومات الجيدة من حيث[3]:

- الملائمة بين المعلومات والقرار المطلوب إتخاذه؛
- الثقة في المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها؛
- القابلية للمقارنة بين الأنشطة المتمثلة وبين السنوات المختلفة؛
- الثبات النسبي من فترة زمنية لأخرى.

وجدير بالإشارة أنه في وقتنا الحاضر نجد أن إستخدام الحاسوب في العمل المحاسبي وذلك بإدخال، تحليل، معالجة، تخزين وعرض المعلومات، له تأثير حتما على نوعية المعلومات المحاسبية، زيادة على ذلك الإنتشار الواسع والسريع للأنترنت.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص18.
[2] عبد الحكيم سليماني، مرجع سبق ذكره، ص158.
[3] فيروز رجال، مرجع سبق ذكره، ص99.

3- تقرير محافظ الحسابات: يعتبر تقرير محافظ الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها[1].

ولا تكمن أهمية دور محافظ الحسابات في مراجعته للمعلومات الواردة في التقارير المالية المدققة فحسب بل تمتد إلى تقريره، حيث أن تقرير محافظ الحسابات ذو أثر كبير على قرارات الإستثمار، كما تحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين وغيرهم.

وفي ضوء ما سبق فإن محافظ الحسابات الذي يقوم بتدقيق حسابات المؤسسة التجارية والصناعية على وجه التحديد ما إذا كان يتمتع بالإستقلالية المطلوبة التي تحرص التشريعات المهنية على توفرها يعد من العوامل التي تؤثر على طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب تقديمها في التقارير المالية لجعل تلك التقارير المالية أكثر فائدة لمستخدميها[2].

المبحث الثالث: مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

تتمثل قيمة المراجعة الخارجية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في زيادة الثقة وإضفاء الجودة العالية للمعلومات المحاسبية التي تقدمها إدارة المؤسسة، وتنشأ هذه الجودة عندما يقوم محافظ الحسابات بفحص هذه المعلومات فحصا دقيقا لإكتشاف الأخطاء والمخالفات وفقا لمفهوم التأكد المقول، حيث يوفر في الأخير رأيا مستقلا بشأن المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي لا يمكن في كثير من الأحيان لأصحاب المصالح التحقق منها بصفة منفردة.

المطلب الأول: الأبعاد المحاسبية للتدقيق وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية

بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية التدقيق، إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى بإهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة، حيث تتمثل أهم هذه الأبعاد المحاسبية فيما يلي:

[1] رياض زلاسي، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012، ص45.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات: دراسة حالة مؤسسة إقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009، ص72.

1- المساءلة والرقابة المحاسبية: تشمل المساءلة والمراقبة المحاسبية الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى إختيار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع عدة وسائل وهي[1]:

- إتباع نظام القيد المزدوج؛
- إتباع نظام المصادقات؛
- إعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول؛
- وجود نظام مستندي سليم؛
- إتباع نظام المراجعة الداخلية؛
- فصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات المتعلقة بالإنتاج والتخزين.

كما أشار تقرير لجنة (Cabury) الصادر سنة 1992 إلى أن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دور في تفعيل ذلك، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كملاك.

إضافة إلى ذلك أشار تقرير بنك (Credit Lyonnais) في القسم الرابع منه والذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسؤولية، بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي، وإلى قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال، كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسؤولية إلى ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذ لزم الأمر ذلك.

وفي السياق ذاته، تطرق تقرير (OECD) سنة 1999، في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة إلى ضرورة المتابعة الفعال للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين[2].

وعلاوة على ذلك، فقد أكدت المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003 على ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة[3].

---

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، مرجع سبق ذكره، ص230.

[2] فيروز رجال، مرجع سبق ذكره، ص69.

[3] مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، العدد09، 2013، ص50.

2- الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق: يعد ضعف ممارسة المحاسبة والمراجعة من الممارسات السلبية، وأنها في حاجة إلى المزيد من الدعم للوصول إلى الممارسة السليمة مع إعادة النظر في معايير المحاسبة والتدقيق المطبقة، ولذا فقد تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتسهيل تطبيق الحوكمة التي كان منها إصدار الكثر من معايير المحاسبة الدولية، كما أن تطبيق الحوكمة يعد من الفلسفة الواقعية وإستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في إختبار السياسة المحاسبية، وبالتالي فالحوكمة تعارض الإتجاه نحو الإلتزام بمعايير محاسبية محددة، وتساعد في حسم مشكلة إساءة إستخدام المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق[1].

3- تحقيق الإفصاح والشفافية: يعد مبدأ الإفصاح والشفافية الأداة الأقوى للتأكيد على سلوك الشركات وحماية المستثمرين[2]، حيث أن الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية يمثل أحد المبادئ والأركان الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة، لذا لم يخلُ أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية. خاصة وأنهما من الأساليب الفاعلة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل المؤسسات المختلفة، كذلك فإن مبادئ الحوكمة يجب أن تتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن الأمور الهامة المتصلة بكافة المؤسسات، وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا[3].

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح فيها في القوائم المالية الأساسية في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعد جزء من هذه القوائم، حيث يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمجموعة من الإفتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية وضمن قيود ومحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم[4].

---

[1] وليد خالد حميد العازمي، **أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي**، رسالة ماجيستر في علوم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012، ص53.

[2] جهاد أحمد سالم، **أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في تقرير الإفصاح والشفافية: دراسة حالة شركة الفوسفات الأردنية**، رسالة ماجيستر في علم المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جوش الأهلية، الأردن، 2015، ص27.

[3] وليد خالد حميد العازمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 54، 55.

[4] وليد ناجي الحبالي، حسين الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 85، 86.

وتتعدد طرق الإفصاح في التقارير المالية كالتالي[1]:

- أن يتم عرض المعلومات المحاسبية بطرق يسهل فهمها؛
- أن يتم ترتيب المعلومات المحاسبية بصورة منتظمة ومرتبة ومنطقية حتى تسهل قراءتها؛
- إظهار جميع المعلومات المحاسبية الهامة والضرورية وعرضها في مكان يسهل الوصول إليه حتى يتمكن مستخدمو هذه المعلومات من الإستفادة منها.

مما سبق يتبين أن هناك مستلزمات يجب تحققها لتكون هناك جودة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها، يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

- تحسين جودة المعلومات كما ونوعا من خلال الزيادة في المعلومات والتركيز على جودتها؛
- الإلتزام بالبعد الأخلاقي وقواعد السلوك المهني؛
- إنشاء بيئة ملائمة تمتاز بالفضيلة فالمحاسبة علم إجتماعي يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة ولا يكفي أن يكون المحاسب صالحا نزيها في بيئة متخمة بالفساد المالي وإنما البيئة الملائمة تقويه وتحسن من أدائه وتديمه.

المطلب الثاني: تقرير محافظ الحسابات كمعيار لجودة المعلومات المحاسبية

يتضح من مظاهر الحياة الإقتصادية اليومية أن المعلومات المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في إتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الإقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية وجودة هذه المعلومات أمرا ضروريا، ولذلك فإن عملية تدقيق الحسابات الخارجية (المستقلة) للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، حيث يقوم عادة محافظ الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي ويعتمد في محتواه على مجموعة الأعمال المنفذة بطريقة صارمة من قبل مجموعة من العاملين الحاصلين على تقدير مهني معين في هذا المجال، وهذا

[1] عبد المنعم عطا العلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة: دراسة تحليلية تطبيقية**، رسالة ماجيستر في علوم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2012، ص35.

[2] طلال محمد علي الجحاوي، محمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص137.

على إعتبار أن محافظ الحسابات هو طرف خارجي مستقل عن المؤسسة المعنية، يقوم بإعطاء رأيه الفني المحايد حول المركز المالي للمؤسسة[1].

كما أن تدقيق المعلومات المحاسبية من طرف محافظ حسابات مستقل لا يعني سقوط مسؤوليتها عن الإدارة، حيث يعتبر رأي محافظ الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل التدقيق مقياسا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في إعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم تدقيق الحسابات فرصة إستخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر وبجودة عالية، بحيث توفر عملية التدقيق تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المحاسبية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة (صادقة) حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن رأي محافظ الحسابات والذي يترجمه تقريره، يمثل مقياس لمصداقية وجودة المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على أن يكون كل ذلك معدًا وفقا لمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف والمقبولة قبولا عاما والتي تعزز عملية تدقيق الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنه لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف مع إفتراض إستقلال المحافظ وإطلاعه على المعلومات الكافية عن أعمال المؤسسة، إضافة إلى تمتع محافظ الحسابات بخبرة عالية في تنفيذ متطلبات إعداد التقارير والبيانات المحاسبية.

يسعى محافظ الحسابات إلى التأكيد المنطقي على أن البيانات المحاسبية معدة بطريقة عادلة وصادقة من خلال[2]:

- التأكد من أن المعاملات والمبالغ المالية الواجب تسجيلها في البيانات المالية قد تم إدراجها في التقارير الملحقة بالبيانات المالية؛
- التأكد من أن أصول المؤسسة مملوكة لها، وكذلك مجمل المطلوبات المدينة بها المؤسسة حتى تاريخ الميزانية، قم تم ذكرها في التقارير المالية؛
- التأكد من أن القيم والمبالغ المدرجة في البيانات المالية (الموجودات، المستحقات والعائدات والمصاريف) قد تم تقديرها وتقييمها بصورة مناسبة ومنسجمة مع المبادئ المحاسبية؛

[1] ناصر الدين ديلمي، **دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة تطبيقية على أراء مراجعي الحسابات في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2018، ص138.

[2] فاتح سردوك، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات الحسابية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم (ALGAL) بالمسيلة**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2004، ص ص21، 22.

- التحقق من أن قيم ومبالغ البيانات المالية قد تم تصنيفها ووضعها والإفصاح عنها بصورة مناسبة ومنسجمة مع الأصول المحاسبية.

ويوضح الشكل رقم (6) دور تقرير محافظ الحسابات كتأكيد موضوعي على جودة المعلومات المحاسبية.

الشكل رقم (02 – 3): دور تقرير محافظ الحسابات في جودة المعلومات المحاسبية

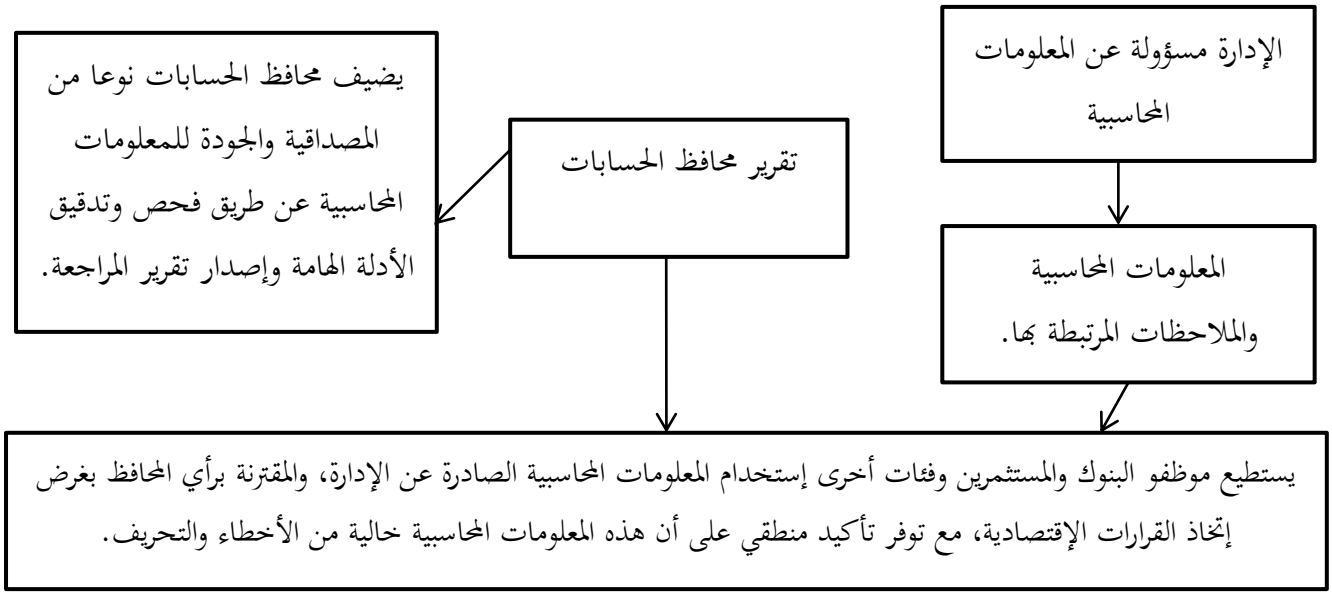

المصدر: فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات الحسابية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم (ALGAL) بالمسيلة، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2004، ص 22.

المطلب الثالث: تأثير محافظ الحسابات على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

تمثل قضية جودة المعلومات المحاسبية وتعزيزها موضوعا مهما لكافة الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، وقد حددت طريقتان لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية، تقوم الأولى على نشوء مخاطر قانونية إذا تبين أن المعلومات التي يفصح عنها لم تكن صحيحة أو حقيقية، مما يدفع الإدارة إلى الوفاء بمتطلبات الإفصاح، والثانية تتمثل في زيادة مصداقية الإفصاح من خلال قيام طرف ثالث بتقديم ضمانا حول جودة الإفصاح وعدالة ما يتضمنه. وهذا الدور الثاني يدعوه Dunn and Adamson بالدور المعلوماتي للتدقيق.

ومن خلال مراجعة لعملية البحث المحاسبي في مجال مصداقية إفصاح الإدارة توصل Merceer (2004) إلى أن مستويات الضمان الداخلي والخارجي المقدمة للمعلومات التي تفصح عنها الإدارة تمثل أحد العناصر الرئيسية في توفير وتعزيز جودة المعلومات التي تفصح عنها وأشار إلى أن العديد من الدراسات التطبيقية قامت

بإختبار تأثير محافظي الحسابات الخارجيين على مصداقية الإفصاح، وأظهرت أن المعلومات التي يفصح عنها وخضعت إلى التدقيق أكثر جودة من تلك التي لم تخضع إلى التدقيق.

يضاف إلى ذلك، أنه في إطار الدراسات والتقارير التي تمت حول أزمة الثقة بالمعلومات المحاسبية في السنوات الأخيرة، ركزت الهيئات المهنية والتنظيمية على دور محافظ الحسابات في إعادة بناء الثقة بالمعلومات المحاسبية والتقرير المالي، فقد اعتبر قانون (2002) Sarbanes – oxley Act أن محافظ الحسابات المستقل يمثل أحد عناصر سلسلة إعادة الثقة بالتقرير المالي، كما تضمنت توصيات تقرير قوة العمل التي شكلها الإتحاد الدولي المحاسبي العديد من النتائج والتوصيات حول دور محافظ الحسابات في إعادة بناء الثقة بالمعلومات المحاسبية، وتعزيز إستقلاليته وتفعيل معايير التدقيق الدولية على المستوى الدولي[1].

نتيجة لما يقوم به محافظ الحسابات من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المؤسسة، من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور محافظ الحسابات أصبح جوهريا وفعالا في مجال الحوكمة لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة المؤسسة، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الإنحراف في المؤسسة[2].

المطلب الرابع: المسؤولية المهنية لمحافظ الحسابات إتجاه جودة المعلومات المحاسبية

يتطلب على محافظ الحسابات بذل العناية المهنية الواجبة في مرحلة تخطيط وتنفيذ وتقييم نتائج إجراءات المراجعة الخارجية، وممارسة قدر ملاءم من الشك المهني لإكتشاف الأخطاء والمخالفات وفقا لمفهوم التأكد المعقول عن صحة القوائم المالية وخلوها من الإنحرافات الجوهرية.

حيث إستهدف معيار المراجعة الدولي رقم 240 في توفير بعض الإرشادات بشأن مسؤولية محافظ الحسابات عن إكتشاف والتقرير عن التلاعب والغش عند مراجعة الكشوف المالية، وأكد أن الإدارة والمسؤولين عن تنفيذ حوكمة الشركات هم المسؤولين من الأساس عن منع وإكتشاف الغش والتلاعب من خلال وضع آليات ملائمة لهذا الغرض، أما مسؤولية محافظ الحسابات فما زالت محصورة في إبداء الرأي على الكشوف المالية ولكنه ليس مسؤولا عن منع التلاعب، كما أشار هذا المعيار إلى أهمية وطرق ومسؤولية توصيل محافظ الحسابات

[1] محمد فهد العجمي، **أثر إلتزام المدقق الخارجي بخدمات الثقة على مصداقية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2011، ص ص 32، 33.

[2] وليد خالد حميد العازمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 53، 54.

للتحريف الناتج عن التلاعب أو التلاعب المتوقع للإدارة وأحيانا للجهات الرقابية والإشرافية للمؤسسة ، كما لا يعتبر محافظ الحسابات مسؤولا عن الإفصاح عن أعمال الغش إلى الأطراف الخارجية، وإنما تقتصر مسؤوليته في إبلاغ لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة فقط، وذلك حفاظا على قواعد السلوك المهني، إلا في حالات خاصة يستوجب من محافظ الحسابات الإفصاح فيها عن أعمال الغش إلى الأطراف الخارجية وتجدر الإشارة هنا أن المشرع الجزائري لم يتطرق إلى هذه الأخيرة بشكل مفصل من خلال القانون رقم 10-01 والنصوص التشريعية المعدلة والمتممة له، فقد أشار بشكل عام إلى أن مهمة المراجعة الخارجية القانونية تتجلى أساس في المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وإنتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به. حيث يعبر محافظ الحسابات من خلال رأيه أنه أدى مهمة الرقابة المسندة إليه طبقا لمعايير المهنة وعلى أنه تحصل على ضمان كافي بأن الحسابات السنوية لا تتضمن إختلالات معتبرة من شأنها المساس بمجمل الحسابات السنوية والمتمثلة في كل من الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة وكذا الملحق، وحتى يكون التعبير عن رأيه مؤسسا، يقوم المحافظ الحسابات بفحص وتقييم النتائج المستخلصة من العناصر المثبتة المتحصل عليها، فيقدر بذلك الأهمية النسبية للمعاينات التي قام بها والطابع المعتبر للإختلالات التي إكتشفتها.

إضافة لذلك يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه المؤسسة محل المراجعة من الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، ويعد متضامنا تجاه المؤسسة أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون 10-01، ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وأنه بلغ مجلس الإدارة بالمخلفات، وإن لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد إطلاعه عليها، وفي حالة معاينة مخالفة يثبت أن أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة[1].

[1] محمد بوعبيدة، **دور المراجعة الخارجية في إضفاء المصداقية على المعلومة المالية في ظل المعايير الجزائرية للمراجعة: دراسة حالة**، أطروحة دكتواره الطور الثالث في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، الجزائر، 2021، ص ص 138، 139.

خلاصة الفصل:

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة، فهي لم تعد تهم المالكين والمساهمين الحاليين فقط، بل تهم عدة جهات وفي مقدمتهم المستثمرين الجدد والمتوقعين، إذ يهمهم الحصول على معلومات مالية ومحاسبية تتصف بالدقة والموضوعية والوضوح بعيدا عن التضليل والغموض.

ولا تكتسب المعلومات المحاسبية خاصية الجودة، إلا إذا تم مراجعتها من قبل شخص مؤهل، حيادي ومستقل عن المؤسسة التي تقوم بإعدادها، ويتمثل هذا الشخص في محافظ الحسابات حيث يعد مقياس لمدى الصحة والمصداقية والثقة في إعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات من طرف مختلف الجهات، معتمدا في ذلك على خطوات ومعايير مقننة في جملة من المراسيم والتعليمات الصادرة من المجلس الوطني للمحاسبة الممثل لوزارة المالية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة في مكتب محافظ الحسابات

تمهيد:

نظراً لأهمية موضوع هذه الدراسة وإتساعها، وبعد الإنتهاء من الجانب النظري لها كان لابد من ربطه بالجانب التطبيقي، وذلك بهدف التحقق من الإستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للبحث التي تشير إلى أن محافظ الحسابات يمثل مقياساً لصحة ومصداقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، لذا سنقوم بإجراء دارسة ميدانية في مكتب محافظ الحسابات السيد "رجيمي العربي "، من أجل معرفة الإجراءات والخطوات الرئيسية التي يتبعها في تدقيق الحسابات وفحص القوائم المالية، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: تقديم عام لمكتب محافظ الحسابات؛

المبحث الثاني: عرض وتحليل عناصر المقابلة؛

المبحث الثالث: عرض وفحص تقرير محافظ الحسابات .

المبحث الأول: تقديم عام لمكتب محافظ الحسابات

سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى المكتب محل الدراسة والمتمثل في مكتب محافظ الحسابات لـ: "رجيمي العربي" من خلال تعريفه، تقديم الهيكل التنظيمي للمكتب والخدمات التي يقوم بها، توضيح الإجراءات التي يتبعها في إطار قبوله أو رفضه للتوكيل.

المطلب الأول: التعريف بالمكتب وهيكله التنظيمي

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالمكتب محل الدراسة وتقديم الهيكل التنظيمي له.

أولا: التعريف بالمكتب محل الدراسة

إن المكتب محل الدراسة هو مكتب محافظ الحسابات ومحاسب معتمد وخبير قضائي لدى المحاكم السيد: "رجيمي العربي" تأسس سنة 1999 الكائن مقره في حي المناورات عمارة 21 رقم 04 ولاية قالمة، الذي يتمتع بالإعتمادات التالية:

1- محافظ حسابات ومحاسب معتمد وفقا للإعتماد رقم 694/00 المؤرخ سنة 1998 الصادر عن المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بالجزائر؛

2- خبير محاسب قضائي وفق شهادة التنصيب لدى المجلس.

قام بتأدية اليمين بالمحكمة المختصة إقليميا (محكمة قالمة)، كما يسجل لدى مفتشية الضرائب بهدف بداية عمله بصورة قانونية، ويقوم المكتب بتسديد مبلغ الإشتراك السنوي لدى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات الكائن مقرها بالجزائر العاصمة.

يتميز المكتب بالجدية والإنضباط والإلتزام في الخدمات التي قدمها ويقدمها لزبائنه وهي ذات جودة عالية.

من أهم أعماله:

- أصبح رئيس الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لستة سنوات؛
- عضو مسجل لدى المنظمة العربية بصفة خبير محاسبة قانوني؛
- عضو في لجنة المعايير المحاسبية الدولية لوزارة المالية؛
- شارك في الكثير من الأعمال والمؤتمرات الدولية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات

من أجل توضيح كيفية تنظيم المكتب قمنا بتقديم الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات للسيد "رجيمي العربي" على النحو التالي:

الشكل رقم (03 – 1): الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات

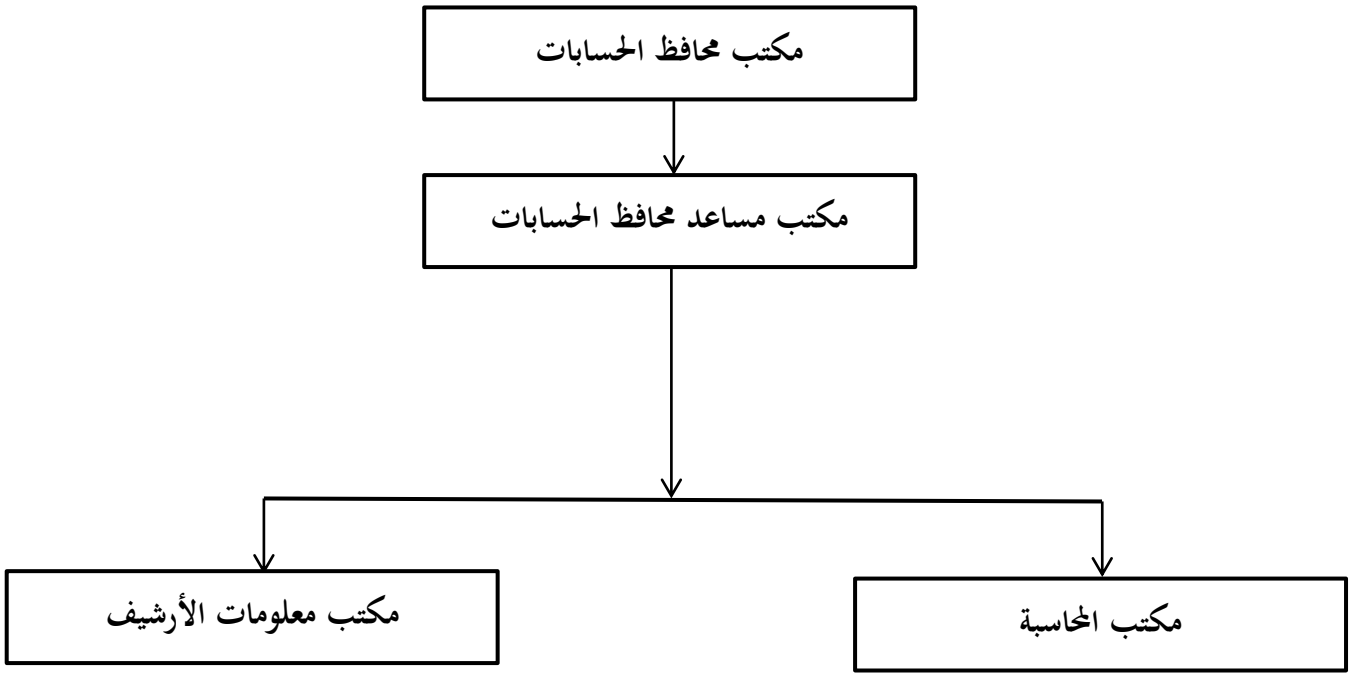

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من محافظ الحسابات.

المطلب الثاني: الخدمات التي يقوم بها المكتب

يقوم محافظ الحسابات بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات في مجال الميدان المالي والمحاسبي بما في ذلك:

1- مسك المحاسبة والتصريحات الجبائية الشهرية وإعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية وكل الأعمال الدورية؛

2- يقوم بفحص وتدقيق السجلات المالية والقوائم المالية للشركات والمؤسسات للتحقق من صحتها ومطابقتها للمعايير المحاسبية المعتمدة؛

3- تقديم خدمات تتمثل في إستشارات جبائية كما تتضمن عمليات الطعن لدى مختلف اللجان؛

4- يقوم المكتب بتقديم المصادقة على حسابات المؤسسات بمختلف أشكالها، بالإضافة إلى الهيئات والجميعات الثقافية والإجتماعية؛

5- يقوم محافظ الحسابات بإعداد خبرات قضائية في مجال المحاسبة والمالية بناءا على حكم قضائي صادر من المحكمة أو المجلس يتم من خلاله تعينه كخبير قضائي في قضية ما، حيث يستند تعيينه إلى معرفته العميقة بالمحاسبة والمالية وقدرته على تقديم تحليلات محاسبة دقيقة وشهادته المهنية في القضية المعينة؛

6- القيام بعمليات الرقابة القانونية المستقلة، وذلك بتقديم شهادته على صحة الحسابات السنوية والتحقق من صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة المتعلق بالتسيير، وذلك دون التدخل في عمليات التسيير اليومية للمؤسسة؛

7- تقديم خدمات التصفية للمؤسسات التي أنهت نشاطها إداريا أو لأسباب أخرى.

المطلب الثالث: الإجراءات التمهيدية في إطار قبول التوكيل أو رفضه

هناك عدة إجراءات تمهيدية متبعة يقوم بها مكتب محافظ الحسابات محل الدراسة في إطار قبول التوكيل أو رفضه نذكر منها:

1- قبول التوكيل: قبل قبول التوكيل ومسك أي عمل يتعلق بالمراجعة الخارجية لأحد العملاء لابد على محافظ الحسابات التحفظ والإمتناع عن إبداء قبوله بكل سهولة ولذلك يجب عليه المرور بالشروط التالية:

- التأكد من قدرته على القيام بالمهمة حسب الإمكانيات التقنية والبشرية التي تتوفر في مكتبه؛
- النقاش مع العميل حول الأتعاب والمستحقات التي تحدد حسب طبيعة المهمة؛
- على العميل تقديم مختلف السجلات والدفاتر المحاسبية المتعلقة بنشاطه؛
- يجب على العميل أن يقدم تصريح بالوجود ويقصد به تصريح بنشاطه وممتلكاته، وكذلك تقديم البطاقة الجبائية الخاصة به حتى يتسن للمحافظ معرفة الظروف الضريبية المتعلقة به.

حيث يجب أن تكون طريقة عمل محافظ الحسابات حذرة وترتكز على منهجية منذ قبول التوكيل حتى إعداد تقرير مصادقة الحسابات من أجل تفادي الوقوع تحت طائلة التنافي والموانع الشرعية والقانونية.

2-الدخول في الوظيفة: بعد قبول التوكيل على محافظ الحسابات محل الدراسة المتمثل في السيد "رجيمي العربي" أن يتأكد مما يلي:

- التأكد من شرعية تعيينه سواء كان من طرف المجلس العام أو المجلس التأسيسي، في حالة تعيينه من قبل المجلس التأسيسي يقوم بتوقيع القوانين العامة عند حضوره في هذا المجلس، أما إذا تم تعيينه من قبل المجلس العام فيتم توقيع المحضر بحضوره، مع الملاحظة (قبول التوكيل) وفي حالة عدم حضوره للمجلس فيمكنه تقديم قبوله للمؤسسة كتابيا؛
- يجب على محافظ الحسابات عند قبول التوكيل الإعلان كتابيا أنه ليس في وضعية التنافي ولا في حالة مخالفة شرعية؛
- يتوجب على محافظ الحسابات إعلام الجهة التي قامت بتعيينه بواسطة رسالة مضمونة مع وصل الإيداع في ظرف لا يتجاوز 15 يوما من تاريخ تعينه؛
- يشترط على محافظ الحسابات أن يقوم بإرسال رسالة إلى المؤسسة المراقبة قبل الشروع في تنفيذ التوكيل تشير إلى إجراء تطبيق توكيل المحافظ.

3-حالة رفض القبول: إذا تم تعيين محافظ الحسابات محل الدراسة رغم وجود تنافي أو ممنوعات قانونية تنظيمية فإنه يجب عليه أن يبلغ المؤسسة برفضه لقبول التوكيل وأن يبرز ذلك بعدم توفر الكفاءة القانونية، يمكن أن يتم ذلك عن طريق إرسال رسالة مضمونة مع وصل إستلام وذلك في ظرف أقصاه 15 يوما من تاريخ تعيينه بهذا الأمر، إذا لم يكن محافظ الحسابات في حالة التنافي أو إمتناع قانوني أو تنظيمي يرفض قبول التوكيل عليه بإتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون التجاري.

يهدف هذا الإجراء إلى ضمان أن يتم تعيين محافظ الحسابات بطريقة قانونية وملائمة، وأن يتمتع بالكفاءة القانونية اللازمة لأداء مهامه بموجب القوانين واللوائح المعمول بها.

المبحث الثاني: عرض وتحليل عناصر المقابلة

تعتبر المقابلة أداة من أدوات جمع المعلومات في البحث العلمي، حيث تعد من أهم أنواع الإتصال الشفوي المباشر، لأنها تعتمد على المحادثة حول العديد من المعلومات والإجابة على الإستفسارات التي لا يمكن الحصول عليها من خلال طرق أخرى لأنها تحدث في الغالب وجها لوجه، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى إعطاء لمحة عن المقابلة، عرض عناصر القابلة والمتمثلة في مجموعة الأسئلة التي تم عرضها على محافظ الحسابات السيد "رجيمي العربي"، وأخيرا تحليل عناصر الأسئلة.

المطلب الأول: تعريف وأنواع المقابلة

يستخدم الباحث العلمي المقابلة كأداة لجمع البيانات لكونها تساهم في توفير معلومات عميقة وكثيرة حول الموضوع والظاهرة المراد دراستها، حيث تختلف المقابلة بإختلاف أنواعها، لهذا سنقوم بإعطاء مفهوم مختصر للمقابلة مع توضيح أهم أنواعها[1].

أولا: تعريف المقابلة

المقابلة هي محادثة أو حوار موجه بين الباحث من جهة وشخص أو أشخاص آخرين من جهة أخرى، بغرض جمع المعلومات اللازمة للبحث والحوار، حيث تتم هذه المقابلة عبر طرح مجموعة من الأسئلة من طرف الباحث التي يتطلب الإجابة عليها من الأشخاص المعنيين بالبحث.

ثانيا: أنواع المقابلة

هناك أنواع متعددة للمقابلة، يمكن تصنيفها على أكثر من أساس ومن أهمها[2]:

1-حسب عدد المبحوثين:

أ- **المقابلة الفردية:** وهي التي تتم بين القائم بالمقابلة وبين شخص واحد فقط من المبحوثين، حتى يشعر بالحرية والإطمئنان ويكون التعبير عن نفسه أكثر صدقًا وإكتمالا؛

ب- **المقابلة الجماعية:** تتم المقابلة الجماعية بشكل جماعي بين القائم بالمقابلة وبين عدد من الأفراد في مكان واحد ووقت واحد.

2-حسب الأسئلة المطروحة على القائم بالمقابلة:

أ- **المقابلة الحرة العفوية (الغير مقننة):** في هذا النوع من المقابلة لا تكون الأسئلة موضوعة مسبقا ولكنها عبارة عن سؤال عام حول مشكلة البحث ومن خلال إجابة القائم بالمقابلة يبدأ الباحث في التدرج لطرح باقي الأسئلة، ويمتاز هذا النوع بكثرة المعلومات التي يمكن للباحث الحصول عليها، كما يتميز أيضا بالمرونة حيث يمكن تعديل أو إضافة أسئلة أثناء المقابلة؛

---

[1] أحمد نقي، **المقابلة: الماهية، الأهمية، الأهداف، الأنواع**، مجلة أفانين الخطاب، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، المجلد01، العدد02، ديسمبر 2021، ص86.

[2] المرجع نفسه، ص ص 87-88.

ب- المقابلة المبرمجة (المقننة): وهي تلك التي يلتزم فيها الباحث بتقديم أسئلة محددة تحديدا دقيقا.

المطلب الثاني: عرض عناصر المقابلة

من خلال زيارتنا الميدانية، قمنا بإجراء مقابلة حرة مع محافظ الحسابات السيد "رجيمي العربي" في مكتبه، فكانت الأسئلة المطروحة من طرفنا كالآتي:

س1: حسب خبرتك المهنية والميدانية، هل يمكن أن تقدم لنا تعريفا مختصرا وشاملا حول مهنة محافظ الحسابات؟

ج1: حسب القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد 2010، عرفت المادة22 محافظ الحسابات بأنه كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وإنتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.

س2: هل مهنة محافظ الحسابات في الجزائر تطبق المعايير الدولية؟

ج2: نعم، في الجزائر تطبق مهنة محافظ الحسابات المعايير الدولية في مجال المحاسبة والتدقيق.

س3: هل وجود التدقيق في المؤسسة يعتبر ضروري؟

ج3: نعم، وجود عملية التدقيق في المؤسسة تعتبر ضرورية ومهمة، لأن تدقيق الحسابات يهدف إلى التحقق من صحة ودقة السجلات المالية والمعلومات المحاسبية التي تم توثيقها في القوائم المالية، كما يوفر التدقيق مستوى من الثقة والموثوقية للمؤسسة وأصحاب المصلحة الآخرين مثل المستثمرين، المؤسسات المالية...إلخ.

بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك متطلبات قانونية أو قواعد تنظيمية تتطلب إجراء تدقيق دوري للمؤسسات.

بشكل عام يساعد وجود عملية التدقيق على تحقيق شفافية ونزاهة في المعلومات المحاسبية ويساهم في بناء الثقة بين المؤسسة وأطرافها المختلفة.

س4: ما هي الإجراءات التي تتبعها عند تدقيق القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة؟.

ج4: عند تدقيق القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، يتم إتباع عدة إجراءات ومن بينها:

- **تحليل القوائم المالية:** يتم تحليل القوائم المالية لفهم هيكلها ومحتواها، وتقييم العناصر المالية المختلفة فيها مثل: الأصول، الخصوم...إلخ؛
- **التحقق من صحة المستندات والسجلات المالية:** يتم التحقق من صحة المستندات والسجلات المالية المستخدمة في إعداد القوائم المالية مثل: الفواتير؛
- **المراجعة الداخلية:** قد يتم إجراء مراجعة داخلية لعمليات المؤسسة ونظامها المحاسبي للتحقق من الإمتثال للسياسات والإجراءات المحاسبية والمالية؛
- **التدقيق الفحصي:** يمكن إستخدام تقنيات عينة عشوائية لفحص وتدقيق عينات محددة من المعاملات المالية للتأكد من صحتها والتوافق مع المعايير المحاسبية؛
- **التحقق من الإمتثال للقوانين والتشريعات المحاسبية:** يتم التحقق من أن القوائم المالية تتوافق مع المعايير المحاسبية المعمول بها والتشريعات المالية المحلية والدولية المعمول بها؛
- **التواصل مع الجهات المعنية:** قد يكون هناك تواصل مع الجهات المعنية مثل مجلس الإدارة والمساهمين والجهات التنظيمية لمناقشة نتائج التدقيق وتقديم التوصيات.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات المحددة يمكن أن تختلف بين المؤسسات وتعتمد على طبيعة وحجم المؤسسة ومتطلبات التدقيق.

س5: كم تستغرق مهمة تدقيقك لحسابات مؤسسة ما؟

ج5: مدة تدقيق حسابات المؤسسة تختلف بناء على عدة عوامل بما في ذلك حجم وتعقيد المؤسسة ونوع الصناعة ودقة السجلات المحاسبية المتاحة، حيث قد يتطلب التدقيق لمؤسسة صغيرة مدة تتراوح بين أسابيع قليلة إلى شهر واحد، بينما قد يستغرق تدقيق فمؤسسة كبيرة ومقعدة عدة أشهر.

س6: أثناء فحصك للقوائم المالية، هل تجد أخطاء شائعة في القوائم المالية؟ وما هي هذه الأخطاء؟

ج6: نعم، قد أجد بعض الأخطاء الشائعة التي يمكن أن تظهر في القوائم المالية وتشوه الصورة المالية للمؤسسة، ومن بين هذه الأخطاء نجد:

- **أخطاء في التسجيل المحاسبي:** يمكن أن تحدث أخطاء في تسجيل المعاملات المالية مثل تسجيل المبالغ بشكل غير صحيح أو تسجيل المعاملات في الفترة الزمنية الخاطئة؛

- **أخطاء في حسابات الرصيد:** يمكن أن تحدث أخطاء في حسابات الرصيد، مما يؤثر على صحة الأرقام والتوازنات المالية؛
- **عدم تطابق الأرقام:** يجب أن تتطابق الأرقام والتوازنات في القوائم المالية، وإلا فقد تكون هناك أخطاء في التسجيل أو التحويل بين الحسابات.

س7: هل واجهت مشاكل أثناء قيامك بتدقيق مؤسسة ما؟

ج7: نعم، واجهة بعض المشاكل ومن بينها:

- **عدم توفر المعلومات الكافية:** وذلك من خلال وجود صعوبة في الحصول على المعلومات الكافية والمطلوبة لإجراء عملية التدقيق، قد يكون هذا بسبب عدم توفر الوثائق المالية المهمة أو عدم توفر البيانات اللازمة؛
- **إكتشاف الإحتيال والتلاعب:** هناك صعوبة في إكتشاف الإحتيال والتلاعب في السجلات المالية، مما يتطلب ذلك إستخدام تقنيات التدقيق المتقدمة وإجراء تحقيقات إضافية للكشف عن أي تلاعب أو غش في المعلومات المحاسبية؛
- **عدم التعاون من قبل فريق المؤسسة:** ويكون ذلك من خلال عدم تلاقينا لأي مساعدة أو تعاون من طرف فريق المؤسسة أو الموظفين المعنيين بالعملية، قد يكون من الصعب الحصول على التعاون الكامل والوصول إلى المعلومات اللازمة في هذه الحالة.

س8: هل سبق لك وأن تعرضت لمسؤوليات قانونية بصفتك محافظ حسابات نتيجة خطأ إرتكبته؟

ج8: كمحافظ حسابات لم أتعرض لأي مسؤولية قانونية في تاريخ عملي، أنا ملتزم بمبادئ وأخلاقيات المهنة وأعمل بعناية ودقة عالية في تنفيذ مهامي المحاسبية وعمليات التدقيق، وأعمل بمسؤولية لضمان جودة وموثوقية المعلومات المحاسبية والإمتثال للمعايير المحاسبية المعتمدة.

س9: هل يسمح لك بصفتك محافظ حسابات ذو جنسية جزائرية أن تعد تقارير لمؤسسات خارج الوطن؟

ج9: نعم، يسمح لي بهذا طالما أنني أمتلك المعرفة والكفاءة اللازمة في المعايير المحاسبية المعتمدة في البلدان الأخرى، حيث أن مهنة محافظ الحسابات تعتبر مهنة عالمية، والمحافظين لديهم القدرة على تقديم الخدمات المحاسبية والتدقيق للمؤسسات في أي بلد شريطة إحترام القوانين واللوائح المحلية للدولة التي يتم العمل فيها.

س10: هل يمكن لك سحب نفسك من عملية التدقيق بمؤسسة ما بعدما أن تم توقيع العقد؟

ج10: نعم، يمكنني هذا ولكن يكون عادة في حالات إستثنائية وتكون هناك أسباب مشروعة ومقنعة للإنسحاب، وقد تشمل هذه الأسباب:

- **تعارض المصالح**: قد يكون هناك تعارض مما يجعل إستمرارية التدقيق غير ممكنة، مثل وجود صلة عائلية أو مالية مع المؤسسة أو الأشخاص المرتبطين بها؛
- **تعذر الوصول للمعلومات**: قد تكون هناك صعوبة في الوصول إلى المعلومات الضرورية لإكمال عملية التدقيق بسبب قيود أو عراقيل من قبل المؤسسة؛
- **إكتشاف تعارض في القيم والمبادئ الأخلاقية**: في مثل هذه الحالة يمكنني أن أقرر سحب نفسي من عملية التدقيق هذه، وذلك لأن إلتزامي بالقيم والمبادئ الأخلاقية يعتبر أمرًا مهما جدا في ممارسة مهنتي، فقد أعتبر بصفتي محافظ حسابات أن إستمرار التدقيق مع المؤسسة المعنية قد يتعارض مع قناعاتي الأخلاقية أو قد يتسبب في تضرر سمعتي المهنية، لذا قرار الإنسحاب يهدف إلى المحافظة على النزاهة والشفافية في مجال المحاسبة وضمان تنفيذ العمليات التدقيقية بموضوعية وحيادية.

س11: ما هي الحقوق التي تستفيد منها؟ وما هي الواجبات الملزمة عليك؟

ج11: كمحافظ حسابات لدي حقوق محددة وواجبات ملزمة عليّ عند ممارسة مهنتي، فبعض الحقوق التي أستفيد منها تشمل:

- الحق في الإطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والمراسلات والمحاضر وجميع الوثائق والكتابات المتعلقة بالمؤسسة أو الشركة مثل الوثائق المالية، السجلات الدفترية والعقود...إلخ؛
- الحق في الطلب من القائمين بالإدارة والأعوان التابعة للمؤسسة كل التوضيحات والمعلومات وأن أقوم بكل التفتيشات التي أراها إلزامية؛
- الحق في الحصول على كشفا محاسبيا يقدم من طرف القائمون بالإدارة في المؤسسات كل ستة أشهر على الأقل ويكون معدًا حسب مخطط الحصيلة والوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون؛
- الحق في الحفاظ على سرية المؤسسة، أي لدي حق الحفاظ على سرية المعلومات المحاسبية التي أتعامل معها، وذلك وفقا للإلتزامات السرية والأخلاقيات المهنية؛
- الحق في الإستقلالية والحياد في أداء مهامي المحاسبية؛

- إمكانية الإستقالة من المؤسسة دون التخلص من إلتزاماتي المهنية، بحيث يجب عليّ أن ألتزم بشعار مسبق مدته ثلاثة أشهر، ويقدم تقريرا عن الإثباتات الحاصلة.

ومن ناحية الواجبات الملزمة عليّ كمحافظ حسابات نذكر منها:

- إبلاغ لجنة مراقبة النوعية بتعييني بصفة محافظ حسابات عن طريق رسالة موصى عليها في أجل أقصاه خمسة عشر يوما؛
- إعلام هيئات التسيير كتابيا في حالة عرقلة مهنتي قصد تطبيق أحكام القانون التجاري؛
- يتعين عليّ كمحافظ حسابات الإحتفاظ بملفات الزبائن لمدة عشرة سنوات إبتداءا من أول سنة للتعين لآخر سنة مالية للعهدة؛
- يتعين عليّ تنفيذ الإجراءات المناسبة لتدقيق القوائم المالية بدقة وموضوعية؛ وتقديم تقارير مفصلة ودقيقة للإدارة والجهات المعنية؛
- يجب علي أن ألتزم بمعايير السلوك الأخلاقي في ممارسة مهنتي، وأن أتجنب أي تصرف يمكن أن يؤثر على شفافية ونزاهة المعلومات المحاسبية والمالية؛
- يتعين عليّ الإلتزام بمعايير وقواعد المهنة والإمتثال للمعايير الدولية للتدقيق والمحاسبة المعترف بها.

س12: بصفتك محافظ حسابات على أي أساس تحدد أتعابك؟ وهل تحصل عليها دفعة واحدة أو على دفعات متعددة؟

ج12: تحدد الأتعاب على أساس الحجم الساعي، حيث يتم تحديد سعر مقابل كل ساعة من العمل المقدم، أي يتم تحديد عدد الساعات المستغرقة لإتمام المهمة وتحصيل الأتعاب يكون وفقا لذلك.

أما بالنسبة لطريقة التحصيل، فتعتمد على إتفاقية مسبقة بيني وبين العميل أو المؤسسة، فقد يتم تسديد الأتعاب دفعة واحدة عند الإنتهاء من العمل أو عند إستلام الخدمات المحاسبية وفي هذه الحالة يتم دفع المبلغ الإجمالي للأتعاب في وقت واحد، أو يتم الإتفاق على تسديد الأتعاب على دفعات متعددة على مدى فترة زمنية محددة، يمكن أن يكون ذلك شهري، ربع سنوي، أو حسب الجدول الزمني المتفق عليه بين الطرفين.

س13: ما هي تعريفك لجودة المعلومات المحاسبية؟

ج13: تعني جودة المعلومات المحاسبية أن المعلومات المحاسبية التي تعرض في القوائم المالية تكون صحيحة وموثوقة ومفيدة للمستخدمين.

س14: هل ترى أن المعلومات المحاسبية تعتبر عنصرا هاما لإنشاء التقارير وإبداء الرأي؟

ج14: نعم بالطبع، ومن بين الأسباب التي توضح أهمية المعلومات المحاسبية في هذا السياق ما يلي:

- أساس لإتخاذ القرارات حيث توفر المعلومات المحاسبية بيانات ومعلومات دقيقة وموثوقة حول الوضع المالي والأداء الإقتصادي للمؤسسة؛
- إبداء الرأي يعتمد بشكل كبير على دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة، حيث يقوم المحافظون للحسابات بتحليل وتقييم المعلومات المحاسبية لضمان صحتها ومطابقتها للمبادئ المحاسبية.

س15: كيف تكتسب المعلومات المحاسبية خاصية الجودة؟.

ج15: لكي تكتسب المعلومات المحاسبية خاصية الجودة يجب:

- **التوثيق والتوثق**: يجب توثيق المعلومات المحاسبية من خلال الحصول على وثائق داعمة موثوقة وصحيحة، يشمل ذلك الحفاظ على الفواتير، وصولات الإستلام، البيانات المصرفية والوثائق الأخرى ذات الصلة؛
- **التحقق والتدقيق**: يتطلب ذلك توفر التدقيق الخارجي للمعلومات المحاسبية، حيث يتم مراجعة وتحليل السجلات والمستندات والعمليات المحاسبية للتحقق من صحتها ودقتها؛
- **التدريب والتأهيل**: يجب أن يكون لدى العاملين في مجال المحاسبة المعرفة والمهارات اللازمة لتجنب الأخطاء والتلاعب في المعلومات المحاسبية.

س16: كيف تتأكد من صحة ودقة المعلومات المحاسبية الموثقة في سجلات الحسابات؟.

ج16: يتم هذا من خلال إتباع بعض الإجراءات بما في ذلك:

- **مراجعة الوثائق المالية**: حيث يتم مراجعة الوثائق المالية الموثقة مثل الفواتير، الوصلات...إلخ للتحقق من صحتها ومطابقتها للمعايير المحاسبية المعمول بها؛
- **التحقق من الحسابات**: وذلك من خلال القيام بمطابقة المبالغ والأرقام الموجودة في سجلات الحسابات مع الوثائق المالية الموثقة؛

- **الإمتثال للمعايير المحاسبية:** وذلك من خلال التأكد من أن جميع العمليات المحاسبية تتوافق مع هذه المعايير.

س17: ما هي المسؤوليات التي تقع على عاتقك كمحافظ حسابات إتجاه المؤسسة التي تقوم بتدقيق حساباتها؟.

ج17: بصفتي محافظ حسابات ومسؤول عن تدقيق حسابات المؤسسة، فإن من بعض مسؤولياتي ما يلي:

- **التحقق من صحة ودقة السجلات المحاسبية:** يتعين عليّ التأكد من أن السجلات المحاسبية موثوقة وتعكس بدقة العمليات والأحداث المالية للمؤسسة؛
- **التأكد من التوافق مع المعايير المحاسبية:** يجب عليّ التحقق من أن المؤسسة تلتزم بالمعايير المحاسبية المعترف بها والمطبقة في البلد أو القطاع الذي تنشط فيه؛
- **تقييم وضع المخاطر:** يتعين عليّ تقييم وتحليل المخاطر المحتملة المتعلقة بالحسابات والتقارير المالية للمؤسسة، وتوجيه الإهتمام للمجالات التي تشكل مخاطر أكبر؛
- **تقديم توصيات وتحليلات:** يجب علّي أن أقدم توصيات مهنية وتحليلات مالية للمؤسسة بناءا على نتائج التدقيق وتقييم الأداء المالي؛
- **الإبلاغ عن إكتشافات التدقيق:** وذلك من خلال إبلاغي عن أي إكتشافات مهمة أو إنتهاكات محتملة للقوانين أو السياسات المحاسبية للجهات المعنية مثل مجلس الإدارة أو الجهات التنظيمية المعنية؛
- **المحافظة على سرية المعلومات:** يتوجب عليّ الحفاظ على سرية المعلومات المحاسبية وعدم الكشف عنها إلا للأشخاص المخولين قانونيا.

س18: بصفتك محافظ حسابات، هل تستخدم أدوات أو تقنيات محددة لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية؟

ج18: نعم، أستخدم مجموعة من الأدوات والتقنيات لتعزيز وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وبعض هذه الأدوات والتقنيات ما يلي:

- **نظم محاسبية متقدمة:** ويقصد بها الأدوات والبرامج التي تستخدم لتسجيل وتتبع وتحليل البيانات المالية والمحاسبية في المؤسسات، وتعتبر هذه النظم أساسية في عملية إدارة المعلومات المحاسبية وتوفير التقارير المالية المطلوبة لأنها تساهم في توفير دقة وموثوقية أعلى للمعلومات المحاسبية؛

- **برامج التدقيق الإلكتروني:** وذلك بإستخدام برامج التدقيق الإلكترونية المتقدمة لتحليل ومراجعة البيانات المحاسبية لأنها تساعد في إكتشاف الأخطاء والتجاوزات وتوفر رؤية تحليلية عميقة.

س19: هل تتبع ممارسات أخلاقية خاصة في عملك كمحافظ حسابات لضمان شفافية وموثوقية المعلومات المحاسبية؟.

ج19: نعم، فأنا كمحافظ حسابات ملزما بأن أتبع ممارسات أخلاقية خاصة لضمان شفافية وجودة المعلومات المحاسبية، ومن بعض هذه الممارسات الأخلاقية ما يلي:

- **المحافظة على سرية المعلومات المحاسبية:** أحافظ على سرية المعلومات المحاسبية وأتعامل معها بسرية كاملة وفقا للمعايير واللوائح القانونية المعمول بها؛
- **النزاهة والصدق:** أقوم بتسجيل المعلومات المحاسبية بصدق ودقة وفقا للمبادئ المحاسبية المعترف بها والقوانين المنظمة للمحاسبة؛
- **الإستقلالية المهنية:** أتمتع بإستقلالية مهنية في أداء مهامي كمحافظ حسابات، وأتجنب أي تدخل أو تأثير يمكن أن يؤثر على صدق وموضوعية تقاريري.
- **الإمتناع عن تعارضات المصالح:** أتجنب أي تعارض مصالح يمكن أن يؤثر في قدرتي على أداء واجباتي بشكل مستقل ومهني.

س20: ما هي النصائح التي تقدمها لنا كطلبة على وشك التخرج؟

ج20: إليكم بعض النصائح التي يمكن أن تساعدكم كطلبة مقبلينا على التخرج وهي:

- تعزيز مهاراتكم العملية من خلال المحاولة في الحصول على فرص تدريبية أو تطوعية في مجال المحاسبة والمالية، هذا سيساعدكم على تطبيق المفاهيم التي تم دراستها في بيئة عمل حقيقية وتعزيز خبراتكم العملية؛
- البحث عن فرص للتواصل مع المحترفين والخبراء في مجال المحاسبة والمالية؛
- بناء سيرة ذاتية وإحترافية وذلك من خلال قيامكم بإعداد سيرة ذاتية مميزة تبرز مهاراتكم وخبراتكم السابقة.

المطلب الثالث: تحليل عناصر المقابلة

بناءا على المقابلة التي أجريناها مع محافظ الحسابات السيد "رجيمي العربي"، وبالإعتماد على الإجابات التي قدمها لنا يمكن أن نستخلص بعض الإستنتاجات والتحليلات التي تدعم دراستنا لهذا الموضوع.

- يتبين لنا أن محافظ الحسابات لديه خبرة مهنية تمكنه من إعداد التقارير المالية لمؤسسات مختلفة مهما كان حجمها ونشاطها؛
- يتضح لنا أن محافظ الحسابات يمارس مهنته بكل إتقان وجهد بهدف تحقيق جودة للمعلومات المحاسبية التي تكون أكثر فائدة بالنسبة لمستخدميها؛
- يتضح لنا أن المعلومات المحاسبية الجيدة وذات الجودة العالية تساهم بشكل كبير في إتخاذ القرارات الصائبة للمؤسسة.
- يمكننا إستنتاج أن محافظ الحسابات لديه دور مهم في ضمان جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق أهداف المؤسسة؛
- يتعين على محافظ الحسابات الإلتزام بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها؛
- يتضح لنا أن مهنة محافظ الحسابات هي مهنة عالمية وبإمكان أي محافظ حسابات مزاولتها حتى مع المؤسسات الموجودة خارج البلد الذي ينتسب إليه؛
- محافظ الحسابات لم يسبق وأن تعرض لمخالفة عند إعداده للتقارير المالية التي قد تحيله إلى مسؤوليات مدنية، جزائية أو حتى تأديبية؛
- تظهر أهمية فحص القوائم المالية في كونها الأداة الرئيسية لإظهار نتيجة النشاط والمركز المالي للمؤسسة وبإعتبارها محور إهتمام الأطراف المختلفة، ويعتبر رأي محافظ الحسابات حول المعلومات المحاسبية والمالية الواردة بالقوائم المالية محل المراجعة مقياس لمدى الصحة والمصداقية والثقة في إعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات، ومن خلال عملية المراجعة يقدم محافظ الحسابات تأكيدات منطقية تفيد بأن المعلومات المحسابية للمؤسسة صحيحة وعادلة وتوفر صورة موثوقة حول الوضعية المالية ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن رأي محافظ الحسابات المستقل والذي يمثله تقريره يمثل مقياسًا لجودة المعلومات المحاسبية وتمثيلها بشكل صحيح للصورة الحقيقية للمؤسسة.

المبحث الثالث: عرض وفحص تقرير محافظ الحسابات

بعد إنتهاء محافظ الحسابات من التقييم الخاص بتدقيق الحسابات للمؤسسة محل المراجعة يحرر تقرير شامل ويدون فيه كل الملاحظات والتوصيات، من خلال هذا المبحث سنتطرق لكل الجوانب المتعلقة بتقرير المؤسسة إعتمادا على وثائق المكتب.

المطلب الأول: تقديم القوائم المالية

في هذا المطلب سيتم تقديم وعرض القوائم المالية للمؤسسة (س) لسنة 2012 حيث سوف نقوم بعرض كل من الميزانية العامة للمؤسسة وكذا جدول حسابات النتائج.

أولا: تقديم الميزانية العامة للمؤسسة (س) في 2012/12/31

سنتطرق في هذا الجزء إلى تقديم ميزانية الأصول وميزانية الخصوم للمؤسسة (س) مقارنة بالسنة المالية السابقة على النحو التالي:

جدول رقم (03 – 1): أصول الميزانية في 2012/12/31

الأصول	السنة المالية 2012			صافي السنة المالية 2011
	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	الصافي	
الأصول الغير جارية				
فارق الإقتناء – المنتوج الإيجابي والسلبي	–	–	–	–
التثبيتات المعنوية	–	–	–	–
التثبيتات العينية	–	–	–	2 131 351.37
أراضي	11 324 890.24	–	11 324 890.24	–
مباني	181 169 952.14	16 847 403.68	164 322 548.46	–
التثبيتات العينية الأخرى	73 698 389.88	14 820 332.35	58 878 057.53	–
الثثبيتات الجاري إمتيازها	–	–	–	–
الإستثمار في الأسهم	–	–	–	–
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة	–	–	–	–
سندات أخرى مثبتة	–	–	–	–

قروض وأصول مالية أخرى	–	–	–	–
ضرائب مؤجلة على الأصل	–	–	–	–
مجموع الأصول الغير جارية	**266 193 232.86**	**31 667 736.03**	**234 525 496.83**	**2 131 351.37**
الأصول الجارية				
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	–	–	–	–
الزبائن	16 599 117.06	–	16 599 117.06	–
المدينون الأخرون	–	–	–	–
الضرائب وما شابهها	4 263 623.31	–	4 263 623.31	447 571.55
حسابات دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة	–	–	–	–
الموجودات وما شابهها	–	–	–	–
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى.	–	–	–	–
الخزينة	80 155 002.35	–	80 155 002.35	47 022 145.36
مجموع الأصول الجارية	**101 017 742.72**	–	**101 017 742.72**	**47 469 717.91**
المجموع العام للأصول	**367 210 975.58**	**31 667 736.03**	**335 543 239.55**	**49 601 069.28**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2012.

جدول رقم (03 – 2): خصوم الميزانية في 2012/12/31

الخصوم	2012	2011
رؤوس الأموال		
رأس مال المصدر	93 900 00	53 900 000
رأس مال غير مستعان به	–	–
علاوات وإحتياطات	–	–
إعادة التقييم	–	–
فارق المعادلة	–	–
النتيجة الصافية	-17 919 195.51	-3 452 578.29
رؤوس أموال أخرى/ ترحيل من جديد	-4 575 469.63	-1 122 891.34
المجموع 1	**71 405 334.86**	**49 324 530.37**

خصوم الغير جارية	-	-
قروض وديون مالية	-	-
الضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	-	-
ديون أخرى غير جارية	-	-
المؤونات والمنتجات الثابتة مسبقا	263 542 486.29	-
المجموع 2	**263 542 486.29**	**-**
الخصوم الجارية	-	-
الموردون والحسابات الملحقة	-	-
الضرائب	-	-
الديون الأخرى	57 619.32	276 538.91
خزينة الخصوم	537 799.08	-
المجموع 3	**595 418.40**	**276 538.91**
المجموع العام للخصوم	**335 543 239.55**	**49 601 069.28**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2012.

ثانيا: تقديم جدول النتائج للمؤسسة (س) في 2012/12/31

في هذا الفرع تطرقنا إلى تقديم جدول حسابات النتائج للمؤسسة (س) في السنة المالية 2012 مقارنة بالسنة المالية السابقة الموضح كما يلي:

جدول رقم (03 – 3): حسابات النتائج للمؤسسة (س) في 2012/12/31

البيان	ملاحظة	2012	2011
رقم الأعمال	(2)	21 539 675.27	-
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون		-	-
الإنتاج المثبت		-	-
إعانات الإستثمار		-	-
1- إنتاج السنة المالية		**21 539 675.27**	**-**
مشتريات مستهلكة		1 102 785.09	349 199.22
خدمات خارجية وإستهلاكات أخرى		2 896 443.18	98 488.23
2- إستهلاك السنة المالية		**3 999 228.27**	**447 687.45**
3 – القيمة المضافة للإستغلال		**17 540 447**	**- 447 687.45**

أعباء المستخدمين		8 452 421.57	2 598 195.44
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	(2)	-	-
4- الفائض الإجمالي للإستغلال		**9 088 025.43**	**-3 045 882.89**
المنتوجات العملياتية الأخرى		1 865.55	14 554.65
الأعباء العملياتية الأخرى		6 141.46	499.55
مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		31 200 550.23	418 752.75
إسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		-	-
5- النتيجة العملياتية		**-22 116 800.71**	**- 3 450 580.54**
المنتوجات المالية		-	-
الأعباء المالية		-	1 997.75
6- النتيجة المالية		**-**	**-1 997.75**
7- النتيجة العادية قبل الضرائب		**-**	**-3 452 578.29**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		-	-
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية		-4 208 268	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية		21 541 540.82	-
مجموع أعباء الأنشطة العادية		39 460 736.33	-
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**-17 919 195.51**	**-3 452 578.29**
عناصر غير عادية – منتجات –		-	-
عناصر غير عادية – أعباء –		-	-
9- النتيجة الغير عادية		**-**	**-**
10- النتيجة الصافية للأنشطة المالية		**-17 919 195.51**	**-3 452 578.29**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2012.

المطلب الثاني: فحص وتدقيق القوائم المالية

يعد محافظ الحسابات أحد المصادر الرئيسية لتوفير المعلومات المحاسبية الموثوقة للمؤسسة والجهات الخارجية المهتمة، إذ يعتبر تحليل محافظ الحسابات للقوائم المالية بمثابة تقييما حول ما تحتويه والغرض منه مساعدة وتوجيه المؤسسة محل المراجعة بناءا على الملاحظات والتوصيات التي يقيمها من أجل ضمان مصلحتها فيما يخص نشاطها ولتحقيق أهدافها المسطرة.

أولا: فحص وتدقيق الميزانية العامة للمؤسسة (س)

سوف نتطرق في هذا الجزء إلى فحص الميزانية العامة للمؤسسة (س) الذي قام المكتب محل الدراسة بتدقيق حساباتها.

1 فحص جانب الأصول: يتضمن جانب الأصول كل من التثبيتات العينية وكل ما يخص قسم المخزونات وحسابات العملاء لتنتهي بخزينة الأصول.

أ. **التثبيتات العينية:** يمكن تلخيص إجمالي التثبيتات العينية المأخوذة من الميزانية العمومية المعدة ما بين السنتين 2011 و2012 على النحو التالي:

جدول رقم (03 – 4): إجمالي التثبيتات العينية للسنتي 2012/2011

البيان	السنة المالية		فارق القيمة	
	2011	2012	القيمة	%
التثبيتات العينية	2 598 537.17	266 193 232.86	263 594 695.69	% 97
المبلغ الإجمالي	**2 598 537.17**	**266 193 232.86**	**263 594 695.69**	

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2012.

- تتكون تفاصيل قيمة إجمالي التثبيتات العينية للسنة المالية 2012 على النحو التالي:

جدول رقم (03 – 5): يفصل التثبيتات العينية لسنة 2012

التثبيتات	المبالغ
أراضي	3 340 754
التخطيط والتطوير	7 894 136.84
فرز المباني	12 779 689.36
مباني و2 غرف ملابس	2 813 954.74
الجدار والسياج	8 494 785
الإضاءة الخارجية	4 840 933.50
النقل	18 580 594.50
هيكل الخزانة	132 356 593.39
خزان المياه	1 303 401.65
التركيب العيني، حصيرة والأدوات الصناعية	160 000
معدات مكافحة الحريق	37 500

الميزان	2 925 000
معدات النقل الثقيل	68 122 643.31
معدات النقل الخفيف	1 652 991.45
معدات المكتب	330 000
معدات تكييف هواء	94 500
معدات التوصيل	25 805.12
معدات المكتب وتكنولوجيا المعلومات	349 900
إجمالي التثبيتات العينية	**266 193 232.86**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2012.

- في 2011/12/31 بلغت القيمة الإجمالية للتثبيتات العينية 2 598 537.17 دج، بينما في السنة المالية 2012 فبلغت 266 193 232.86 دج.

- نلاحظ تغير ملحوظ ما بين السنتين 2011 و2012 للمؤسسة (س) قدر هذا التغير بزيادة قدرها 263 594 695.69 دج، إستفادت منها المؤسسة على أساس محضرين موقعة بينها وبين مدير البيئة لولاية قالمة، حيث تم نقل الأصول المكونة من الممتلكات المنقولة وغير المنقولة للمؤسسة (س) في السنة المالية 2012 وذلك دون تعويض.

ب. إهتلاكات السنة المالية 2012: بلغ المبلغ التراكمي للإهتلاكات الخاص بالتثبيتات العينية المطبق في نهاية السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 ماقيمته 185.03 467دج، بينما رصيد الإهتلاك المتعلق بالنسبة المالية 2012 بلغ 736.03 667 31 دج، (أنظر إلى الملحق رقم 04)، أي بزيادة قدرها 550.23 200 31 دج التي تعود أساسا من الإهتلاكات على العقارات والأصول المنقولة التي تم نقلها من قبل الوصاية في سنة 2012.

ج. المخزونات والمنتجات الجاري العمل بها: ثم تفصيل حساب المخزون على النحو التالي:

جدول رقم (03 – 6): حساب المخزون للسنتي 2012/2011.

ر/ح	تعيين المخازن	السنة المالية		فارق القيمة
		2011	2012	
31	الموارد والمستلزمات	/	/	/
331	المنتجات الجاري إنجازها	/	/	/
335	المنتجات المصنعة	/	/	/
37	المخزونات الخارجية	/	/	/
المجموع		/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2012.

- بناءا على الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة (س) ليس لديها مخزون بتاريخ 2012/12/31 وهذه الملاحظة صالحة للسنتين الماليتين السابقتين، ويرجع هذا إلى عدم وجود مخزون للمؤسسة (س) نتيجة إلى الإستهلاك المباشر للإحتياجات واللوازم وغيرها نظراً إلى طبيعة النشاط المحدد لها.

د. الزبائن: سجل حساب الزبائن في تاريخ 2012/12/31 مبلغ 16 599 117.06 دج، موزعاً على النحو التالي:

جدول رقم (03 – 7): يفصل حساب الزبائن

التعيين	المبالغ
حساب العميل العام	1 250 544
حساب العميل الخاص	287 080.56
فواتير العميل التي سيتم تحريرها	15 061 492.50
المجموع	**16 599 117.06**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2012.

- من إجمالي المبلغ المسجل نجد أن هناك 1 250 544 دج مستحق لعملاء القطاع العام و 287 080.56 دج مستحق لعملاء القطاع الخاص، أما بالنسبة لمبلغ 15 061 492.50 دج فهو يتوافق مع الخدمات المقدمة لمختلف العملاء والتي لم يتم إصدار فواتيرها بعد.

هـ- الخزينة:

سجل حساب الخزينة للمؤسسة (س) في تاريخ 2012/12/31 مبلغ 80 155 002.35 دج، موزعا على النحو التالي:

جدول رقم (03 – 8): خزينة الأصول

ر/ح	التعيين	المبالغ
512	بنك BDL	80 122 601.77
53	الصندوق	32 400.58
المجموع		**80 155 002.35**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2012.

- نلاحظ أن المبلغ الإجمالي للأموال المتاحة التي تم إيقافها في 2011/12/31

كان 47 022 145.36 دج (أنظر الملحق رقم 01)

بينما ذلك المقابل للسنة المالية 2012 بلغ 80 155 002.35 دج، أي بفارق زيادة قدره 33 132 856 .99 دج.

- يرجع هذا الفارق بشكل أساسي من النقد المتاح من الإعانات الواردة من وزارة الداخلية والسلطات المحلية.

2. فحص جانب الخصوم: سنقوم في هذا الفرع بفحص جانب الخصوم الذي يحتوي على كل من الأموال الخاصة والديون الأخرى.

أ) **الأموال الخاصة:** يتم فحص الأموال الخاصة من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (03 –9): الأموال الخاصة.

ر/ح	الأموال الخاصة	2011/12 /31	2012	2012/12/31
101	رأس المال	53 900 000	40 000 000	93 900 000
11	الترحيل من جديد	-4 575 469.63	-17 919 195.51	-22 494 665.14
المجموع		**49 324 530.37**	**22 080 804.49**	**71 405 334.86**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2012.

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك عجز قدره 4 575 469.63 دج للسنة المالية 2011 أما بالنسبة للسنة المالية 2012 فتظهر نتيجة عجز أكبر تعود قيمتها إلى 17 919 195.51 دج، أي عجز إجمالي لمدة سنتين قدره 22 494 665.14 دج.

ب) الديون: ديون المؤسسة المحققة بتاريخ 2012/12/31 بلغت 595 418.40 دج، يتم فحص هذه الديون من خلال الجدول الوارد أدناه.

جدول رقم (03 –10): الديون المحققة للسنتي2012/2011.

ر/ح	الديون	السنة المالية		فارق القيمة
		2011	2012	
422	أموال الخدمات الاجتماعية	-	160 254.87	160 254.87
43	الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة	-	171 406.73	171 406.73
444	الضرائب على النتائج	-	206 137.48	206 137.48
48/44	الديون الأخرى	276 538.91	57 619.32	-218 919.32
المجموع		**276 538.91**	**595 418.40**	**318 879.49**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2012.

- نلاحظ من خلال الجدول تغير ملحوظ من سنة 2011 إلى 2012 حيث أن قيمة الديون في تاريخ 2011/12/31 بلغت 276 538.91 دج، أما بالنسبة للسنة المالية 2012 بلغت 595 418.40 دج، أي بزيادة قدرها 318 879.49دج.
- يفسر هذا الإرتفاع نتيجة إلى الزيادة في القوى العاملة ورواتب ومصروفات الموظفين.

ثانيا: فحص وتدقيق جدول حسابات النتائج

كانت بيانات جدول حسابات النتائج التي أقفلت من قبل المؤسسة (س) في نهاية السنة المالية 2012/12/31 مقارنة بسنة 2011 على النحو التالي:

1-إنتاج السنة المالية: نلاحظ وجود إرتفاع في مبيعات الأعمال لعام 2012 بقيمة 21 539 657.27 دج مقارنة بعام 2011، وهذا ما أدى إلى زيادة إنتاج السنة المالية (أنظر إلى الملحق رقم 03).

2-إستهلاكات السنة المالية: بلغت قيمة إستهلاكات السنة المالية 447 687.45 دج خلال سنة 2011 أما بالنسبة للسنة المالية 2012 فإرتفعت إلى 3 999 228.27 دج، ويفسر هذا الإرتفاع وجود زيادة في قيمة المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية الأخرى لعام 2012 مقارنة بعام 2011 (أنظر إلى الملحق رقم03).

3- القيمة المضافة للاستغلال: نلاحظ أن القيمة المضافة للإستغلال في سنة 2011 هي 447 687.45 – دج أما في سنة 2012 فهي 17 540 447.00 دج، حيث هناك ارتفاع ملحوظ في القيمة المضافة للإستغلال لعام 2012 مقارنة بعام 2011 ويشير ذلك إلى زيادة القدرة على تحقيق أرباح أعلى من الأنشطة الأساسية للمؤسسة.

4-الأعباء (المصروفات):

جدول رقم (03 -11): الأعباء للسنتي 2012/2011

ر.ح	إسم الحساب	2011	2012	الفارق
60	المشتريات المستهلكة	349 199.22	1 102 785.09	753 585.87
62	الخدمات الخارجية الأخرى	98 488.23	2 896 443.18	2 797 954.95
63	أعباء المستخدمين	2 598 195.44	8 452 421.57	5 854 226.13
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات الأخرى	-	-	-
65	الأعباء العملياتية الأخرى	499.55	6 141.46	5 641.91
68	المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	418 752.75	31 200 550.23	30 781 797.48
	المبلغ الإجمالي	**3 465 135.19**	**43 658 344.53**	**40 193 206.34**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2012.

- يتيح لنا فحص الجدول ملاحظة أن المبلغ الإجمالي للأعباء (المصروفات) بما في ذلك مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة المحصلة على السنة المالية 2011 بلغت 3 465 135.19 دج، أما عن السنة المالية 2012 فبلغت 43 658 344.53 دج وهذا راجع لزيادة قدرها 40 193 206.34 دج.

- بلغ إجمالي تكلفة الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة المتبعة لعام 2011 ما قيمته 418 752.75 دج، والذي تم ممارسته في عام 2012 بمبلغ 31 200 550.23 دج.

5-المنتجات: لفحص تطور جدول حسابات النتائج المعترف به في عام 2012 مقارنة بـ 2011 يكون من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03 – 12): تطور المنتوجات للسنتي 2012/2011

ر/ح	إسم الحساب	السنة المالية		فارق القيمة
		2011	2012	
70	المبيعات من البضائع	-	21 539 675.27	21 539 675.27
701	المبيعات من المنتوجات	-	-	-
72	الإنتاج المخزن	-	-	-
73	إعانات الإستغلال	-	-	-
75	المنتوجات العملياتية الأخرى	14 554.65	1 865.55	12 689.10
المبلغ الإجمالي		**14 554.65**	**21 541 540.82**	**21 561 364.37**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2012.

- يكشف فحص البيانات المالية للمؤسسة (س) في تاريخ 2011/12/31 عن غياب تام للإيرادات الناتجة عن نشاط الإستغلال، ومع ذلك تلقت المؤسسة (س) خلال هذه السنة المالية مبلغاً قدره 14 554.65 دج يمثل تعويضاً دفعته شركة التأمين. أما بالنسبة للسنة المالية 2012/12/31 تغير الوضع تماماً منذ أن حققت المؤسسة (س) رقم مبيعات قدره 21 539 675.27 دج يتكون من الخدمات المقدمة إلى العديد من العملاء.

6-صافي نتيجة السنة المالية:

جدول رقم (03 – 13): صافي نتيجة السنة المالية للسنتي 2012/2011

المستحقات	2012	2011	فارق القيمة
القيمة المضافة للإستغلال	17 540 447	- 447 687.45	17 988 134.45
إجمالي فائض الإستغلال	9 088 025.43	- 3 045 882.89	12 133 908.32
النتيجة العملياتية	- 22 116 800.71	- 3 450 580.54	- 18 666 220.17
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	- 17 919 195.51	- 3 452 578.29	- 14 466 617.22
صافي نتيجة السنة المالية	**- 17 919 195.51**	**- 3 452 578.29**	**- 14 466 617.22**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات لسنة 2012.

- يسمح لنا هذا الجدول بملاحظة أن صافي نتيجة العجز للسنة المالية 2011 كانت 3 452 578.29 دج، بينما سجلت في 2012 أيضاً إرتفاع العجز إلى 17 919 195.51 دج، تجدر الإشارة إلى أن السنة السابقة تتكون أساسا من تكاليف الموظفين والإستهلاك من الطاقة الكهربائية والإستهلاك المطبق على المعدات التي تحصلت عليها المؤسسة (س).

- بالنسبة لنتيجة السنة المالية 2012، فهي أكثر أهمية ومبررة بحجم الأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي المتعلقة بالتوظيف الجديد للعمال الذين زادت قوتهم العاملة إلى 20 عاملاً في عام 2012، وخاصة التخصيص للإهتلاك على المستوى العام (قيمة الأصول المنقولة وغير المنقولة المحولة من قبل السلطة الرقابية في عام 2012).

المطلب الثالث: تقرير المصادقة على الحسابات السنوية

بعد إنتهاء محافظ الحسابات من تدقيق وتحليل القوائم المالية والتعليق عليها يقوم بإبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقرير يتضمن كل التوصيات والتعديلات التي يجب على المؤسسة التقيد بها في السنة الموالية.

أولا: الملاحظات والتوصيات التي يقدمها محافظ حسابات للمؤسسة (س)

تتمثل أهم هذه التوصيات والتعديلات التي ينبغي على المؤسسة (س) أخذها بعين الإعتبار فيما يلي:

1-مراجعة الدورة النقدية: من خلال هذه الدورة تم ملاحظة ان عددا معين من المصاريف السنوية يتم تنظيمها وفقا لقسائم وإيصالات التسليم بدلا من الفواتير التنظيمية مثل منتجات الصيانة والدفع مقابل خدمات ازالة الشحوم من الملابس وشراء بعض اللوازم المكتبية وما إلى ذلك.

- من المستحسن والموصى به بتقرير النفقات على أساس الفواتير التنظيمية بدلا من القسائم وإيصالات التسليم إلا في ظروف استثنائية.

- كما لاحظنا أنه تم تسجيل مبالغ رسوم الطوابع المالية والملصقة في حساب رواتب بينما كان يجب تسجيلها في حساب الضرائب دون التأثير على نتيجة السنة المالية، لهذا يجب تطبيق الملاحظة خلال السنة المالية 2013 وما بعدها.

2- مراجعة دورة البنك: على مستوى هذه الدورة لاحظنا أن مشتريات المستلزمات القابلة للتخزين هي موضوع الخدمة المقدمة للدفع دون أن تكون موضوع إيصالات التسليم في المستقبل.

- نوصي بإنشاء قسائم إستلام عن طريق إنشاء كشوف المخزون ومراقبة الإستهلاك عند الضرورة، مع ملاحظة تلقي الحسابات المصرفية للمؤسسة (س) حوالة على شكل منحة قدرها 40.000.000.00 دينار جزائري في 26 جوان 2012 من الوزارة المشرفة وتسجيلها في حسابات رأس المال بينما في رأينا هو دعم تشغيلي يتم تسجيله في حساب المنتج، ومع ذلك فان هذا التوضيح يقع ضمن صلاحية مجلس الإدارة الذي سيقرر في إجتماعه المقبل.

3- مراجعة دورة المشتريات: لاحظنا في دورة المشتريات أن الفاتورة رقم 01/ 2012 بتاريخ 2012/07/01 بمبلغ 1.306.831.50 دج تتعلق بتركيب مقعد التي نفذتها شركة تسمى (ب) في بوشقوف مسجلة في حساب مصاريف، بينما كان يجب تسجيلها في حساب الأصول الثابتة.

4-دليل الإجراءات المحاسبية: المؤسسة (س) حديثة الإنشاء ولا تملك أدلة إجراءات محاسبية، وتحديد المهام والوظائف، لذا يوصى بالتفكير في المستقبل في تطوير أدوات العمل هذه والتي تعتبر ضرورية لشفافية وكفاءه الإدارة.

5- جدول الرواتب: تكافئ المؤسسة (س) موظفيها على أساس سلم الرواتب بحد أدناه 12000.00 دج شهريا، يوصى بتكيف هذه الشبكة مع الأجور السارية مع العلم أنه محدد حاليا بـ 18000.00 دج شهريا.

6- الميزانية المؤقتة (التقديرية) لعام 2013: لم تقدم المؤسسة لمراجعتنا الميزانية المؤقتة التي سيتم وضعها لسنة التجارية 2013.

7- النظام المحاسبي والمالي المطبق: طبقت المؤسسة (س) النظام المحاسبي والمالي الجديد الذي دخل حيز التنفيذي في 1 جانفي 2010 تنفيذا للقانون 01-10 بتاريخ 29 أوت 2007 ونصوصه التنظيمية، ومع ذلك فقد لاحظنا عدم وجود الملحق المنصوص عليه في القانون المذكور والنصوص المنفذة له، ولذا نوصي بإعدادها لعام 2013 لأنها وثيقة إلزامية.

8- مخطط الحسابات: لم تقم المؤسسة بوضع دليل حسابات خاص بنشاطها وتم تسجيل حساباتها وفق المخطط العام للحسابات الوارد في الأمر التنفيذي الصادر في 26 جويلية 2008 الصادر عن وزاره المالية، سيكون من المرغوب فيه التفكير في المستقبل في تطوير مخطط حسابات محدد خاص بالمؤسسة.

9- الهيكل التنظيمي: لا تحتوي المؤسسة على مخطط هيكلي يحدد التسلسلات الهرمية الوطنية والعلاقات بين الإدارات، يوصى بالتفكير في تطوير مخطط تنظيمي يتلائم مع هيكل وتطور المؤسسة التي وافق عليها مجلس الإدارة.

ثانيا: نموذج لتقرير محافظ الحسابات حول القوائم المالية لسنة 2012.

تنفيذا للمهمة الموكلة إلينا بموجب الأمر رقم 01- 13 بتاريخ 3 جانفي 2013، نتشرف أن نقدم لكم تقريرنا عن الحسابات السنوية لمؤسستك (س) في ولاية قالمة للسنه المالية 2012.

لقد تحققنا من الحسابات السنوية لمؤسستك لهذه السنة المالية على أساس الوثائق والمستندات التي تم إبلاغنا بها وهي:

- الميزانية العمومية (الأصول والخصوم)، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تحركات رأس المال، الذي تم إنشاؤه وفقا لشكل المستندات المنصوص عليها في نظام المحاسبة المالية (scf) والمغلق في 31 ديسمبر 2012؛
- الميزان التجريبي التفصيلي للحسابات؛
- دفتر الكبير لنفس الفترة؛
- المستندات الداعمة والمستندات المحاسبية لعمليات الإيرادات والنفقات ورسوم الشحن في عام 2012.

وقد تم إجراء عمليات التحقيق التي أجريناها وفقا لقواعد التدقيق المقبولة عموما، وقد تضمنت بالإضافة إلى الفحص العام للقيود المحاسبية والمسوحات المحاسبية وغيرها من إجراءات الرقابة التي تعتبر ضرورية في ضوء قواعد العناية الواجبة العادية.

بالنظر إلى ما سبق، وفي نهاية مهمتنا نشهد أن الحسابات السنوية التي أنشأتها المؤسسة (س) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 تعكس صورة مخلصة ومنتظمة وصادقة عن وضعها المالي وعن النتائج، ونوصي بأن يأخذ المديرون في الإعتبار تعليقاتنا وملاحظاتنا التي أبدينا تحفظها لعدم وجود ملحق للحسابات.

حرر في قالمة، بتاريخ 2013/07/31

محافظ الحسابات

رجيمي العربي.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك من خلال إجرائنا للدراسة الميدانية التي تمت على مستوى مكتب محافظ الحسابات "رجيمي العربي"، وبالإعتماد على التقرير الذي أعد من طرفه للمؤسسة (س) محل المراجعة، تمكنا من التعرف على طريقة عمله وكيفية فحصه للميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث توصلنا في دراستنا إلى أن محافظ الحسابات كان له دور فعال في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال إبداء رأيه الفني الإيجابي حول صحة هذه الحسابات.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا ومعالجتنا لموضوع البحث المتمثل في دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، وإنطلاقا من إشكالية هذه الدراسة المتمثلة في كيفية مساهمة محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتركيزا على المهنة والدور الأساسي الذي يقوم به تبين لنا أن مهنة محافظ الحسابات تحتاج إلى توفر صفات ذاتية ومهارات شخصية ومعرفة واسعة وإلمام تام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليه وبأنظمة المحاسبة المالية التي يقوم بفحصها من أجل إضفاء الموثوقية والمصداقية للمعلومات المحاسبية وذلك بإعطاء رأي فني محايد يوضح فيه الصورة الحقيقية للقوائم المالية.

وهو ما دفع بالمشرع الجزائري إلى تفويض وتعيين محافظ الحسابات كممثل قانوني وفني ومحاسبي مستقل على المؤسسات للعمل على إثبات شرعية وصدق وصحة الحسابات وفق معايير الأداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر.

بعد دراستنا لهذا الموضوع سنحاول إثبات أو نفي صحة الفرضيات السابقة، بالإضافة إلى إستخلاص جملة من النتائج والتوصيات يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1-إختبار الفرضيات:

بعد دراستنا لهذا الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية يمكننا الإجابة على الفرضيات كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** تدقيق الحسابات هو عملية مهمة تتم عادة من قبل محافظ الحسابات وهي تتمثل في تقييم وفحص وتحليل المعلومات المحاسبية والمالية لمؤسسة ما بهدف التحقق من صحة وموثوقية القوائم المالية والتأكد من مطابقتها للمعايير المعتمد والمعترف بها.

من خلال الدراسة التي قمنا بها نثبت صحة هذه الفرضية حيث نستنتج أن وجود التدقيق في المؤسسة يعد أمرًا ضروريا ومهمًا.

- **الفرضية الثانية:** يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية على أنها مقدار التطابق والموثوقية والدقة والشمولية للمعلومات المحاسبية التي يتم توفيرها في القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بإجراءها نثبت صحة هذه الفرضية لأن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية تساعد في إتخاذ القرارات المالية الصحيحة والإستراتيجية الفعالة، وكذا من أهم خصائصها المحاسبية الموثوقية والمصداقية ...إلخ.

- **الفرضية الثالثة:** حسب الدراسة التي قمنا بها ومن خلال تعرفنا على محافظ الحسابات يمكننا إثبات صحة هذه الفرضية، حيث يعد محافظ الحسابات كل شخص يعمل لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تدقيق حسابات مؤسسة ما، وذلك من خلال إبداءه لرأيه الفني المحايد حول صحة وصدق القوائم المالية، بالإضافة إلى تقديم التوصيات والتوجيهات التي ينصح المؤسسة بالتقيد بها مستقبلا.

- **الفرضية الرابعة:** يتمثل الدور الأبرز لمحافظ الحسابات في المؤسسة من خلال إكتشافه للأخطاء والمخالفات والإنحرافات الموجودة بالقوائم المالية للإبلاغ عنها، ويجب أن يفصح عنها بكل شفافية في تقريره المقدم للمؤسسة، وهذا ما أدى إلى إثباتنا صحة هذه الفرضية.

2- النتائج:

توصلنا في نهاية الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- إن وظيفة المحاسبة لا تكفي للوفاء بمتطلبات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة من المعلومات إذا لم يتم إضفاء مصداقية على تلك المعلومات من طرف محافظ الحسابات؛

- يتمثل دور محافظ الحسابات في كشف الإختلالات المحتملة في القوائم المالية وبالتالي يساهم في الحد من المخاطر المالية والإحتيال؛

- يقوم محافظ الحسابات بمراجعة عناصر القوائم المالية، وذلك من خلال طرق وأساليب مختلفة تتمثل في الجرد الفعلي للأصل وفحص كل ما من شأنه أن يثبت وجود ملكية الأصل، كما يتأكد من صحة تقييمه وكذا تسجيله محاسبيا؛

- جودة المعلومات المحاسبية تلعب دورًا حاسمًا في إتخاذ القرارات السليمة للمؤسسة؛

- تتمثل المهمة الرئيسية لمحافظ الحسابات في فحص وتقييم الحسابات والقوائم المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ المهنية بطريقة سليمة ومتجانسة بغرض إعداد تقرير يتضمن رأيه الفني حول القولئم المالية؛

- يتوقف نجاح محافظ الحسابات في منهج عمله على إتباعه لمعايير التدقيق المتعارف عليها، فأهمية هذه المعايير تكمن في كونها مقياسا للأداء الذي يقوم به محافظ الحسابات في تنفيذ عملية التدقيق؛

- ترتكز جودة المعلومات المحاسبية على درجة إكتشاف محافظ الحسابات للغش والأخطاء المحاسبية التي توجد بالقوائم المالية والإفصاح في التقرير عنها؛
- المصادقة على المعلومات المحاسبية تمثل الضمان الذي يعتمد عليه مستخدمي هذه المعلومات.

3-التوصيات:

إنطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- توظيف مدققين داخليين في كل مؤسسة يجب أن يكون بشكل إجباري، مما يساعد على أداءه الجيد؛
- تعزيز التواصل والتعاون بين محافظ الحسابات وباقي أقسام المؤسسة، مثل الإدارة التنفيذية والمحاسبة، ويساهم التواصل الجيد في تبادل المعرفة وتدقيق تكامل الجهود لتحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
- لابد على مكاتب محافظي الحسابات توفير فرص لتنمية وتطوير معارف المقبلين الجدد على المهنة وهذا من خلال برامج التعليم المهني المستمر والمنظم من قبل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بواجبات وحقوق محافظي الحسابات مع التشديد في تطبيق العقوبات الصارمة على كل من يخالفها سواء من قبل محافظي الحسابات أو من قبل المؤسسات؛
- ضرورة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الوقت المعني وإلا ستفقد المعلومات مصداقيتها وأن يتم الإفصاح عنها بطرق يسهل فهمها.

4-أفاق الدراسة المستقبلية:

من خلال دراستنا للموضوع واجهتنا العديد من الإشكاليات التي قد تكون محل دراسات قادمة، وعليه سنقدم بعض المواضيع كما يلي:

- دور المعايير الجزائرية للتدقيق في تفعيل مهنة محافظي الحسابات؛
- قدرة محافظ الحسابات على إكتشاف الغش حسب القانون 10-01؛
- واقع التدقيق في المؤسسات العمومية الجزائرية.

وأخيرا نأمل أننا وفقنا في إختيار الموضوع وعرضه بالشكل الملائم الذي يحقق الغرض المعد من أجله.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2009.

2- أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997

3- أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

4- أحمد عطا الله الحسبان ، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2020.

5- أحمد نور الدين قايد، **التدقيق المحاسبي**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

6- أخضر لقليطي، **دراسات في المالية والمحاسبة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، الجزائر، 2018.

7- إدريس عبد السلام إشتيوي، **المراجعة معايير وإجراءات**، دار جامعة قان يونس، ليبيا، الطبعة الأولى، 2008.

8- ألفين أرينز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.

9- أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

10- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

11- إيهاب نظمي، هاني العرب، **تدقيق الحسابات**، دار رائد للنشر، الأردن، 2012.

12- توفيق مصطفى أبو رقبة، عبد الهادي أسحق المصري، **تدقيق ومراجعة الحسابات**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

13- جمال عبد الله محمد، **نظم المعلومات الإدارية**، دار المعتز للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 24.2015.

14- حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة: مدخل معاصر**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

15- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، دار الثقافة للنشر، الأردن، الجزء الأول، 2009.

16- خالد الخطيب، خليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعملي**، دار البداية ناشرون وموزعون، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

17- خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.

18- خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات: الناحية العلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2004.

19- خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الإستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية**، دار البداية، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

20- رأفت محمود سلامة وآخرون، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

21- رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

22- سامي محمد الوقاد، لؤي محمد ويدان، **تدقيق الحسابات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

23- سعد فؤاد علي حبابة، **أصول تدقيق الحسابات**، دار الإبتكار للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.

24- صلاح الدين عبد المنعم، **إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2001.

25- صلاح الدين عبد المنعم، **نظم المعلومات المحاسبية وإقتصادياتها**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الأولى، 2014.

26- طلال محمد علي الجحاوي، محمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.

27- عاطف زاهر سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الرابية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

28- عبد الحي مرعي، **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في إتخاذ القرارات**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 1993.

29- عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008.

30- عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011.

31- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2004.

32- عبد الفاتح الصحن وآخرون، **أسس المراجعة: الأسس العلمية والعملية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2004، ص40.

33- عبد الفتاح الصحن، **مبادئ وأسس المراجعة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.

34- عبد الله رعد الطائي، عيسى قدادة، **إدارة الجودة الشاملة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

35- عبد المقصود ديبان وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

36- علي ثناء القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الأردن، 2008.

37- علي معطى الله حسينة شريخ، **عن المهن الحرة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحسب المعتمد**، دار هومة للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.

38- عيسى زهير، **تدقيق الحسابات الإجراءات العلمية**، دار البداية للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

39- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2006.

40- كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2002.

41- كمال الدين الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

42- لعلي بوكميش، **إدارة الجودة الشاملة**، أيزو9000، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

43- مبروك محمد نصير، **خدمات المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2018.

44- محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري، المعايير والقواعد – مشاكل التطبيق العملي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

45- محمد الفيومي، عوض لبيب، **أصول المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998

46- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

47- محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000.

48- محمد سمير الصبان، عوض لبيب فتح الله، **الأصول العلمية والمهنية للمراجعة**، الدار الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 1996.

49- محمد طلال علي الجحاوي، فؤاد عبد المحسن الجبوري، **نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها في ظل الدور الإستراتيجي لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2013.

50- محمد طواهر التهامي، صديقي مسعود، **المرجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

51- محمد عبد الوهاب العزاوي، **دارة الجودة الشاملة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

52- محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

53- محي الدين عبد الرزاق حمزة، أصول **مراجعة الحسابات1**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.

54- مصطفى يوسف كافي، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية وإقتصاد المعرفة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

55- هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2004.

56- هاشم حازمي الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجامعة المفتوحة طرابلس، ليبيا، الجزء الأول.

57- وليد ناجي الحبالي، حسين الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

58- يزيد محمد صالحي، **التدقيق الإجتماعي ودوره في تحسين أداء الموارد البشرية**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

59- يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ب- الأطروحات والمذكرات:

1- إبراهيم أحمد علي عمايره، **أثر هيكلة إجراءات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية على موثوقية المعلومات**، رسالة ماجيستر في المحاسبية، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2012.

2- بولحبال فريد، **أثر إستخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات: دراسة مجموعة شركات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2018.

3- جهاد أحمد سالم، **أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في تقرير الإفصاح والشفافية: دراسة حالة شركة الفوسفات الأردنية**، رسالة ماجيستر في علم المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جوش الأهلية، الأردن، 2015.

4- حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009.

5- خالد بعاشي، إلهام عطاوي، **مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، الجزائر، 2020.

6- دينا فضل الحاج صالح، **تطوير نظام المعلومات المحاسبية في ضوء المتغيرات المحاسبية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)**، رسالة ماجيستر في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2011.

7- رياض زلاسي، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية : دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012.

8- سارة حدادي، **دور محافظ الحسابات في إكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2020.

9- شفيقة بوزيد، **التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013.

10- عبد الباسط مداح، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2018.

11- عبد الحكيم سليماني، **دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الإستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد : دراسة حالة مؤسسة إقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2020.

12- عبد المنعم عطا العلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة: دراسة تحليلية تطبيقية**، رسالة ماجيستر في علوم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2012.

13- علي بن قطيب، **دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحيين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2017.

14- علي حامدي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرارات في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2011.

15- عمر يزن البرباوي، **العلاقة بين مخاطر تشغيل نظم المعلومات المحاسبية وجودة الإفصاح المحاسبي**، رسالة ماجيستر في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2012.

16- فاتح سردوك، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات الحسابية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم (ALGAL) بالمسيلة**، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2004.

17- فيروز رجال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاساتها على كفاءة الأسواق المالية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2018.

18- كهينة بن عمارة، **المراجعة الخارجية وسيلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية: دراسة حالة مؤسسة النقل والشحن الإستثنائيين للتجهيزات الصناعية والكهربائية**، مذكرة مقدمة ضمن الحصول على شهادة الماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013.

19- لبنى بن زاف، نور الدين أحمد قايد، **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية: دراسة عينة في المؤسسات الإقتصادية**، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2019.

20- محمد أمين لونيسة، **تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية: دراسة عينة مكاتب الخبرة المحاسبية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر،2017.

21- محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011.

22- محمد بوعبيدة، **دور المراجعة الخارجية في إضفاء المصداقية على المعلومة المالية في ظل المعايير الجزائرية للمراجعة: دراسة حالة**، أطروحة دكتواره الطور الثالث في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، الجزائر، 2021.

23- محمد فهد العجمي، **أثر إلتزام المدقق الخارجي بخدمات الثقة على مصداقية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2011.

24- محمد يزيد صالحي، **أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة: دراسة حالة صيدال خلال الفترة 2010/2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016.

25- موسى الطيب حامد إدريس، **مخاطر المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للمعلومات المحاسبية: دراسة تحليلية تطبيقية**، رسالة ماجيستر في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، مصر، 2008.

26- ناجي بن يحي، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي: دراسة حالة شركة المطاحن الكبرى GMSUD**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2013.

27- ناصر الدين ديلمي، **دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية: دراسة تطبيقية على أراء مراجعي الحسابات في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2018.

28- ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات: دراسة حالة مؤسسة إقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009.

29- وليد خالد حميد العازمي، **أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي**، رسالة ماجيستر في علوم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012.

30- يعقوب ولد الشيخ محمد، **التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية: دراسة مقارنة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، الجزائر، 2015.

31- يوسف محمد مطرية، **أثر التكامل بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية على تعزيز نظام الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على البنوك الوطنية في قطاع غزة**، رسالة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

ج- المجلات:

1- أحلام بلقاسم كحلولي، خير الدين معطى الله، **دور التحقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيكدة**، مجلة الباحث الإقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، المجلد06، العدد01، 2018.

2- أحمد نقي، **المقابلة: الماهية، الأهمية، الأهداف، الأنواع**، مجلة أفانين الخطاب، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، المجلد01، العدد02، ديسمبر 2021.

3- خيرة معمري، قويدر حاج قورين، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد21، 2019.

4- رحمة سكينة، ميلود تومي، **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد02، 2019.

5- شرين مامون سيد أحمد محمد، **أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، كلية الفجر للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد07، العدد01، 2020.

6- صدام محمد محمود الحيالي وآخرون، **أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة تكريب للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريب، العراق، المجلد06، العدد03، 2006.

7- صورية كحول، **دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، الجزائر، العدد01، 2022.

8- عبد الجليل لخذاري، عيسى زين، **مسؤولية المراجع الجزائري في الحد من مخاطر المراجعة الخارجية: دراسة ميدانية في البيئة الخارجية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، المجلد04، العدد01، 2018.

9- عبد الجنابي عبد خلف، أحمد مقداد نوري النعيمي، **دور الجانب الأخلاقي للمحاسب الإداري في جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، العدد79، 2014.

10- عبد المجيد قادري، **مدى إستقلالية محافظ الحسابات على ضوء القانون 10-01**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري، الجزائر، المجلد31، العدد02، 2020.

11- فتحي طيطوس، **محافظ الحسابات في لجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة طاهر مولاي، الجزائر، العدد09، 2013.

12- محمد سيد، **مسار مزاولة مهنة محافظ الحسابات بالجزائر**، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد02، العدد15، 2016.

13- مصطفى العثماني، **جودة المعلومات المحاسبية كآلية لتحقيق أهداف المؤسسة الإقتصادية**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، المجلد01، العدد07، 2017.

14- مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، العدد09، 2013.

15- مفيد عبد اللاوي، **المعايير الأساسية لإعداد تقرير محافظ الحسابات وعناصره وفقا للقانون 10-01**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد04، العدد06، 2013.

16- نور الدين أحمد قايد، إسلام هلايلي، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد الجزائر، العدد01، 2019.

17- نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد09،ص2013 .

د- المداخلات والملتقيات:

1- جمعة هوام، نوال لعشوري، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، أفاق)**، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2011.

د- المحاضرات:

1- بوحفص رواني، **التدقيق المالي والمحاسبي**، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق في علوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، الجزائر، 2018.

2- زوليخة بختي، التدقيق المالي، **محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر**، كلية الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، 2020.

3- لياس قلاب ذبيح، **التدقيق المالي**، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2020.

هـ- القوانين والمراسيم:

1- أمر رقم 75-59 مؤرخ في 20رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون التجاري، المادة 715 مكرر4، 2005.

2- القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2011/01/27 **المتعلق بمهن الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد07 الصادر بتاريخ 2011/04/02، الجزائر.

3- القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 **المتعلق بمهن الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد42 الصادرة بتاريخ 2010/07/11، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1- Céline Michailexo, **Qualité de l'information comptable, Manuxrit auteur**, Public dans « Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, 2009.
2- Djkidel Boudjelel, **contribution de l'audit financier à la bonne gouvernance des entreprises**, journal economic issue, vol12, N02, 2021.
3- Mémento pratique, **Audit et commissariat aux comptes 2005-2016**, Edition Francis LEFEBURE, France, 2014.

الـملاحق

الملحق رقم (01): ميزانية الأصول

Commissariat aux comptes [redacted] la Wilaya de Guelma Exercice 2012

EXAMEN DES ETATS FNANCIERS 2012

LE BILAN

A - BILAN ACTIF AU 31/12/2012

ACTIF	NOTE	EXERCICE 2012			EXERCICE 2011 NET
		BRUT	AMORT/PRO	NET	
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition goodwill+ou-					
immobilisation incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		11.324.890.24		11.324.890.84	2.131.351.37
Bâtiments		181.169.952.14	16.847.403.68	164.322.548.46	
Autres immobilisati. corporelles		73.698.389.88	14.820.332.35	58.878.057.53	
Immobilisations en cours					
Immobilisation financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participation/créances					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIFS NON COURANTS		266.193.232.86	31.667.736.03	234.525.496.83	2.131.351.37
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours					
Créances et emploi assimilé					
Clients		16.599.117.06		16.599.117.06	
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés		4.263.623.31		4.263.623.31	447.572.55
Autres créances actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements					
Trésorerie		80.155.002.35		80.155.002.35	47.022.145.36
TOTAL ACTIFS COURANTS		101.017.742.72		101.017.742.72	47.469.717.91
TOTAL GENERAL ACTIF		367.210.975.58	31.667.736.03	335.543.239.55	49.601.069.28

[redacted] COMMISSAIRE AUX COMPTES Page 7

الملحق رقم (02): ميزانية الخصوم

B -BILAN PASSIF AU 31/12/2012

PASSIF	NOTE	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
CAPITAUX PRPRES			
- Capital émis		93.900.000.00	53.900.000.00
- Capital non appelé			
- Primes et réserves			
- Ecart de réévaluation			
- Ecart d'équivalence			
- Résultat net		-17.919.195.51	(-)3.452.578.29
- Report à nouveau		-4.575.469.63	(-)1.122.891.34
TOTAL 1		71.405.334.86	49.324.530.37
PASSIFS NON COURANTS			
- Emprunts et dettes financières			
- Impôts (différés provisionnés)			
- Autres dettes non courantes			
- Provisions et produits d'avance		263.542.486.29	
Total 2		263.542.486.29	
PASSIFS COURANTS			
- Fournisseurs &comptes rattachés			
- Impôts			
- Autres dettes		57.619.32	276.538.91
- Trésorerie passif		537.799.08	
Total 3		595.418.40	276.538.91
TOTAL GENERAL PASSIF		335.543.239.55	49.601.069.28

الملحق رقم (3): جدول حسابات النتائج

Commissariat aux comptes [redacted]

[redacted] Exercice 2012

C - COMPTE DE RESULTATS
AU 31/12/2012 (Par nature)

PASSIF	NOTE	EXRCICE 2012	EXERCICE 2011
Chiffre d'affaires	(2)	21.539.675.27	
Variation des stocks			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I) Production de l'exercice		21.539.675.27	
Achats consommés		1.102.785.09	349.199.22
Services extérieurs et autres services		2.896.443.18	98.488..23
II) Consommations de l'exercice		**3.999.228.27**	**447.687.45**
III) Valeur ajoutée de l'exploita.		**17.540.447.00**	**(-)447.687.45**
Charges de personnel			
Impôts, taxes et versements assimilés	(2)	8.452.421.57	2.598.195.44
IV)Excédent brut d'exploitation		**9.088.025.43**	**(-)3.045.882.89**
Autres produits opérationnels		1.865.55	14.554.65
Autres charges opérationnelles		6.141.46	499.55
Dotation aux amt dépréc.et provisions		31.200.550.23	418.752.75
Reprise sur pertes de valeurs et provisions			
V) Résultat opérationnel		**-22.116.800.71**	**(-)3.450.580.54**
Produits financiers			
Charges financières			1.997.75
VI)Résultat financier			**(-)1.997.75**
VII) Résultat Ordinaire AVT Impôts (V+VI)			**(-)3.452.578.29**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (variation) sur résultats ordin		**-4.203.268.00**	
Produits sur activités ordinaires		21.541.540.82	14.554.65
charges sur activités ordinaires		39.460.736.33	3.467.132.94
Résultat net activités ordinaires		**-17.919.195.51**	**(-)3.452.578.29**
Extraordinaires (produits) à préciser			
Extraordinaires (charges) à préciser			
Résultat Extraordinaires			
Résultat net de l'exercice		**-17.919.195.51**	**(-)3.452.578.29**
Résultats nets des stés mises en équiv.			
Résultat net de l'ensemble consolide		**-17.919.195.51**	**(-)3.452.578.29**
Dont part des minoritaires			
Part du groupe			

[redacted] COMMISSAIRE AUX COMPTES Page 9

الملحق رقم (4): إهتلاكات التثبيتات العينية

EVOLUTION DES IMMOBILISATION DES ACTIFS NON COURANTS
EXERCICE 2012

RUBRIQUES	NOTES	Valeur brute au 01/01/2012	Augmentations	Diminutions	Valeur brute au 31/12/12
Immobilisations incorporelles					
-logiciels informatiques					
-concession & droits simples					
Immobilisations corporelles		2.598.537.17	29.069.198.86		31.667.736.03
-installation techniques matériel & outillage					
-outillage industriel					
-installation générale agencement					
- matériel automobile					
- matériel informatique					
- matériel photo & vidéo					
- mobilier de bureau					
- équipements sociaux					
Participations					
Autres actifs financiers non courants					
TOTAUX		2.598.537.17	29.069.198.86		31.667.736.03

[redacted] COMMISSAIRE AUX COMPTES

الملحق رقم (5): تقرير المصادقة على الحسابات

Commissariat aux comptes EPIC Gestion des Centres d'Enfouissement Technique de la Wilaya de Guelma Exercice 2012

RAPPORT DE CERTIFICATION DES COMPTES

En exécution de la mission qui nous a été confiée suivant bon de commande n° 01/13 du 03/01/2013, nous avons l'honneur de vous présenter notre rapport sur les comptes annuels de votre établissement dénommé EPW/EPIC Centre Technique d'Enfouissement des Déchets de la wilaya de Guelma pour l'exercice 2012.

Nous avons procédé à la vérification des comptes annuels de votre établissement pour cet exercice sur la base des documents et pièces qui nous ont été communiqués à savoir :

- Le bilan (actif et passif), le tableau des comptes de résultat, le tableau de flux de trésorerie, le tableau des mouvements de capitaux , établis selon la forme des documents prévus par le nouveau système comptable financier (SCF) et arrêtés au 31/12/2012.
- La balance générale détaillée des comptes,
- Le grand livre des comptes de la même période,
- Les pièces et documents comptables justificatifs des opérations de recettes, de dépenses et charges 2012.

Les vérifications auxquelles nous avons procédé, ont été conduites selon les règles en matière d'audit généralement admises, elles ont comporté, outre un examen général des écritures comptables, des sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôle considérées nécessaires eu égard aux règles de diligences normales.

Compte tenu de ce qui précède et au terme de notre mission, nous certifions que les comptes annuels établis par l'EPIC Centre Technique d'Enfouissement des Déchets de Guelma au titre de l'exercice clôturé au 31/12/2012 reflètent une image fidèle, régulière, et sincère de sa situation financière et celle des résultats et recommandons aux dirigeants de tenir compte de nos commentaires et nos observations dont une réserve est émise pour l'absence de l'annexe des comptes.

Fait à Guelma, le 31/07/2013

Le Commissaire aux Comptes

L. REDJIMI

REDJIMI LARBI COMMISSAIRE AUX COMPTES Page 45

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

الرقم: 50 ...ق.ع.ت./ك.ع.إ.ت ع.ت/ج ق/ 2023

قالمة في : 28 ماي 2023

Ref :..... D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....

Guelma le :... .....

إلى السيد: محافظ الحسابات.....

.....ولجيمي العربي.....

الموضوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربص

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب(ة):.....وخليصة زهية.....

الطالب(ة):.....حمزة وعلام.....

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر .فرع : (علوم التسيير)/(علوم مالية)

تخصص : .....مالية مؤسسة.....في حاجة لأجراء زيارة ميدانية أو تربص بمؤسستكم .

موضوع الزيارة:.....دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.....

.....

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منا فائق التقدير و الاحترام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

محمد الغابر

رئيس القسم

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

محافظ الحسابات
الأستاذ:
رجيمي العربي
06 61 36 05 67

ملخص:

يعد عمل محافظ الحسابات من أهم العوامل التي تساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية كونه يوفر لمستخدميها صدق المعلومات المحاسبية بحيث يجب على القوائم المالية أن تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث تم تقسيمها إلى ثلاث أجزاء جزئيين نظريين وجزء تطبيقي، تطرق الجزء النظري لتحليل المفاهيم الخاصة بالتدقيق وأهميته، معلومات عامة حول محافظ الحسابات، المعلومات المحاسبية وجودتها وأهم خصائصها. فيما الجزء التطبيقي تطرق للدراسة الميدانية لمكتب محافظ الحسابات من خلال تحليل ودراسة تقرير محافظ الحسابات.

لخصت الدراسة أن أهمية دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية تكون من خلال إكتشاف الغش والأخطاء المحاسبية والعمل على تصحيحها، وإعطاء ملاحظات وتوجيهات للمؤسسة محل الدراسة، وهذا ما يوفر الخصائص الأساسية المطلوبة للمعلومات المحاسبية حتى تتسم بالجودة. وهنا يظهر دور محافظ الحسابات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، محافظ الحسابات، جودة المعلومات المحاسبية.

Summary:

The work of the account holders is one of the most important factors that contribute to enhancing the credibility of the financial statements, as it provides its users with the authenticity of accounting information, so that the financial statements must reflect a true picture of the financial position of the institution.

This study aims to highlight the role of portfolios in improving the quality of accounting information, as it was divided into three parts, two theoretical parts and an applied part. While the applied part dealt with the field study of the Accounts Governor's Office through the analysis and study of the Accounts Governor's report.

The study concluded that the importance of the role of the account holder in enhancing the quality of accounting information is through the discovery of fraud and accounting errors and working to correct them, and giving notes and directions to the institution under study, and this provides the basic characteristics required for accounting information to be characterized by quality. Here, the role of the account holders appears in enhancing the quality of accounting information.

Keywords: auditing, portfolios of accounts, quality of accounting information.